

الضمير راجع الى الزبي او الى الحمد فان كان راجعا الى الاول يلزم انتشار الضميرين
ولم كان راجعا الى الثاني فلا معنى للكلام قلت ان الضمير راجع الى الحمد وقوله فلا
للكلام منع فان من اسماء نبيينا صلعم نبي للزبد فيكون معنى الكلام والصلوة على
نبي الحمد وان الضمير راجع الى الزبي وقوله انتشار الضمير باطل غير مستحسن ان كان
بطل انتشار الضمير غير مستحسن فمتنع وان كان بعضه باطل غير مستحسن فمسلّم لكن
كون هذا الانتشار من جملة هذا البعض **قوله** ابا بعد فهذا اي الرسالة لا
يقال ان هذا موضوعة للامور المبصرة القريبة والرسالة ليست بموجودة فضلا
عن ان يكون مبصرة قريبة فكم يصح استعمالها هنا لا نقول ان الهمزة الخطية
قد يكون بعد الترخيف وقد يكون بعد تصويد الرسالة وقبل وجودها الكا والهمزة
والحق في صحة الاستعمال باعتبار الاول لو اريد بالرسالة النقوش او ما بين الدقنين
واي صحة الاستعمال باعتبارهم على تقدير ارادتها الالفاظ للمعاني والمركب
والنقوش او من المعاني والالفاظ او من النقوش والالفاظ او المركب من الثلاثة واعتبار
الثاني على تقدير ارادتها بالنقوش او ما بين الدقنين او غيرها من المعاني المذكورة
فتنزلها منزلة المبصرة القريبة بادعاء ان هذا الرسالة الرسالة التي راي كل ذي
بصر من قريتها واستحققت ان يشار اليها بالاشارة المحسنية **قوله** فواضع فائدة
وهي ما استفيدت من غيرك سواء كان هذا الإفريحا او غيره ولا يخفى عليك ان المعاني
فوائد لا استفادتها من الالفاظ والالفاظ ايضا فوائد لا استفادتها من النقوش
ايضا فوائد لا استفادتها من الشارح وح ويحوي كون الاولين فوائد بالنسبة الى
الميتد بالقياس الى الشارح وح لا استفادتها اياها منه ومن على هذا المركب **قوله**



وافية كثيرة يقال و الشئ وفي اكثر و تفرق قوله محل تعليق بالواقعة متعين
 معنى التعلق اي كثيرة تامة متعلقة بمحل ويمكن جعله متعلقات بالواقعة بقرينة الضمير
 اي كافية بمحل والفوائد ثم كذلك للعاني بالواقعة اسم للتوسط والمشاركة كما في
 الحديث وفي دوح اسماء الكتاب بلا شائبة تكليف مزيد تحسين فلكلام يبلغ قوله
 للملازمة التسمية التبادلا للمبالغة او التقليل الاول اليق باليد للشمع اياها كسر
 او الفتح لكون الاشتهاار بتعديا ولا زيا لكن الاول احسن لاشتهاار ولا يحتمل المبالغة
 قوله تمده الله بغفرانه التعمد بمعنى المستر مطلقا او بمعنى مستر الذي هو على التعمد
 الثاني يكون ذكر الفقران بعد التعمد مبنيا على تجريده عن معناه ولا يبعد ان يكون
 الفخران بمعنى المحبة فلا تجر في الكلام وشبه الفخران بالباين لكونهما سائر العيوب
 اما كون الباين سائر العيوب فظاهر ولما كون الفخران سائر العيوب فلا نه سائر الذين
 وهي عيوب وآل ان تجعل للكلمة من غمدت السيف او جعلته في غدة والفردا كسر
 علاق السيف ففي الكلام اشعار بتشبيهه الشخوخ بالسيف حدة الطبع وقيل
 قوله واسكنه بمرجه جنانة اي وسط جنانة يكسر الحوم الجنة والفتح القلب قوله
 نظمها في سلك القبر انظم من نظم الاول اي قال قلت للؤلؤ ارجعتك والسالك الخيط
 التقرير قراره اذن والمراد به هذا اما هذا المعنى او المعنى العرفي وهو التلطف بالالفاظ
 وعلى التعمد من يكون الاضافة من قبيل اضافة التشبيه الى التشبه اي جمعت الفوائد
 التي هي كاللآل في التقرير الذي هو كالسالك ووجه التشبه كون كل منهما له نظا للاشياء
 من التفرق والسالك حافظ الدرد ونحو ما من التفرق والتفرع حافظ البعاس التفرق لان
 غرض التعمير بالالفاظ تصدير محضظة ولك ان تجعل السالك بمعنى التلطف والتفرع بمعنى التفرع

المشبه
 والاشياء

شتق من المحتررا المعرفي وتجعل الاضافة لامية **قوله** وسمي التحرير السط المساك

بأنهم فيه اللؤلؤ والافوساك والتحرير نقش خط بركرتن والاضافة من قبيل الجين الماء

يمكن ان يراد بالتحرير الالفاظ من حيث ما فيها مستفادة من النقوش ويجعل الاضافة من

نيل ما ذكرنا في الاضافة لشارة الى ان تحريرا لا يفارق الفوائد التي كاللآي **قوله** العلة

الغائية انها قال كعلة الغائية ولم يقل علة غائية لان لعلة الغائية هي الباعث والحرك للفا

لاقدام على الفعل مع تقدمه تسورا وتأخرا وجب ولا شك ان ضياء الدين يوسف ليس بمشكر

وجرد او ما كونه كعلة الغائية فلكونه باعنا ومحرك للفاعل للاقدام على الفعل **قوله** العلة

الغائية **قوله** اعلم ان الشيخ رح لم يصد رسالته اه هذا دفع **قوله** العلة

ن المصنف خالف السلف بانه لم يكتب ذلك الحمد هو النقش السلف يكتبون ولغير الجواب

ان الشيخ رح لم يصد رسالته هذا بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها بان يكتب **قوله**

تضمنا لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه لامن حيث انه مشتمل على المسائل

في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بترك هذا الجعل مخالفة السلف فانهم يستحسنون هذا

للجعل فيها هو في مرتبة كتبهم وفي هذا الجواب مناقشة وهي ان قوله لم يصد رسالته هذه

منع لحي اذ ارادة بالحمد الشاء باللسان في ضمن لفظ ما وهذا المعنى يتحقق في ضمن لفظ

بسم الله الرحمن الرحيم والله ايضا مكتوب **قوله** ولا يلزم من ذلك الخ الذي دفع سوال وهو

عدم العلم بالحديث عند عدم التصديق بحمد الله سبحانه على الوجه المذكور وهو مستلزم لتفصيل

قوله ويد بتعريف الكلمة والكلام اه ان اريد بالابتداء لابتداء الحقيقة يتوجه عليه

ان الدليل غير مثبت المدعى سواء جعل قوله لم يعرفنا من التعريف او من العرفان وان الملازم

منعوتة على التقدير الاول سواء اريد به المعنى اللغوي او الاصطلاحي على ان المدعى في

لما اعني انما هذا السلك
الاصح والتحرير

غير صحيح وانما يريد به الابتداء الاضافي فلا يتم التعريب على تقدير البعدين الا ان يراد بالخبر
الاصطلاحي والكلام في الملازمة كما عرفت اتفقا وجب عنه بان المدعى ابتداء اضافي و
قولنا لا يراد من العرفان والتعريب تام لان الدليل يقتضيه وجوب معرفة المطلق ومعرفة
لا يتحقق الا في ضمن فرد مخصوص والمعرفة في ضمن تعريف فرد مخصوص يستلزم مراعاة الواجب
من هو معرفة المطلق ولهذا بان بتعريفها او اعتبارها بواجب تعريف الدليل بان قوله لا يراد من التعريف
والمراد المعنى الاصطلاحي وتقييد البحث بالتوقف على معرفة الكلمة والكلام الذي هي سبب
عن جميع الاغيار لا يجر بحث في هذا الكتاب عن احوالها باعتبار توقف على معرفتها اللتين
باعتبار انما يتبين من جميع الافتقار وهذا المعرفة لا يحصل الا من التعريف الاصطلاحي فتم
يعرف في البحث عن احوالها وقد هذا الجواب منع المحصر **قوله** قدم الكلمة وهي نحو
اخر فاقدم الكلمة على الكلام باعتبار التعريف اعتمد تعريفها على تعريفها وتام بتقديرها على
التعريف والتقسيم اي قدم تعريفها وتقسيمها على تعريفها وتقسيمها وتام بتقديرها على
والتقسيم والاقسام لا يقال ان المصنف لم يقسم الكلام فكيف يصح الوجهان الاخران كما نقل
ان قول المصنف راجح ولا ينافي ما اشارنا الى التقسيم والاقسام وانت خبير بان الوجه الاول الظاهر
لكون قدم عطف على **قوله** والثالث ازيد **قوله** لكون افرادها جزءا والاولى بالكثرة
حيث ارجاع الضمير في افرادها اليها والكلام في قوله من افراد الكلام فمفهوم المصنف والمراعاة
من حيث ارجاع الضميرين في مفهومها ومفهوم اليها هو اللفظ فيكون في العبارة لا اشتقاق
اعلم ان هذا الدليل ايراد دليل على الوجه الاول او على الثاني او على الثالث فان كان على الاول
فالكلام فيه ان الدليل اما يوجب المعطوف والمعطوف عليه ما لو اوجدهما فان كان
الاول يلزم الاستدلال بالثاني والاول غير مثبت للمدعى لكون افراد الشيء جزءا من

افراد شئ اخر مع كون مفهومه كلام من مفهومه واجب عنه بالاختيار والشق الثاني بان افراد
شئ اذا كان جزء من افراد شئ اخر وكانت هذه الجزئية ملحوظة فقط يصح تقديم المفهوم على
المفهوم وان كان دليلا على الوجه الثاني فالكلام فيه مثل ما ذكرنا والجواب باختبار الشق الاول
بتوابعه على جزئى المدعى بطريق اللف والنشر الغير المرتب لا يقال ان هذا الدليل على هذا ^{التقديم}
ايضا غير مثبت للمدعى فان التقسيم لا يكون الا للمفهوم وجزئية الافراد لا يحدك نفع الانا
نقول ان التقسيم وان كان للمفهوم لكن الافراد ملحوظة فيه فجزئية الافراد يحدك نفعان يمكن الجواب
باختبار الشق الثاني من الترتيب بان افراد الشئ اذا كان جزء من افراد شئ اخر وكانت هذه
الجزئية ملحوظة فقط يصح تقديم المفهوم على المفهوم **قوله** فقال للكلمة بغيرهم من ظاه
العبارة ان تقديم الكلمة حاصل قبل قوله الكلمة وليس الامر كذلك لان قول المصنف الكلمة
قبل قوله الكلام تقديم واجب بان اراد محذوف اى اراد التقديم فقال الكلمة وبان الفاء
للتفسير **قوله** قيل بى والكلام مشتقان من الكلم يمكن ان يناقش بان الاشتقاق
ان يحد بين اللفظين تناسب في احد المولدات الثلاث واشتركا في جميع الحروف الاصلية
مرتبا او غير مرتب واشتركا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنفق ونفق
كما صرح به في بعض المواضع فيكون المناسبتين اللفظيين مستفادا دون اللفظ فيلزم احد ^{الامور}
اما عدم صحة التفسير المذكور باعدام صحة القول بكون الكلمة والكلام مشتقين من الكلم
^{اي حاشية الملا على الفقرة ١١}
والجواب بان معنى قولنا الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسباً انه وجد ان اللفظ مناسبا
في اللفظ والمعنى مدعى بان فهم هذا المعنى من ذلك التفسير بعيد كل البعد **قوله** وهو الجرح
اى الكلم بتسكين لام بمعنى الجرح او المراد بالكلم هو للمعنى باعتبار كونه مرجح الضمير وبالجم
ايضا معنى فعل هذا التقدير يكون في الكلام استخدام **قوله** لتاثير معانيهما اه هذا دليل

على احدى جزئي المدعى اي بين الكلمة والكلام بين الكلمة مناسبة في اللفظ والمعنى اما الاول
تظاهر واما الثاني فلثاثير معاني افراد مفهوم الكلمة والكلام في النفس كالخرج اى كقوله
الخرج او كنفس الخرج **قوله** وقد عذرا يمكن ان يناقش بان قول الشاعر لا يدل على
تغيره عن الثاثير بالخرج بل على تغيره بالخرج عن نفس اللفظ **قوله** والكلم بكسر اللام
اه هذا البيت بحث تقريبي والتقريب كى متدجا في ضمن الكلمة **قوله** بدليل قوله
تعد الا ووجه الاستدلال ان الطيب صفة للكلم فلو كان جمعا لوجب التانيث والتا
باطل فكذا المقدم اعترض عليه بان هذا اما دليل على الجنسية او على عدم الجمعية او على
المجموع وعلى التقدير الاول فالدليل غير مثبت للمدعى والثاني بقيت الجنسية بلا دليل وعلى
الثالث فلا يتم التفسير والحوادث باختيار كل من الوجه المذكورة لانه لا قائل بالفضل فثني
احد مما يستلزم ثبوت الاخر اعترض عليه بوجه آخر بان المراد بقوله لا يخرج اما بحسب
اللفظ واما بحسب المعنى واما بحسبهما جميعا فان كان الاول فكون الطيب صفة للكلم
ممنوع لجماد اكون صفة للبعض اى اليه يصعد بعض الكلم الطيب وارسى في وجهه
الطيب ممنوع لجماد اكون الطيب صفة للكلم باعتبار كون البعض مراد امنة وان كان الثاني
فالكلام ممنوع وجوب التانيث لجماد التذكير باعتبار افراد اللفظ وان كان الثالث فالدليل
مستلزم فان الدليل على تقدير تسليم جميع المقدمات لا يثبت لاعد في جمعية اللفظ **قوله**
وقيل جمع والمراد اما باعتبار اللفظ او باعتبار المعنى او باعتبارهما فان كان الاول فلثاثير
في الدليل بوجوه احدى ما منع الكبرى وثانيهما ان الدليل لو صح بجميع مقدماته لم يكن
القول مرجعا باعتبار اللفظ والا لم يطل فكذا الملزوم والثالث ان المراد بقوله لا يقع الا
على التثني فصاعدا اما بحسب الوضع او هو اعم فاكان الاول فالقول ممنوع وان كان الثاني

فالكبرى ممنوعة وبالعلم ان المراد بقوله لا يتبع الاعلى الثالث فمساعد هو الوقع بان لا يكون
التعيين والخصوص فيه معتبرا او الوقع بان يكون معتبرا فان كان الاول فالمتقدم ممنوع
والكان الثاني فالكبرى ممنوعة لجواز كونه مثل لفظ بضع وان كان المدعى هو الاحتمال الثاني
يتوجه الاعتراض الثالث وان كان المدعى هو الاحتمال الثالث يتوجه جميع الاعتراضات المذكورة

قوله والى بعض الكلم بان يكون البعض مقدرا وان يكون المراد بلفظ العلم هو البعض
فالطبيب باعتبار الاول صفة للبعض المقدس باعتبار الثاني صفة للكلم لكون البعض مراد

قوله واللام فيها للجنس الخ وانت خبير بان هذه العبارة تدل على ان يكون المراد باللام الجنس
وبالتالى معنى الوحدة وخ يتوجه الاشكال الذي وقع بقوله ولا منا فاة بينهما وانت تعلم بجواز

كون التام مجردا عن الوحدة في هذا المقام وخ لا يتوجه الاشكال **قوله** ولا منا فاة بينهما
بهذا جواب سؤال مقدراى فلا منا فاة بين الجنس والوحدة المرادة ههنا فاد بالوحدة اما

شخصية او صنفية او زوعية او جنسية والمنا فاة بين الجنس والوحدة الشخصية هي
غير مرادة **قوله** لجواز اتصاف الخ ولرب قال لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس

ليكن اولى لان السائل اثبت التناقض بينهما **قوله** ويمكن جعلها على العمد الخاجي ولا يمكن
جعلها على العمد الذي وفى ولا على الاستغراق اما على الاول فللزوم التعريف للفرد ولعدم معلو

المعرف عند المتعلم المقسود معلوميته عندنا وعلى الثاني فللزوم التعريف للأفراد ولعدم
مانية التعريف ان كان المراد بالكلمة المفهوم الاصطلاحي اصدق تعريف كل فرد على آخر

ولعدم المانعية والجامعة ان كان المراد بها المفهوم اللغوي اما الاول فلصدق تعريف كل
فرد على فرد آخر فهو من افراد الكلمة المصطلحة ايضا واما الثاني فلعدم صدق تعريف كل فرد على

المركبات مع انها من افراد الكلمة اللغوية **قوله** اللفظ في اللغة العربي معناه في اصل اللغة

الزموا وقد عرف اللفظ الزموي وعلى الأول ليكون اللام في قوله الزموي بالجنس وعلى الثاني بالعمد الخارج
 فيكون إشارة إلى معلومية خاصة من حصر الزموي المطلق ومن الزموي من اللفظ والاختصاص الأول
 من حيث قوة النقل والاحتمال الثاني ولو من حيث قوة التماسية بين المنقول عنه والمنقول
 إليه **قوله** ثم نقل في عرف النجاة الخ أي ثم نقل في عرف النجاة ابتداء عن الزموي المطلق أو
 الزموي من اللفظ أو بعده جعل لفظ الزموي الذي هو بمعنى الزموي المطلق أو بمعنى الزموي من اللفظ
 فيكون من قبيل تسمية السبب باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق
 بكسر هاء أن كان النقل ابتداء ويكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام أن كان النقل بعد
 بمعنى للمنفرد **قوله** مفردا كان أو مركبا واستحسين هذا قيل لا الموصولة فافرا كما
 كان حقيقة أو حكما أمهنا كان أو موضوعا فيقول الما فيلزم كون ما يلفظ به الإنسان منحصرا
 فيها وهو المثل لأن المهملات أيضا من قبيل ما يلفظ به الإنسان وليست بمفردة ولا مركبة
قوله واللفظ الحقيقي أي ما يلفظ به الإنسان حقيقة **قوله** والحكي أي ما يلفظ به الحكيم
 حكما كالمثنوي في زيد ضرب فأنفع ما قيل من أن المثنوي فرد من أفراد المعرف في حقيقة كما
 كان زيد ضرب مثلا كذلك فلا وجه لجعل المثنوي لفظا حكما **قوله** إذ ليس من مقولة الحرف
 والصوت أصلا ولم يوضع له لفظ هذا دليل على عدم كون المثنوي لفظا حقيقيا ونتيجة هذا
 مع انضمام قوله وأجر وإعليه أحكام اللفظ ومع ملاحظة الكبرى المطوية دليل على كونه لفظا حكما
 الأول هكذا إذ ليس المثنوي من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له لفظ وكل لفظ حقيق
 من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له لفظ فليس المثنوي لفظا حقيقيا في تقرير الثاني أنه ليس
 لفظا حقيقيا وأجر وإعليه أحكام اللفظ وكل ما هو كذلك فهو لفظ حكما فكان المثنوي لفظا حكما
 لا حقيقة هذا الدليل من أفراد القياس المركب ويمكن جعل دليل على عدم كون المثنوي لفظا حقيقيا

وعلى كونه لفظاً حكماً فالمدعى يكون مركباً على هذا التقدير كما يشعر به قوله فكان لفظاً حكماً
 لا حقيقة تقريره اذ ليس المنوى من مقولة الحرف والصوت اصلاً ولم يوضع له لفظ واجراً ^{عليه}
 احكام اللفظ وكل ما هو كذلك فهو لفظاً حكماً لا حقيقة فكان المنوى لفظاً حكماً لا حقيقة وعلى ^{التقدير}
 يكون قوله وانما عبر باللفظ دفعاً للمنع المتوهم على قوله ولم يوضع له لفظ اعترض عليه بان الدليل
 هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه اكل واحد منهما فان كان الاول يلزم الاستثناء فان اكبر
 المطلوبة اذا ضمت بالمقدمة الاولى تثبت المدعى واذا كان الثاني اعترض على الدليل الثاني بانه
 اوضح بجميع مقدّماته لزم ان لا يكون لفظ زيد مثلاً لفظاً حقيقياً لجر بانه يمنع الكبرى
 اجيب بان هذا الدليل مبني على مدّح من قال ان اللفظ موضوع بازاء نفسه فلهذا
 الدليل فان قلت هذا الجواب لم يحسم مادة الاشكال بالكلية لان المهمات اللفظ
 حقيقة مع ان دليلكم يدل على عدم كونها الفاظاً حقيقة لانه لم يقل انه على كون الله لا
 موضوعية لنفسها قلت مادة الاشكال يحسم بالكلية اذا جرد الدليل وتخير الدليل
 بان الشئ موضوع للذي لم يوضع له لفظ وكل ما هو كذلك فهو ليس بلفظ حقيقي فانه
 الاشكال بالكلية **قوله** والخمسة لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض
 الاحيان لا يقال ان لفظ قد مستدركة في هذا المقام لان قوله في بعض الاحيان يعني عندها
 نقول ان لفظة قد هي هنا التحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله او لتقليل المفعول لتقليل
 الفاعل او لتقليل المفعول فمعنى الاول يتلفظ ببعض المحذوف الانسان في بعض الاحيان
 ومعنى الثاني يتلفظ بالمحذوف بعض الانسان في بعض الاحيان ومعنى الثالث بعض
 التلفظ الذي وقع على المحذوف في بعض الاحيان فان قلت ان مرادكم بقوله لانه قد
 يتلفظ الخ اما لانه قد يتلفظ بكل المحذوف او ببعضه فان كان الاول فالصغرى

ممنوعة وان كان الثاني بالتقريب لا يتم لان المذموم في كل المحذور وفي لفظ حقيقة قلت
 ان المراد هو الاول ومعنى قوله قد يتلفظ الخاته قد يمكن ان يتلفظ به الانسان في بعض
 الاحيان و رد هذا الجواب بان المراد يقولكم قد يتلفظ الخ امانه قد يمكن ان يتلفظ كل الخ
 او بعضه فان كان الاول فالقديمه ممنوعة وان كان الثاني فاستلزام الالفاظ **قوله** اذ
 هي مما يتلفظ به الانسان الخ اي اذ هي مما يتلفظ به الانسان حقيقة وكل ما هو كذا فهو
 داخل فيه وكل ما استعمل داخله فيه اعترض عليه بان المراد امانه كل ما هو كذا تامة
 مما يتلفظ به الانسان وبعضه فان كان الاول فم وان كان الثاني فلا يتم التقريب الجواب
 بان كل ما هو كذا تامة الله تعالى مما يمكن ان يتلفظ به الانسان وكل ما هو كذا ذلك داخل فيه
 وكل ما هو كذا تامة الله تعالى داخله فيه و رد هذا الجواب بمنع الصغر الجواب ان يكون بعض كلمات الله
 مما لا يمكن ان يتلفظ به الانسان لا يقال ان جميع كلمات الله من جنس واحد واذ كان بعض
 مما يمكن ان يتلفظ به الانسان فيلزم ان يكون كلها مما يمكن ان يتلفظ به الانسان كما ان
 انا الانسلم كون الجميع من جنس واحد وعلى تقدير التسليم فالمقدمة الشرطية مشوبة ببناء
 على ان ذنبها مقدار عشرة اذرع و ذنبها مائة ذراع من جنس واحد مع ان الاول ممكن والثاني
 لا يمكن لا يقال ان اللفظ مما يتلفظ بنوعه الانسان وكل كلمات الله من نوع واحد الانسان
 ببعض كلمات الله فيصدق على كل فرد انه مما يتلفظ بنوعه الانسان لان يتلفظ نوع الشيء لا
 يقتضي تلفظ كل فرد من افراده لا نقول انا الانسلم كون كلمات الله من نوع واحد وعلى تقدير
 التسليم ليس مراد النسخة بقوله لهم مما يتلفظ به الانسان مما يتلفظ بنوعه الانسان كما انهم
 الاخر احضر الجواب الذين وقعا في حاشية مولانا اعظم قدس سره في ذيل قوله لا يدان الاخرين
 الاولين ان اللفظ مما يتلفظ بشخصه الانسان لا بنوعه **قوله** وعلى هذا القياس اي وعلى قياسي

كلمات الله تعالى كقوله الملائكة والجن في كونها داخله في التعريف اذ هي مما يتلطف به كالتسمية
 لمّا علم ان الاختصاص الذي يتوجه على دليل قوله وكلمات الله تعالى داخل فيه يتوجه ايضا على
 ان قوله وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن **قوله** والادوال الاربع وهي الخطوط الخ
 قيل هذا اعتراض على صاحب المتوسط بشاء على قوله فاللفظ اخترا عن الخطوط والعقود
 والاشارة الى ان سبب اجيب بان بين الاخراج والاخترا عرقا لان معنى الاخترا بالشيء ^{الشيء}
 في التعريفات بالفارسية برهيز كردن است بشي اذ دخل شي ودمعرف ومعنى الاخراج ^{شيئا}
 بالفارسية بيرون آوردن است شي را بشي اذ معرف والثاني يقتضي الدخول في جزء من اجزاء
 للمعرف والاول لا يقتضي الدخول في جزء من اجزاء المعرفة فاندفع الاعتراض **قوله** وانما قال
 لفظ ولم يقل لفظه لانه لم يقصد الوحدة اذ فيه نظر لان المراد بالوحدة ان كان وحدة الكلمة
 فيكون منافيا للكلام السابق وهو قوله والتاء للوحدة وان كان وحدة اللفظ فلم يكن الجواب
 مطابقة للسؤال وهو ان المصريح لما اراد وحدة المعرفة وهو الكلمة فينبغي ان يريد وحدة
 اللفظ ليعتبرهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اجيب باختصار الشق الاول بان المراد بها وحدة
 الكلمة ولم يكن منافيا للكلام السابق لان معنى الكلام السابق هو ان التاء للوحدة في الاصل
 لان المراد به الوحدة فان قلت قوله ولا منافاة بينهما الخ يدل على كون الوحدة مراد بالتاء
 فيكون منافيا للسابق قلت ان هذا الجواب جواب على تقدير التسليم ومن هذا الايلزم كون
 الوحدة مراد معتقدا للحيث فلم يكن منافيا للسابق **قوله** والمطابقة غير لازمة هذا
 رفع دخل وهو ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره ولا بد من المطابقة بين المبتدأ والخبر فلا يصح
 هذا التركيب اجيب بان المطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق وهو شرط لزومها **قوله**
 شي بشي الخ اعترض عليه بان الباء ان دخل على المقصود عليه خروج وضع اللفظ المشترك وان

دخل على المقصر فخرج وضع اللفاظ المترادفة أحبيب باختيار كل من البشفيين رجل التخصيص
 بمعنى التعيين بمعنى زيادة الارتباط ولك أن تقول إن المراد بالتخصيص جعل شيء بشي بحيث
 يوجد الشيء الأول في الشيء الثاني باعتبار ذلك الجعل ولا يوجد في غير ما باعتبار هذا الجعل يعني
 أن الوجدان وعدم الوجدان كان باعتبار جعل واحد هذا جواب على اختيار الشئ الأول
 من التردد وعلى هذا القياس الجواب على اختيار الشئ الثاني أعترض علينا بأن الجواب الثاني
 لم يحسم مادة الأشكال بالكتابة لا متقاض التعريف بالصع الذي وضعه عام والوضع
 له خاص مثل لفظ هو مثلا وروى اللفاظ المترادفة لموضوعة بالوضع اللغوي مثل
 عسعر وأدبر والجواب بأن اللفاظ المذكورة أمر من أحدهما الوضع العام والثاني الوضع
 مستعدة في ضمنه من حيثية واللفاظ المذكورة بالقياس إلى كل واحد من هذا الخبر
 موجودة في شيء ولا يوجد في شيء آخر بالقياس إلى هذا الخبر يعني بل وجودها فيه بالقياس
 إلى جزئي أمر فرج بأن هذا الجواب يدفع لا متقاض بهذا الوضع التي هي جزء مما هو
 المتقاض بالوضع العام الذي تحته الجزئيات فإن قلت يخرج وضع اللفاظ التي أطلقت
 ولم تسمع قلت أن المراد بالاطلاق لا إطلاق مع اللفظ وانت خبير بأن معنى هذا الأمر
 والجواب على جعل الأحساس في قولنا أحس على الأحساس بحس البصر والجواب بنعيم الأحساس
 وجعل الفاصلة بمعنى الواو والواصلة مدقوع برهين أحدهما استبعاد القول أطلق
 وثانيهما جعل الفاصلة بمعنى الواو والواصلة خلاف الظاهر وحمل اللفاظ المذكورة في
 التعريفات على الظاهر واجب ما لم يكن قرينة صرفة عليها ودفع الجواب بأن هذا الخبر يقتضي
 الخروج وضع الدال الأربع عن التعريف فلا يكون جامعاً مخرج بأن الأمر وضع اللفاظ دون
 مطلقه فإن قلت يخرج وضع اللفاظ التي لم يكن أحد عالمها بوضعها قلت أن قيد بعد العلم

معتبر في التعريف وانت تعلم عدم جامعية التعريف على هذا التقدير ايضا لان الالفاظ الموضوعة
المعلومة وضعها اذا اطلقت اول مرة يفهم منها الاشياء الثانية واذا اطلقت مرة اخرى لم
يفهم والا يلزم تحصيل المحاصل قلت ان قوله فهم بمعنى التفت فان قلت يلزم على هذا التقدير
التفات المتعفت قلت نعم يلزم هذا لكن يلزم بالتفات جديد لا بالالتفات الاول فان قلت على
تقدير يكون القوم بمعنى العلم يلزم فهم ما يفهم يفهم جديد لا بالفهم الاول فلا حاجة الى جعله
بمعنى التفت قلت حصول فهم جديد هو صورة لا خاضعة عن شيء مع بقاء فهم الاول غير واما
الالتفات الجديد مع بقاء الالتفات الاول فظ فمست الحاجة الى جعل الفهم بمعنى الالتفات
فيل يخرج عنه وضع الحرف اجيب بوجهين احدهما ان العلم بالتخصيص معتبر في التعريف وبعد
العلم بتخصيص الحروف بمعان جزئية نسبية مخصوصة متى اطلق فهم منه الشيء الثاني
وان كان بالتخصيص المذكور متمم فلا يخرج عنه وضع الحرف وتأييدهما ان قوله فهم منه الشيء
الثاني لا يقتل على فهم الشيء الثاني بخصوصه بل يدل على فهمه مطبقا اي سواء كان بخصوصه
او بعمومه ولا شك ان معنى الحرف يفهم منه بوجه عام لاحاط الواضع هذا الوجه عند الوضع
وهذا الجواب مرفوع بان المراد بالفهم الفهم الذي كان غرض الواضع من وضع اللفظ والنتيجة
والغرض من وضع الحرف لمعناه فهمه عنه بخصوصه لا بعمومه ومعنى الحرف لا يفهم بخصوصه
متى اطلق بل يفهم مجتمعا اذ اطلق فان قلت كما ان وضع الحرف يخرج عن التعريف كذلك يخرج
وضع الافعال على مذهب التحقيق لان التحقيق في وضع الافعال انها موضوعة لحدث وزمان
ونسبة الى فاعل مخصوص ومجموعها لا يفهم متى اطلق بل يفهم اذ اطلق معها فلم يخص الشارح
بوضع الحرف قلت لعل المختار في وضع الافعال عند الشارح رحمه الله هو المذهب
الغير التحقيق وهذان الفعل موضوع لحدث وزمان ونسبة الى فاعل ما والمختار في وضع الحرف

فقد هو المذهب الصحيح وهو أن الحرف موضع لمعان نسبية جزئية محصورة ولا شك
 في صحة كون هذا المعنى وجه التخصيص والحوادث بأن الفعل لما كان موضعاً للحديث ورمزاً ونسبة
 إلى فاعل ما على مذهب من المذهب وكان هذا المعنى مفهوماً في ذكر الفاعل المحصور ^{خصص}
 في موضع الحرف مرقعاً بأن الحرف أيضاً موضع للمعنى يفهم عند الخلقة بل في ذكر المتعلق
 على مذهب من المذهب فلا وجه للتخصيص ولك أن تقر بقوله قبل يخرج منه وضع الحرف
 بوجوه أحدها التقصص على تعريف الوضع جمعاً وهو صريح العبارة وثانيها التقصص على تعريف
 الكلمة كذلك وثالثها الاعتراض على تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف بأن الوضع مغنٍ
 في الكلمة وتعريف الوضع بما ذكره الشارح ههنا يقتضي عدم تحقق الوضع في الحرف ^{فخصصها}
 إلى الحرف ليكون تقسيمها إلى الأمر الذي هو ليس بأخص منها وهو غير جائز لكن قسم الشيء ^{فخصصها}
 منه **قوله** واجيبان المراد من الخ لا يقال أنا إذا قلنا من مرقعاً أو مركبة
 من حرفين يكون هذا الإطلاق إطلاقاً صحيحاً مع أنه لم يفهم معناه ولا إشكالاً في إطلاقه
 لأننا نقول إن المراد بالإطلاق الصحيح الإطلاق الصحيح الذي كان لأجل إرادة المعنى المحرر
 والإطلاق المذكور ليس لأجل إرادة لفظة من أعترض عليه وإنما إذا قلنا خرجت
 من البصر كان هذا الإطلاق صحيحاً لأجل إرادة المعنى المحرر وهو النسبة بين الخروج والبصر
 مع أنه لم يفهم معناه الذي بين الخروج والبصر أو الشام فخرج وضع كلمة من التي لنسبة
 محصورة بين الخروج والبصر أو الشام وإن فهمت النسبة بين الخروج والبصر **قوله**
 ولا يجيبان يقال الخ بمعنى أن الإطلاق أهم من الإطلاق في المحاورات وبيان المتناهي من
 الإطلاق في غيرهما والسيادة من لفظ الإطلاق هو الأول وهو فرع من مفهم لفظ الإطلاق
 فأريد به هذا اللفظ المتبادر واستعمل فيه فلا يكون قيداً لأن في المفهوم لو كان متبادراً

من اللفظ وأريد باللفظ هذا الفرد واستعمل فيه لم يكن الفرد المراد قيده في التركيب بخلاف
الاطلاق الصحيح فإنه ليس بمنفرد من لفظ الإطلاق وإن كان فرد مفهومه وليس اللفظ
بمستعمل فيه لعدم تبادره بل هو مستعمل في المفهوم الذي هو يتناول الإطلاق الصحيح
وغير التبادره وجوب جعل العبارة على التبادر في التعريفات فيكون المستعمل فيه مقيداً
وقوله إطلاقاً صحيحاً قيد له ومحصركه أن اللفظ إذا استعمل في فرد مفهومه وأريد به هذا
الفرد لم يكن في التركيب قيداً أو مقيداً وأما إذا استعمل في مفهومه فذكر بعد اللفظ الذي
خصص مفهومه بهذا اللفظ مفهوم اللفظ السابق يكون في التركيب مقيداً وقيداً بهذا الفرد
ما قيل من أنه لا فرق بين الإطلاق الصحيح وبين استعمال أهل اللسان الالفاظ في المحاور
وبيان المقاصد لأن الأول والثاني كلاهما قيد للإطلاق في التوجيهين **قوله** المعنى ما
يقصد بشئ أعلم أنه لا بد من صدق التعريف على أفراد المعرفة بالإطلاق العام إذا عرفت
هذا فيقول إن التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على الشئ الذي وضع اللفظ له ولم
يستعمل أحد فيه أصلاً مع أن هذا الشئ معنى بالنسبة إلى هذا اللفظ أحجب بان المراد
ما يمكن أن يقصد بشئ وملك أنه تقول إن هذا المعنى غير ظاهر عن الالفاظ المذكورة
في التعريف وحمل الالفاظ على ظواهرها واجب ما لم يكن قرينة صادقة عن حملها عليها وإن
هذا التعريف على تقدير كون المعنى الذي كور مراد لم يكن مانعاً لصدقه على الجدار مثلاً
بالنسبة إلى اللفظ الذي لم يوضع له نحو لفظ زيد مثلاً لأنه يصدق عليه ما يمكن أن
يلفظ زيد مع أنه ليس بمعنى بالنسبة إلى اللفظ زيد وأحجب عن الثاني بأن المراد بالامكان
الامكان الاستعدادي أي ما يستعد أن يقصد بشئ آخر والشئ لا يستعد أن يقصد
بشئ إلا بعد وضع شيء آخر له فانه يقع الاشكال **قوله** أما مفعول اسم الخ فإن كان اسم

مكان من المصدر المعنى لما عمل يكون معناه محل القاصدية وان كان المصدر المبني للمفعول
 فمعناه محل المقصودية فعلى التقديرين يكون المعنى الاصطلاحي اخضر من المعنى اللغوي
 اما على التقدير الثاني فظاهر واما على الاول فلان القاصدية وان كانت ضفة للقاصد
 تعلق بالمقصود اذ محل القاصدية محمول على المقصود بهذا الاعتبار وعلى التقديرين
 المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي من قبيل تسمية الخاص باسم بالعام لان محل القصد
 اعم مما يقصد بشئ **قوله** او مصدر ميمي بمعنى المفعول فيكون من قبيل تسمية
 الخاص باسم بالعام ويكون في هذا الصورة سلامة عن تعدد النقل وانت غير يكون
 مصدر ميمي كذا وان جعل معنى المفعول فيكون من قبيل تسمية المفعول باسم باللازم
 او من قبيل تسمية المفعول بفتح اللام باسم المتعلق بكسرها او من قبيل تسمية المسبب
 باسم السبب **قوله** او مخفف معنى اسم مفعول فقوله اسم بالرفع والجر وعلى الاول
 مخفف وعلى الثاني صفة معنى فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم بالعام لا يقال ان قوله
 اما بفتح النون او بكسرهما على الاول لا يكون مخفف معنى اسم مفعول وعلى الثاني لا يكون اسم
 مكان فلا يصح قوله فهو اما مفعول الخ لا نقول انه مختار الاول وقولكم وعلى الاول لا يكون
 مخفف معنى اسم مفعول ممنوع وانك ان تقول ان المراد مدلول هذا اللفظ مع قطع النظر
 عن خصوصية حركة النون **قوله** ولما كان المعنى الخ اعترض عليه من جهة احد هاتك
 ان اردت بقولكم ولما كان المعنى ما خذ في الوضع انه ما خذ فيما وضع له اللفظ الوضع
 فهم وعلى تقدير التسليم فاللازمة ممنوعة لجزا ان يكون ذكره لاجل التصريح بما علم غمنا
 وان اردت به انه ما خذ في تعريف الوضع فمسلم لكن اللازمة لم يجوز ان يكون للشئ ما خذ
 في تعريف الشئ مما لم يكن ما خذ في ذلك للشئ وثانيهما ان قولكم ولما كان المعنى الخ الموضح

لزوم ان يكون ذكر زيد في ضرب زيد مثلاً مبنياً على تجريدي ضرب عن معناه لان ذكر الفعل
 هو ماخوذ في معنى ضرب لان معنى ضرب هو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والا
 باطل فكذا الملزوم وايضاً لزوم ان يكون ذكر اللفظ ايضاً مبنياً على تجريدي الوضع عن معناه
 وتلكها انه لو اردتم بالشئ الثاني انه ماخوذ في التعريف بطريق الجزئية فهم وان اردتم به
 ماخوذ في مقام التعريف وخارج عنه فمسلّم لكن المأذونة ممنوعة لا يقال ان الوضع اما
 مجرد من قوله بحيث متى اطلق او احس فهم او لا فان مجرد فيصديق التعريف على لفظ
 لمعنى لكن لم يكن هذا التخصيص بحيث متى اطلق فهم منه المعنى فيكون التعريف غير
 مانع فان لم يجرّد قديم سبق للتعريف معنى محصل لان معنى التعريف على هذا التقدير
 هكذا لفظ خصص بحيث متى اطلق او احس فهم منه معنى مفرد وليس له محصل لا ناقل
 انما يختار الشئ الثاني ويجعل قوله لمعنى متعلقاً بقوله وضع فاندفع الاشكال **قوله**
 فخرج به المهمات الخ فان قلت ان اردتم بالمهمات الالفاظ الغير الدالة على معنى واحد
 الدالات الثلاث اى الوضع والعقل والطبع فخرج الالفاظ الدالة بالعقل ايضاً فلم يترس
 الشارح مع انه مخالف لما وقع في تعريف اللفظ وهو مهملاً كان او موضوعاً لان المراد بالمهملاً
 ثمة اللفظ الغير الدال على معنى بالوضع لان الشارح قال في الحاشية انما قال موضوعاً ولم يقل
 مستعمل كما هو في عباراتهم المشهورة بينهم تنبيهها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع
 والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل ولو لم يكن
 مراد الشارح ما ذكرنا لزم الواسطة بين المهمل والموضوع ومعنى الالفاظ الدالة بالعقل
 وبالطبع فلا فائدة في العدد ولعن المشهور وان اردتم بها الالفاظ الغير الدالة على معنى
 فدخل الالفاظ الدالة بالطبع للمهمات فما الوجه في افرادها بالذكور قلت ان المراد هو الثاني

لكن أفرادها بالذات تنبئها على أن بعض المهمل يكون دالاً وذلك أن تجيب بأن المراد هو الأول
 وقوله مع أنه الخ مسلم لكن بطلان الخالفين للراي ممنوع الجواز أن يكون اللفظ واحداً معناه
 وكان أحدهما مراداً من منع الآخر في موضع آخر غاية ما في الباب أن ما هو المراد هنا
 غير مشهور **قوله** إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص أصلاً قيل إن اردتم بقوله كما ذكرتم
 يتعلق الخ فإنه لم يتعلق بكل من اللفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص فهم وإن اردتم
 أنه لم يتعلق ببعضها وضع وتخصيص فمسلم لكن التقريب لا يتم لأجيب بأن اللدنية
 قسم التقريب ولك أن تجيب بأن قولنا إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص مقيد باللفظ
 أي إذ لم يتعلق بكل اللفاظ الدالة بالطبع الذي لم تكن موضوعاً لمعان آخر وضع و
 بتخصيص وانت خبير بأن هذا الجواب بالختيار والشق الأول من التردد وتخصيص المعنى
 أي خرج به كل اللفاظ الدالة بالطبع الذي لم تكن موضوعاً لمعنى آخر **قوله** وبقيت
 فاللام في قوله لغرض لا م لأجل وإضافة الغرض بيانية أي لأجل الغرض الذي هو التركيب
 والتركيب ليس بمعنى وانت تعلم أن الوضع ههنا بمعنى الأحداث ولا يجاد لا بمعنى تخصيص
 شيء بمشيء الخ فبقاء حروف البقاء ليس بجيد **قوله** وخرجت بقوله لغرض الخ لا يقال إن
 حروف البقاء موضوعاً لمعان عند أهل الجمل فكيف يصح قوله إذ وضعها لغرض التركيب
 لا بأزاء المعنى لا نقول أن المراد بالوضع في تعريف الكلمة الوضع البعدي عند أهل القراءات
 والوضع المذكور ليس بمعتبر إلا عند أهل الجمل **قوله** فإن قلت قد وضع في القراءات
 خبير بأنه لو قال بعض الكلمات لكان أولى الجواز أن يكون بعض اللفاظ موضوعاً لبعض
 ولم يكن كلمة فلا ينقض التعريف جمعا إلا أن يجاب بأن المراد باللفاظ اللفاظ المعهودة
 التي هي كلمة كل فظ اسم وفعل وحرف لا يقال إن أفراد الأعراس بعد تفسير المعنى لا

لا نأخذ قولاً يراد به بناء على اللفظ من غير تفسير المسمى أو بناء على الإرادة بما هو الموصوف له الشيء
 الذي هو غير اللفظ بمعبر المعنى في مقابلة اللفظ **قوله** قلنا المعنى الخ وانت تعلم ان هذا ^{التفسير}
 اعم من التفسير الاول لانه ان يكون الشيء متعلقاً المقصود ولم يكن مقتضياً لشيء الا ان يجاب
 بان المراد بالمقصود المقصود المعروف وهو المقصود بالشيء فلم يكن اعم عند **قوله** فان قلت
 قد وضع بعض الكلمات المفردة وترك قوله المفردة اولى لكونه موهماً ان بعض الكلمات
 ان يكون غير مفردة اعلم ان هذا الاعتراض ناش من جواب الاعتراض الاول **قوله** وقد ^{لجب}
 عن الاشكالين الخ وانت تعلم بان تقديم هذا الجواب على الجواب السابق اولى لان الثاني منع
 والاول على تقدير التسليم فتقديمه اول **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض الخ
 وفيه بحث مبني على تحريم الاشكالين والجواب انهما اما تحريم الاشكالين ان المصنف رحمه
 الله تعالى بقوله لفظ وضع لمعنى مفردة وهو اعم من ان يكون موصوفاً للفظ ايضاً لا بل قد وضع
 بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فقط كلفظ الاسم والفعل والحرف فكيف يصدر عن غيره وضع
 بمعنى مفرد وقد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة فقط كلفظ الخبر والجملة
 فكيف يصدر عن غيره وضع لمعنى مفرد واما تحريم الجواب انه ليس بهذا لفظ وضع
 بازاء لفظ آخر فقط مفرد كان او مركباً بل بازاء مفهوم كلي ايضاً افراد الالفاظ اذ اعرفت
 فنقول ان اردتم بقولكم فان الوضع فيها وان كان عاماً لكن الموضوع له خاص ان الوضع فيه
 وان كان عاماً لكن الموضوع له خاص فقط ومن المعنى فهم لان الضمائر كما انها راجعة الى
 الالفاظ مخصوصة كذا للراجحة الى معان وان اردتم به انه فيها وان كان عاماً لكن الموضوع
 له خاص سواء كان لفظاً او غير فالتميز عم فإيه تم التقييد **قوله** وهو اما غير الخ
 لا يقال ان لفظ مفرد اما قرى بالرفع او بالنصب او بالجر على كل من التقادير الثلاثة لا يمكن

الاخرين ولا يبرح التردد بل لا نقول للراد مدلول هذا لنفسه مع قطع النظر عن خصوصية
 الشئ **قوله** وفيه انه يوجب الخ اي وفي كون المفرد منفردا بمعنى انه يوجب الخ وفي ذلك
 لا يك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعملت به بمعنى منفردا اما في صبغة
 فعل او غيرها فهم منه في عرف ثلثه ان ذلك الشئ موصوف بتلك الصبغة على تعلق ذلك
 المعنى بذلك الشئ لا بسبب هذا التعاق اذا عرفت هذا فاولم ان المعبر عنه هو المعنى بالمعبر
 هو المفرد والمعنى المصير يري المتعلق بالشئ المعبر عنه هو الوضع وايضا يوجب من عيار الحقيقة
 ان اللفظ موصوف للشئ المتصف بكونه معنى ذلك لا يك اذا عقلت معنى موصوف يا اما في
 صبغة فعل او غيرها بالمتعلق فهم منه في عرف ثلثه ان الشئ الذي غير عنه بالمتعلق موصوف
 بمبدأ اشتقاق هذا المتعلق مع قطع النظر عن تعلق المعنى بالمعبر عنه بهذا المتعلق وليس
 الامر كذلك لان اتفاق الشئ بكونه معنى انما هو بعد الوضع **قوله** فيشقي ان يرتكب الخ
 وانتخير بان عدم استقامة المعنى المتوهم لا يستدعي ان كتاب التجوز يجوز ان يرتكب الخ
 هكذا لفظ وضع لمعنى متصف بالافراد باعتبار هذا الوضع وكان هذا المعنى معنى حقيقيا لا مجرد
 عند المصدر كما اذا قلت اوجد الله تعالى هذا الموجود وارتدت ان الله تعالى اوجد الشخص
 المتصف بالوجود باعتبار هذا اليجاد الصادر عنه تعالى المتعلق به كان معنى حقيقيا على
 مذهب بعض الافاضل غاية ما في الباب ان هذا المعنى غير متبادر من اللفظ والمعنى الموصوف
 متبادر منه وهذا الايقني كون المتبادر حقيقيا وغير مجاز **قوله** كما يرتكب في مثل من
 قتل قتيله سلبه معناه من قتل شخصا قتل باعتبار هذا القتل الصادر عنه المقتول بهذا
 الشخص قوله سلبه اي سلبه والواو بغير وما يقيم من ارتكاب التجوز في الحديث ثم يجوز
 كون المعنى المذكور حقيقيا كما في اوجد الموجود على مذهب **قوله** وكان البكته الخ

ذلك ان تكلم بوجوه احدى ان اتيان الوضع بصيغة المضى والافراد بصيغة المفرد
 لا ينبغي على تقدم الوضع على الافراد بالزمان وهذا غير صحيح لانهما متحدان بالزمان
 وثانيهما ان التنبيه على تقدم الوضع على الافراد لا يقتضي اتيان احد الموضوعين جملة فعلية
 والاخر مفرد المصروف هذه التنبيه باتيان كل من الموضوعين جملة فعلية بان ياتي بالوضع
 بصيغة المضى المجهول وبالفرد بصيغة المضارع المجهول وثالثها ان التنبيه المذكور لا يقتضي
 الايراد المذكور لحصول هذا التنبيه بايراد كل من الموضوعين بصيغة الافراد بان قال الكلمة
 لفظ موضح في الزمان للماضى لمعنى مفرد واجب عن الاول بتحريك الدليل اى حيث اتى المصريح
 بالوضع بصيغة المضى بخلاف الافراد وهذا تنبيه على تقدم الزمان وعدم صحة هذا التقديم
 معلوم بدعي خصوصاً عند المصريح فلم يرد هذا التنبيه واستبعاد الصيغة الدالة على السبق
 الزماني للسبق الذاتي وعن الثاني والثالث بان التنبيه المذكور ليس متديراً بيراد الوضع بصيغة
 المضى يقتضي تقدمه على الافراد وهذا لا يتحقق الا في ضمن الناحض فاختيار المصريح به الله تعالى
 الخيمس الذي في المتن استلزاماً لما هو الرابع **قوله** مع انه معرب باعرابين فان قيل
 تعدد الاعراب ليس الا لتعدد المعنى ولا تعدد له في كلمة واحدة في اطلاق واحد فكيف يصح
 قوله مع انه معرب باعرابين قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق ولفظ
 عبد لله باعتبار الوضع السابق كلمتان معربتان باعرابين وقال صاحب اللباب ان اعراب
 اخرى محكي كما في تابط شر او لما كان الآخر مشغولاً والاول فارغاً اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما
 اظهر اعراب ما بعد الاستثناء في غير فليس لعبد الله علماً الا اعراب واحد **قوله** لا يخفى
 قال الفاضل قدس سره اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه على
 جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجوز

في كل ما يعتد لشدة الاستزاج لفظاً واحدة بل فيما أعرب بأعراب الكلمة الواحدة انتهى
 والله ان تقول ان الفرض من علم النحو معرفة احوال اواخر الكلمة من جهة الاعراب البناء
 وفي نحو عبد الله علم الميركان الاعراب في الاخر بل في الوسط فيجعله كلمة لا يتلئم هذا الفرض
 فانه لا يقال لفظاً واحداً قال الفاضل قدس سره هكذا قالوا وفيه انه ان اريد باللفظة
 اد في ما يطلى عليه اللفظ كقوله لا استغفها لم يدخل في التعريف الا ما تدور الكلمات
 وان اريد به ماله نزع وحده لم يخرج عنه مثل عبد الله علماً وان اريد خصوص واحد
 ولا يدل اللفظ عليه ان ذلك اللفظة المراد والفهم ههنا ما يتكلم به دفعة واحدة قلنا
 لا شبهة في حراز التكليم بعد الله علماً دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال
 المراد بالمراد ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنها عبد الله علماً
 لا شمله على الكلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين انتهى كلامه وانت خبير بان هذا
 بعيد عن الفهم بل لا يفهم من كلام صاحب الفضل اصلاً فايراد مثل هذا الجواب في مقام
 التعريف لا يليق يقال قال الفاضل قدس سره فالاولى ترك هذا المقال وابقاء السؤال **قوله**
 لان الدلالة للخ لا يقال ان هذا التعريف غير جامع لعدم وحدته على دلالة اللفظ الموضوع
 الغير المستعمل في معناه اصلاً لا نقول ان المراد باللفظ اسم كان الفهم وان قلنا ان التعريف
 على هذا التقدير غير مانع لصدقه على كون اللفظ الذي لم يكن له الا بغير من الدلالات
 بصدقه عليه كون اللفظ بحيث يمكن ان يفهم منه شيء آخر لا مكان وضع هذا اللفظ للمعنى
 فجاربه مثل ما ذكرنا **قوله** فبعد ذكر الوضع الى اي فبعد ذكر الوضع لاسيما الى ذكر الدلالة
 لا بغير مانعية التعريف وجامعية فانه في ما قيل من ان هذا القول مشوع للجواب ان يكون
 الدلالة جزء من مفهوم الكلمة وكان المقدم تعريفها بجميع اجزائها او خارجاً عنه وكان المقدم

زيادة التوضيح مثله الرسم التام الأكل من الحمد التام مع أن الدلالة لا تنقسم في التعريف
 منجوزة **قول** بعد ذكر الدلالة الخ إن اردتم بقولكم لا بد من ذكر الوضع أنه لا بد
 من ذكر الوضع لأجل الماتعة والجامعية فهم لأن قيد الأفراد مذكور قبل الوضع في تعريف
 المفصل فيكون تعريف الكلمة مانعاً وجامعاً دون ذكر الوضع لأن الأفراد كون للمعنى المطابق
 بحيث لا يبدل جزء من لفظه على جزئه وإن اردتم به أنه لا بد من ذكر الوضع لأجل زيادة التوضيح
 والتفصيل فمسلم لكن لا تغارق بين التعريفين على هذا التقدير لأنه لا بد من ذكر الدلالة بعد
 ذكر الوضع لأجل زيادة التوضيح والتفصيل **قول** أي منقسمة إلى هذا الخ إنما قسم بهذا
 تنبيهاً على أن المقام مقام التقسيم دون مقام الحكم لوقوعه بعد التعريف ولأن السلف
 بعد تعريف الكلمة قسمها وليحكم عليها بشئ والشارح رح أشار بقوله أي منقسمة إلى
 هذه الأقسام إلى أن المقصود تقسيم الحكم **قول** ونخصه فيها يفهم من السكون في
 مقام بيان الأقسام ويتعلق به قول المصريح لأنها **قول** أي الكلمة لما كانت الخ دفع منع
 الخصة للتوجه على قول المصريح لأنها أما إن تدل على معنى في نفسها أو لا الخ وتوجيه
 المنع أن قوله أو لا أما داخل على قول أو على معنى أو على نفسها وعلى كل من التقادير يتوجه
 المنع أما توجيه المنع على التقدير الثاني والثالث فظ الجواز وجود الكلمة التي لا تدل على معنى
 أصلاً أي لا على معنى في نفسها ولا على معنى في غيرها فإن الدلالة غير مأخوذة في تعريف الكلمة
 الكلمة في الثلاثة تمتنع وأما توجيه المنع على التقدير الأول فلأن النفي اعني أو لا إذا دخل
 على المقيد وهو تدل ومن قاعدة أهل العربية أن النفي إذا دخل على المقيد يرجع إلى المقيد
 فيكون المعنى على هذا التقدير هكذا لأن الكلمة أما من صفاتها أن تدل على معنى في
 نفسها أو من صفاتها أن تدل على معنى لا في نفسها وهذا بعيد الاحتمال الثالث

وثبت ما فيه من ان يجعل هذا القول دفع ما يخطر في بعض الافهام من عدم صحة
 احد التعريفين بان الدلالة اما معتبرة في تعريف الكلمة ان كان كانت معتبرة ^{بف} في
 المصدر غير صحيح وان كانت غير معتبرة في تعريف المفصل غير صحيح **قوله** اما من
 انما زاد هذا لان كلمة ان اذا دخلت على المضارع يجعل المضارع في تأويل المصدر فيكون
 ان تدل بمعنى الدلالة وهي لا تحمل على الكلمة فزاد حتى يوضح الجمل هذا ما قالوه ^{قوله}
 بحث من وجوه احدها ان كلمة ان اذا دخلت على المضارع يجعل في تأويل المصدر ^{دلالة}
 الاحكام اللفظية مثل صحة دخول حرف الجر عطف المفرد عليه لا ان يجعل في تأويله ^{بما}
 المعنى بان يقصد به المعنى المصدرية فعل هذا التغيير لا يحتاج الى زيادة هكذا قال السيد ^{الشريف}
 في بعض تصانيفه وعلى تقدير تسليم جعل المضارع المصدر بان المصدرية في تأويل ^{المصدر}
 باعتبار المعنى لا يحتاج اليتم الى الزيادة لجر ان كون هذا المصدر مبتدأ يدل بمعنى اسم الفاعل
 كما ان المصدر الصحيح يكون كذلك وعلى تقدير عدم جواز كون المصدر بالتأويل بمعنى
 اسم الفاعل يحتاج الى اصل الزيادة لا الى ما زاد الشارح رحمه الله مع ان زيادة كلمة ذوال
 كونهما اخصر من اظهرهما ما كونهما اخصر فقط واما كونه اظهر فلان الكلمة قسمتها الى الاقسام
 الثلاثة وادعى حصرها فيهما فالمتبادر في الدليل قسمتها الكلمة لاصتها اذا عرفت هذا ^{علما}
 ان الشارح رحمه الله لم يكتف بزيادة لفظة صفتها بل زاد كلمة من ايضا لانه لم يزد ^{ها}
 بينهم من العبارة حصرت صفة الكلمة في ان تدل والالتداد وهذا ممنوع لان الكلمة اوصافا
 كثيرة مثل المروعية والاذرية واللفظية وغيرها **قوله** والمرايد كون المعنى باع
 اعترض عليه بان كون المعنى صفة المعنى ودلالة الكلمة صفة الكلمة فلم يصح تفسير
 احدهما بالآخر لكونه منافيا للآخر واجيب عنه بان دلالة الكلمة وان كانت صفة ^{الكلمة}

لكن دلالة الكلمة على معنى في نفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها صفة
 المعنى وبأن كون المعنى وان كان صفة المعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة الكلمة
 ورد هذا الجواب بان بانه العقل حاكمه على ان دلالة الكلمة على معنى بنفسها من غير
 الى انضمام كلمة اخرى اليها صفة الكلمة وعلى ان كون المعنى في نفس الكلمة صفة المعنى
 فبقى الاعتراض على حاله والجواب الصحيح ان المواد يقولون ان تدل على معنى في نفسه الخ
 كون المعنى مدلول عليه بنفس الكلمة من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها ^{فصل}
 اعني الابتداء والانهاء الخ لا يقال ان هذا التفسير غير صحيح لان معنى هذين اللفظين ^{معنى}
 الاسم المستقل بالمفهومية فلا يصح ان يكون معنى من والي ^ن وهذين اللفظين دالا
 على معنيهما بنفسهما من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليهما واذا كان هذا ^{المعنى}
 مقبولا لمن والي لزم ان تدل عليهما بنفسهما من غير انضمام كلمة اخرى اليهما ^{لهما} لا استقلال
 بالمفهومين واللازم باطل فكذا الملزوم ولان هذا التفسير يتكلف ما وقع في تحقيق ^{منه}
 الاسم من ان لفظة من والي مبرضعتان لجزئيات معنى الابتداء والانهاء دون لمعناهما
 لانا نقول ان الالف واللام في قوله الابتداء والانهاء للعهد اعني الابتداء للمعهود والانهاء
 للمعهود وهما جزئيات لمعناهما **قوله** لان الحرف في اللغة الخ يمكن ان يقال وجه آخر
 بان الحرف في اللغة البطني ومفهوم الحرف طرف جانب مقابل لمفهوم الاسم والفعل لان
 مفهومه ما لا يدل على معنى في نفسه ومفهومها ما يدل على معنى في نفسها **قوله**
 ان يقتضون ذلك المعنى اعلم ان الشارح راجع الضمير الى المعنى والاولى ارجاعه الى الكلمة
 واراد بالاعتزان اقتضان الدال بالمدلول ليكون الصفات على طرف واحد **قوله** لا استقلال
 على اخصيه الخ يمكن تعليل الاستدلال بوجهين آخرين احدهما ان الاسم يقع مستندا ^{مستندا}

اليد بخلاف اخويه وثانيهما ان الفعل محتاج الى الاسم من حيث الاستقانا ومن حيث
 الافادة ومعنى الحرفي غير مستقل ومعنى الاسم مستقل فيكون الاسم غالباً على اخويه
قوله وقيل من الوهم الا واولايد في ذيل قيل اشارة الى ضعف هذا الوجه ووجه الضعف
 ان وجه التسمية وان لم يلزم ان يكون سطرّاً لكن الامرين او الامر اذا وقع في موضع
 بين وجه تسمية كل من الامرين او الامر فاولايد ان لا يوجد وجه تسمية احداً الامر
 او الامر في الآخر وفيما نحن فيه ليس كذلك **قوله** لفظاً تضمن اما فسر الموصول باللفظ
 لانه لو ترك على إطلاقه لكان التعريف غير مانع لصدوقه على مجموع زيد قائم الماخوذ مع
 الجدار مثلاً فان قيل على تقدير تفسيره باللفظ ايضا لم يكن التعريف مانعاً لصدوقه
 على مجموع زيد قائم الماخوذ مع اللفظ المهمل مع ان المجموع ليس بكلام لان الموضوع
 شرط في الكلام قلنا المراد لفظ موضوع تضمن **قوله** حقيقة او حكماً قيد لقوله
 واحتمل ان يكون قيد القول كلمتين **قوله** اي لا يحصل في ذلك اي الكلام لان ضمن
 اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه وفي ضمن اسم مسند اليه وقيل مسند
قوله وفي بعض النسخ اوفى فعل واسم فان التركيب للتأنيخ اعلم ان التأنيخ جعل
 ذلك اشارة الى الكلام وهذا اولى من جعله اشارة الى الاستناد من حيث اللفظ لان ذلك
 اسم من اسماء الاشارة البعيدة والكلام بالنسبة الى الاستناد بعيد ومن حيث انه ان
 جعل اشارة الى الاستناد يكون قول المصروح انه لا يتأنيخ اشارة الى تقسيم الاستناد المذكور
 في تعريف الكلام اولا وان جعل اشارة الى الكلام يكون اشارة الى تقسيم الكلام والثاني اولى
 ليكون المعرف مقصوراً بالذات والمعرف واجزائه مقصودين بالتفصيل واما من حيث
 المعنى فجعله اشارة الى الاستناد اولى لان كلمة في الظرفية والاستناد يكونان الشبيهي

فان قلت ان ذلك اما لشدة الى مفهوم الكلام والى ما صدق عليه مفهوم الكلام فان كان
الاول فالاول لا يثبت المدعى لجواز حصوله في ضمن ما زاد على الاسمين او على الاسم
الفعل وان كان الثاني لزوم ظرفية الشيء لنفسه ان كان الكلام حاصل من الكلمتين
ولزم ظرفية الجزء للكل ان كان حاصل من الاكثر مع ان الدليل لا يثبت المدعى على هذا ^{الفعل}
ايضا قلت لما اخذنا الشق الاول مع حمل المستثنى على المفعول اي لا يتأني مفهوم الكلام
في التركيب الثنائي الا في اسمين او في فعل واسم ولك ان تجعل الجبرم المعتبر في جانب ^{المدعى}
حصول اضافية الى الكلام يحصل في اسمين او في فعل واسم ولا يحصل في فعلين وحرفين
وحرف واسم وحرف وفعل ويمكن الجواب باختصار الشق الثاني بان يكون المراد من ^{الاسمين}
او من الاسم والفعل هو الطبيعة لا الافراد اي لا يتأني ما صدق عليه الكلام الا في
طبيعة الاسمين او في طبيعة الاسم والفعل فيكون من قبيل ظرفية الطبيعة للفرد وهو
شأنه كغيره اما الجواب عن عدم اثبات الدليل فمثل الجواب الذي ذكرنا على تقدير اختيار
الشق الاول وبما ذكرنا انه قد وقع ما قيل من ان الدليل لا يثبت المدعى لحصول الكلام في ضمن
الكلمة وغيرها مثل جستي مهمل لان المسند اليه ليس بكلمة ويمكن دفع هذا الاعتراض
بنوع آخر ايضا وهو ان المراد بقوله اسمين او في اسم وفعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فان دفع الاعتراض فان مثل جستي مهمل في حكم هذا اللفظ فمثل **قوله** يصلح ان يحكم
عليه وعبه يفهم من هذه العبارة ان كل شيء كان مدركا قصد ملحوظا في ذاته كان صالحا
ان يحكم عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل هو الحدث مدرك قصد ملحوظ في ذاته
ولم يصلح ان يكون محكوما عليه اجيب بوجوه احدها ان الواو بمعنى او وثانيها ان
المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح

ان يحكم عليه وبه ولكن الراجع لما اعتبر ان يكون مسنداً الى الشيء ابدأ لم يقع حكمه عليه
 بذاته الاعتبار لئلا يلزم خلاف وضعه وثالثهما انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار
 شخصه وباعتبار نوعه **قوله** وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط كيقال
 ان هذا الحصرم لان ابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظ الاول ايضا لانا نقول ان الحصرم
 بالقياس الى كلمة من **قوله** ليدل على متعلقه اي ليدل بكلمة اخرى على متعلق الابتداء
قوله واذا اخطأ العقل يفهم منه ان معنى لفظ الابتداء معنى لفظ من شيء واحد
 وهو الابتداء وهو مخالف لما سياتي من ان لفظ الابتداء موضوع لمعقولي لفظه من ^{عنة}
 لكل واحد من جزئياته المحصورة **قوله** من حيث انه حاله بين السير والبصرة اي من
 حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبتدئ ومن حيث انه صفة للمشكك
 بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبتدئ بكسر الهمزة لتعرف الى ^{سطح}
 لتعرف جالهما ومي كون السير مبتدئ وكون البصرة مبتدئ منه **قوله** ولا يمكن ان يتعقل
 اي ولا يمكن ان يتعقل عند السامع عادة بطريق السهولة الا بد كونه متعلقاً بمحضر
قوله ولا ان يدل عليه اي ولا يمكن ان يدل عليه فقول ان يدل على صيغة المجهول
 والمراد المعنى اللغوي **قوله** والماض ان لفظه لا يكون المذكور في ذنبه والحاصل حاصل
 لما قبله **قوله** فخرج كونه في هذا لان النسبة التي هي جزء مفهوم اسم الفاعل
 كاي في نفسه بمعنى ان اسم الفاعل في الدلالة عليه لا يحتاج الى ضم كلمة اليه مع انها
 لم تكن مستقلة بالمفهومية لانها في مفهوميتها تحتاج الى طريقها اجيب عنه بان قوله
 لا يستقل له بالمفهومية قيد المحمول هو قوله دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
 اليها وان دفع المنع لان اللفظة الدالة على المعنى بلا انضمام كلمة اخرى اما لاجل كون هذا المعنى

مستقلا بالمفهومية ولا مر آخر فان كان الاول يكون المعنى في نفس الكلمة وان كان الثاني
قوله لانه الغرض الخ هذا دليل على قوله استعمالها في مفهوم ماقتها مضافة الى متعلقها
 مخصوص اي لان استعمال الاسماء اللازمة الاضافة في مفهوم ماقتها مضافة الى متعلقها
 مخصوص عند الغرض من وضعها **قوله** لزوم ذكرها جزء الشرط **قوله** ولما كان الفعل الخ
 اعترض عليه بان المراد بالمعنى قوله الاسم مادل على معنى ما المعنى المطابق واعم من المطابق والتضمني
 ولا التزامي فان كان الاول فخرج الفعل بقوله في نفسه فلا يحتاج الى قوله غير مقترن باحد
 الازمنة الثلاثة لخراج الفعل فلم يصح قول الشارح راجح اخرج بمقوله غير مقترن الخ
 وان كان الثاني يصدق التعريف على لفظ من لانها تدل على الابتداء المخصوص الذي هو جازم
 بين السبب والبصرة مثلا مطابقة وعلى الابتداء المطلق التزاما وفي دلالتها على الابتداء
 لا تطلق لا يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها فيصدق عليها انها كلمة دلت على معنى في
 نفسها غير مقترن الخ باعتبار المعنى الالتزامي فلم يكن تعريف الاسم مانعا لا يقال اننا
 التثنية الثالثة وهو ان المراد بالمعنى اعم من المطابق والتضمني لاننا نقول ان هذا المعنى غير
 متبادر من اللفظ فيجب حمل العبارة في التعريفات على ظواهرها ما لم يكن قرينة صارفة عنها
 مع ان الابتداء المطلق جاز ان يكون طبيعة نوعية بالنسبة الى جزئياتها كى معان اللفظ
 من فان قيل تعريف الاسم ليس بما تع لانه يصدق على ضرب مثلا انه مادل على معنى
 نفسه غير مقترن الخ لانه يدل على الزمان وهو مستقل بالمفهومية وغير مقترن باحد
 الازمنة الثلاثة قلت المراد بقوله على معنى في نفسه غير مقترن الخ انه على معنى في نفسه
 وكان كل معنى في نفسه غير مقترن الخ فلم يصدق التعريف على ضرب مثلا لان مدلوله
 هو الزمان وان كان غير مقترن لكن مدلوله الذي هو الحدث مقترن باحد الازمنة **قوله**

أو غير صحيح والمراد بكون النقل عن المصدر غير صحيح هو النقل الذي كان للنقل غير
 مستعمل مصدر ولكن كان على وزن مصدر فيكون مصدراً متعدياً **قوله** أو عن
 المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً أي ولا جميع أسماء الأفعال باعتبار البعض ^{منقولاً}
 عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً تأتي في الضمير باعتبار المتصانف إليه لا يقال
 أنه يندرج من هذه العبارة كون اللفظ مستقلاً عنه وهو غير جائز لأننا نقول لا يجري ^{بلفظ}
 على المعنى مجازاً لفظاً عنه في الأصل من أسماء الأفعال ثم وقع للمعنى المصدري
 وهو السكون ثم نقل عنه ال معنى اسكت **قوله** وبمن التبعية على أن ما ذكر
 بعض منها وانت خبير بأن التنبيه على أن ما ذكره بعض منها حاصل من ذكر جمع الكثرة أيضاً
 لاستعماله في العشرة وما فوقها وما هو مذكور منها خمسة فيكون التنبيه المذكور
 من ذكر جمع الكثرة فلا حاجة إلى ذكر من التبعية إلا أن يقال إنه المراد بالتنبيه من ^{أوجه}
 الوجهة وهذا لا يحصل من ذكر جمع الكثرة لا يقال أن التبعية المقصود من كونه ^{متعلقاً}
 بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه فلم يكن تنبيهاً على أن ما ذكره بعض ^{الخواص}
 لأننا نقول إن ذكر كلمة التبعية بمقارنة مدخولها تنبيه على أن ما ذكره بعض منها
 وإن كان التبعية متعلقات بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه لأن المدخول
 يدل على أن خاصة الاسم عشرة وما فوقها المذكور أقل من العشرة فيكون تنبيهاً على
 المذكور وقد ير التعرض للجمع على التعرض من التبعية وإن كان مؤخره ^{أدنى}
 لتوقف تعقل معناها على تعقل معناها **قوله** وخاصة الشيء ما يختص به إلى آخره
 وانت خبير بأن قوله لا يوجد في غيره مستند إلى الاعتبار في معنى الخاصة إلا أن يقال
 ذكره تقييداً بما علم ضمننا أو لتعريف الخاصة عن معناه أكثر من عليه بأن هذا التعريف

تعريف الشيء بنفسه الجيب عند بيان المعرف خاصة اصطلاحية وما وقع في التعريف
خاصة لغوية ومرت هذا الجواب بأنه يلزم على هذا التقدير عدم كون التعريف مانعا للصد
على اللام والتنوين مثلا بالنسبة الى الاسم مع انهما ليسا خاصيتين في الاصطلاح لان
الخاصة اصطلاحية كلي خارج عن حقيقة الأفراد محمول عليها بحمل المواطة ^{جد}
فيها ولا يريد في غير هذا والعجيب في الجواب ان قوله ما يختص بمعنى ما يرجد وانت تعلم
ان التعريف لم يصدق على اللام بالقياس الى الاسم مع ان المصدر رجمته الله جعل من شؤ
لوجوده في غير مثل اللام مركب من الحى وحرف السلب الا ان يقال ان المراد بالغير
في الجملة **قوله** ويى اما شاملة الخ ان اردتم به ان لذى الخاصة لا بد من الأفراد
سواء كانت الخاصة شاملة او غير شاملة يلزم الواسطة بين الشاملة وغيرها
مثل خاصة الكل ^{مختصة} بالفرق وان اردتم به ان لذى الخاصة لا بد من الأفراد ان كانت
الخاصة شاملة وليس يلزم من الأفراد ان كانت غير شاملة يلزم ان يكون خاصية ^{الكل}
لذى كغير شاملة ويكون هذا الخاصة غير شاملة م وايضا يلزم ان يكون خاصة ^{الجزئى}
الحقيقي غير شاملة مع انه لم يقل احد بان هذه الخاصة غير شاملة **قوله** ولو قال
دخل حرف التعريف الخ لم يقل كذلك لكن المختار عند رجمته الله ان اللام بالتعريف
ولو قال دخل حرف التعريف لم يعلم ان المختار عند رجمته الله ما هو **قوله** لتعد
الابتداء بالهمها كن وانت تعلم ان تعد لا ابتداء بالسكان لا يقتضى زيادة الحرف لانه
يدفع بالتعريف ايضا الا ان يخاف عند دفع التعدد بتعريف اللام لم يحجز اذ لو حرك بالكسر
يلتبس باللام الجارة ولوحرك بالفتح يلتبس بلام الابتداء واما حركة الضم فهو غاية
التثقل فلا بد من زيادة حروف واما زيادة الهمزة بكونه من حروف الزوائد واقتواها

قوله لا بد لتعيين معنى يستغل الخ اعترض عليه بان الدليل غير مثبت للمدعى
 لان الدليل لا يدل الا على انه لا بد من معنى الفعل والحرف على سبيل الحقيقة
 لو ضموا لتعيين المذكور فيجاز ان تدخل غيرهما وعينت معنيهما على سبيل الجواز
 انقضى ايضا بان المراد بقوله معنى مستقل بالمعقوب منه ان كان المعنى الحقيقي لازم ان
 لا تدخل اللام على الابد اذا استعمل في الرجل الشجاع وهو المثل وان كان اسم من
 والجاري فليدخل على الفعل والحرف اذا استعمل في المعنى الاسمي بطريق الجواز وان
 تعلم ان هذا الدليل على تقدير تسليم مقدماته لا يدل الا على عدم دونه على الفعل والحرف
 مع ان المدعى ان اللام لا يدخل غير الاسم سواء كان فعلا او حرفا او مركبا فلا يتم لتقرير
قوله في الحروف وبه لنظام الخ اعلم ان التمييز في الجور وبه عائد الى حرف الجور قوله
 او تقديره ان التمييز لا يجوز ان يكون قيد الجور ولا في الجور ولا ينحصر في اللفظ والتقدير
 اذ قد يكون الجور محليا **قوله** واما الاضافة اللفظية الخ فهذا يقع في محل مقدر
 تقديره ان دليلك لا يثبت للمدعى لان المدعى هو اختصاص مطلق الجور بالاسم سواء
 كان اثر حرف الجور لا ودليلك لا يثبت الا اختصاص الجور الذي هو اثر حرف الجور واما
 الذي هو ليس باثر حرف الجور كما في الاضافة اللفظية فلا وانت خبير بان هذا الجور
 مخالف لما قاله المصنف في بحث الجور وان عبارة صريحة في ان الجور في الاضافة
 ايضا اثر حرف الجور لانه جعل الاضافة اللفظية قسما من الاضافة المقديرية لانه
 عرف للضاف اليه بانه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجور اتفاقا وتقديره امر اذا
 قلنا لم يكن حرف الجور مقدرا في الاضافة اللفظية لم يصح ان تعريف المضاف اليه على
 المضاف اليه الذي في الاضافة اللفظية الا ان يقال ان هذا الجور على تقدير التنزيل

ولو جعل قوله لأنه انما حرف الجر الخ دليل على اختصاص الجر الذي هو اثر حرف الجر بالاسم وقوله واما
 الاضافة اللفظية الخ دليل على اختصاص الجر الذي في الاضافة اللفظية بالاسم لم يكن قوله
 واما الاضافة الخ دفع بفتح دخل مقدر ولك ان تقول وجه آخر لاختصاص الجر بالاسم بان الجر عام
 للمضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسما فيكون الجر من خواص الاسم **قوله** فينبغي ان
 لا يخالف الاصل الخ فنقله بان يختص قيد للمفعول وتفسيره وهو المبالغة وكلمة ما في قوله بما يخالف
 عبارة عن الفعل والمرفوع فيما يخالف راجع الى ما وكلمة ما في قوله ما يختص عبارة عن ^{الاسم}
 والجر وقد نقله به راجع الى المفعول الذي هو عبارة عن الاسم وقوله الاصل مرفوع بانه ^{عل}
 لقوله يختص وقوله اعني الفعل تفسير لما في قوله بما يخالف وقوله او يزيد من متصرف ^{بانه}
 عطف على قوله يختص وقوله يان يتم تفسير الزيادة وعرفه راجع الى المرفوع **قوله** هو بالرفع
 عطف على الدخول يعني ان كونه الاسناد اليه مرفوعا عطف على الدخول اولى من كونه مجرورا
 عطف على ما قبله ^{بانه} كونه مرفوعا عطف عليه واجب فاندفع ما قيل من ان الدليل
 لا يثبت المدعى **قوله** والمراد به كون الشيء مسندا اليه وفيه دفع وتعيين الى
 نفس قوله والاستناد اليه بكون الاسم مسندا اليه اذ لا فائدة فيه اصلا لان كون الاسم مسندا
 اليه من خواص الاسم بداهة ولا حاجة الى البيان **قوله** لان الفعل الخ لا يقال ان كونه الفعل
 موضوعا لان كونه مسندا ابا فقط لا يستلزم عدم وقوعه مسندا اليه يجوز وقوعه ^{مسندا}
 اليه بطريق المجاز لا نقول ان اللام في قوله لان يكون لام الغرض دون الصلة اي لان الغرض
 من وضع الفعل ان يكون مسندا ابا فقط فلو وقع مسندا اليه لم يزد من ترتيب ما هو ^{الغرض}
 من وضعه عليه واللازم باطل وكذا للمزوم فان قامت ان الدليل لا يدل الا على عدم وقوع
 الفعل مسندا اليه واما على عدم وقوع الحرف مسندا اليه فلا فائدة ليل غير مثبت للمدعى

قلت عدم وقوع الحرف مستند اليه لان معنى الحرف غير مستقل بالبنية واستق لال
 المعنى شرط لوقوعه مستندا وصيندا اليه بقى شئ لان للركب يقع مستندا اليه مثل
 اللام جاد فله يمكن مختصا بالاسم فلا يتم التعريف الا ان يجاب عنه بان المراد بالاختصاص
 الاختصاص بالاضافة **قوله** لان الفعل والجملة الخ وانت خبير بان وقوع الجملة مضافا ^{الى} ^{اللفظ} ^{الذي}
 لا يضر في لزوم المضاف اليه خاصة الاسم لان المراد بالخبر من الخبر ان الاختصاصية بمعنى
 انها لا توجد في الفعل والحرف **قوله** كما ان يرينفع المصادقين صدقهم ان جعل هذا
 المثال مثالا لكن كل واحد من الفعل والجملة مضافا اليه فهو منوع وان جعل مثالا لكن
 فقط مضافا اليه فمسلم اما وقوع الجملة مضافا اليه فمنع فكيف يصح جعل وقوع الجملة
 مضافا اليه علة لتفسير الاضافة يكون الشئ مضافا **قوله** فالاضافة يتقدم حرف ^{ال}
 اى الاضافة يتقدم حرف الجر سواء كانت مفسرا يكون الشئ مضافا او مضافا اليه ^{عند}
 من اول يرينفع المصادقين صدقهم يختص بالاسم **قوله** فالمعرب الذي هو قسم من
 الاسم انما يخص المعرب بقوله الذي هو قسم من الاسم لانه لو جعل المعرب مطلقا لم
 يمكن التعريف جامع لعدم صدقه على المضارع المعرب الذي لم يكن مركبا مع غيره
 انما قلنا على المضارع المعرب الذي لم يكن مركبا مع غيره لان التركيب ليس بشرط في تحقق
 الفعل للمعرب **قوله** اى الاسم الذي الخ انما يفسر المركب بالاسم الذي ركب مع غيره ليكون
 التعريف جامع لانه لو ترك على اطلاقه لم يصدق التعريف على شئ من افراد المعرب لان
 المعرب قسم من الاسم وهو مفرد والمركب لا يصدق عليه وقد التركيب بالتركيب الذي
 يتحقق معه عاملا حتى لا ينتقص التعريف بمثل غلام في غلام زيد آخر من عليه ^{جوين}
 احدهما ان يفسر المركب بالاسم الذي ركب مع غيره بخلاف الظاهر لانهم هذا المعنى ^{للمركب}

أصلاً وحمل العبارة التي في التعريفات على ظاهرها واجب وثانيهما ان المركب اذا مشدّد
 بين المعالي المتعددة او حقيقة في البعض ومجاز في بعض اخر واستعمال الالفاظ المشتركة في
 في التعريفات بذور القهرينة الواضحة غير جائز فما القهرينة فيما نحن فيه **قوله** اي
 لم يناسب الخ فير المشابهة للثنية بضم الم المناسبة لئلا يصدق التعريف على بعض من
 المبنيات اذ بعض منها يباين سبب مبنى الاصل ولا يشابهه فيصدق عليه انه لم يشبهه و
 لم يصدق عليه لم يناسب **قوله** وليس النزاع في العرب الذي لان العرب الذي
 اسم مفعول منه ذوا عراب بالفعل وكل ما هو كذا الذي فهو معرب عند المص ايضاً ولانه جزء
 المركب الذي يتحقق معه عامله ولم يشبهه مبنى الاصل وكل جزء المركب المذكور معرب
 عند المص ايضاً فلا معنى للنزاع وقوله اعربت يحتمل ان يكون صيغة المبالغة المعلوم المذكر
 كما هو الظاهر ويحتمل ان يكون صيغة التكلم الواحد المعلوم ويحتمل ان يكون صيغة الغائبة
 الموصلة للمجهول ويحتمل ان يكون صيغة الغائبة الموث المعلوم لكن خلاف الظاهر **قوله**
 فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو قوله كذلك تشبيه العارف بمن يتبع لغة العرب
 اي فان العارف باحكام لغة العرب مثل من يتبع لغتهم مستغن عن النحو ولك ان يجعله بيان
 كيفية المعرفة اي فان العارف باحكامها عرفانه مثل عرفان المذكور وهو العرفان بالتبع
 او بالسمع من العرب مستغن عن النحر فان الكاف ليس للتشبيه على هذا التقرير وقد
 فرقت في هذا الاحتمال بانه يفهم منه ان من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بال
 منهم يحتاج الى النحر منع انه ليس كذلك فان مستقيم السليقة في لغتهم ان العارف باحكامها
 بالسمع ممن هو مستقيم السليقة في لغتهم او ممن يتبع لغتهم ايضاً مستغن عن النحر **قوله**
 والمقصود من معرفة العرب مثلاً ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلوهم اي فالمقصود

معناه انما قلتم يتقضى بالامثلة المذكورة **قوله** نسب على التميز اي قوله لفظا او تقديرا
 مستويا بانما انه تميز ويحتمل ان يكون نسب على الحالية وله متعريض الشارح لهذا الاحتمال لان
 الفعل بين الال وذي الحال غير جائز على المدح لا فصحا ولانه لو جعل حالا لابد من ان يتعمل
 بمعنى المنفرد والمقدر وجعل المصدر غير لازما بمعنى المنعزل مقصور على السماع وانت خبر بان
 العوامل جميع غايل والفاعل لا يجمع على فواعل على مذهب صاحب الكشاف فكيف ^{المصدر} جميع
 على عوازل الا ان يجب عنده بان صاحب الصحاح يجوز جمع الفاعل على فواعل فانه جمع ^{الصا}
 على السوابف فكان المصدر بني الكلام على ما ذهب اليه صاحب الصحاح وبان الفاعل لا يجمع
 على فواعل اذ السمع في معناه الوصفى والعاقل ههنا مستعمل في المعنى الاسمي لانه
 بمعنى مابله يتقوم المعنى المقتضى لادعاب وهو المعنى الاسمي **قوله** قلت هذا
 بحكم آخر من احكام العرب الخجواب على تقدير التسليم اي لا تسلم عدم تحقق الاختلاف
 في آخر التعميم فان التركيب مقدم على حدوث الاعراب في آخر الاسم ذاتا فيصير الاسم
 معربا بعد التركيب وقبل حدوث الاعراب فحدث الاعراب في آخر الاسم مستلزم ^{اختلاف}
 آخر المرب صفة حقيقة في مثل جاء في زيد وذا اما حكما في مثل جاء في اخوك وعلى تقدير
 التسليم قلت هذا حكم آخر من احكام العرب **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
 من خواصد الشاملة قيل ان هذا الحكم ايضا من خواصد الشاملة لان معنى قوله وحكمه
 ان يختلف آخره الخ هكذا وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل المختلفة في العمل
 على تقدير دخوله عليه وهذا يتحقق في جميع افراد العرب **قوله** حركة او حرف نسر
 الموصول بها حتى لا ينقض التعريف بالعامل وللعنى المقتضى منها ولا يخفى عليك انتقا ^{منه}
 على العوامل التي هي الحروف كما صرح به الشارح رحمه الله في الشاشية ولو نسر الموصول

بلزكه ولله رب امان لا يقتضى عليها ايضا **قوله** فان المتبادر من السبب
 السبب القريب وانت خير بان كون السبب القريب متبادرا من لغة السبب
 لا يستلزم كون السبب القريب متبادرا من الباء السببية لانه ان يكون المعنى متبادرا
 من لغة ولم يكن متبادرا من لغة اخرى على لغة اخرى من الباء المتعدي التعريف
 ايضا متعديا في مجموع المتعدي والاعراب ومجموع العامل والاعراب ومجموع العامل والمفعول
 والاعراب ايضا اسباب قرينة للاختلاف ولا يقلل ان التعريف لا يستلزم بالمثل الثالث
 لان المراد بالسبب السبب القريب الغير الثام والمثال الثالث سبب تام لا نأخذ قوله ايضا غير تام
 فان وجود التعريف والتكلم من الامور التي لها دخل في تحقق الاختلاف فان قلت لو ترك السبب
 على غيره وجعل قوله ليدل على المعاني المعتبرة عليه جزء من التعريف لم يقتضى التعريف ^{لذلك}
 وللمتنى قالت ان المدح صرح بعدم الجزئية من التعريف في الشرح حيث قال ليس هذا
 من تمام الخد يعني ان صحة التعريف جمعا ومعنا لا يتوقف على هذا القول فلا معنى لاجتماعه من
 اجزاء التعريف قيل ان التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على الاعراب الذي حدث
 في آخر العرب الذي ركب مع عامله ابتداء اجيب عنه بوجوه اربعة اها ان حدوث الاعراب
 في العرب لا يذكور من غير ان كونه معربا فيكون حدوث الاعراب فيه سبب اختلاف آخره
 كما اشرنا اليه فيما سبق وثانيها ان الاعتبار في صدق التعريف على اقراء اللذين هو الصديق
 بالاطلاق للعام فيصدق التعريف على الاعراب المذكور بالاطلاق العام وبالثاني ان المراد
 بالسبب السببية باعتبار التحوّل او باعتبار النوع فيكون معنى التعريف على هذا التقدير
 ما اختلف آخره بسبب شخصه او نوعه **قوله** وبشيء الحيشية خرج حركة نحو غلدي
 لانه معرب الخ ان خرج حركة نحو غلدي في قولنا جاء في غلدي لا يقال ان قوله لانه معرب

على اختيار المص مستدرك في الاستدلال لان قوله لكن اختلاف هذه الحركة الم يثبت المدعى
لانا نقول ان المدعى مركب من ثلاثة اجزاء احدها ان غلامى معرب وثانيها انه اختلفت آخره وثالثها
ان اختلفت آخره ليس من حيث انه معرب بقوله لانه معرب، اشارة الى دليل الجزئية الاول وقوله ولكن اختلفت
هذه الحركة الم اشارة الى دليل الجزئين الآخرين ولذلك ان تقول ان قوله لانه معرب على اختيار المصارة
دفع سوال تعريفي بوجهين احدهما ان قوله بقيد الحيشية خرج حركة نحو غلامى يستلزم مغربية نحو
غلامى مع انه مبنى ثانياً لانه يستلزم عدم خروج حركة نحو غلامى قبل اعتبار قيد الحيشية مع انها
خارجة لان تغير قوله آخره راجع الى المعرب وغلامى مبنى فخرج الحركة المذكورة بقوله آخره
اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله على اختيار المص متعلق بالمعرب كما هو الظاهر ومحمّل ان يكون
متعلقاً بقوله خرج حركة نحو غلامى اى خرج حركة نحو غلامى على اختيار المص لان حركة
نحو غلامى اعراب عند البعض في حالة الجزئية لا يقال ان قوله لكن لم يقع في موضعه لانه موضوع
لا يستند اليه ولا يثبتهم ودفعه في هذا المقام لانا نقول ان قوله لانه معرب على اختيار المص
ان حركة نحو غلامى اعراب في حالة الجزئية عند البعض ايضاً وانت تعلم ان هذا الوهم بعيد عن
الطبع غاية البعد **قوله** لكن المصوح اراد ان ينبه على فائدة وضع الاعراب الح ولما
كان التوهم ناشياً من قوله وبهذا القدر من حد الاعراب جمعاً ومنعاً وهو استند رادق
ليدل على المعاني المعتمدة عليه اراد ان يدفع هذا التوهم فقال لكن المص اراد ان ينبه على
فائدة الم **قوله** كانه اراد هذا المعنى اراد كون حكم الاعراب جامعاً ومنعاً بدون
قوله ليذل او كون التبيين على فائدة اختلاف وضع الاعراب ومحمّل ان يكون قوله هذا
المعنى اشارة الى مجموع الكونيين اى وكان المصوح اراد كون حكم الاعراب جامعاً ومنعاً
بدون قوله ليذل وكون التبيين على فائدة اختلاف وضع الاعراب **قوله** ليذل

الاختلاف أرجاع الضمير إلى ما به الاختلاف أولاً من أرجاعه إلى الاختلاف المفهوم
 في ضمن اختلافه لذكره صريحاً والاولى في مرجع الضمير أن يكون مذكراً صريحاً
 لأن هذا القول وقع بين تعريف الأعراب ونتيجته فالظن أن يكون كما من أحكامه ^{دون}
 من أحكام الاختلاف ولأن المراد بالعاني هي الناجية والفعلية والاضادة وقد صرح
 المفسر في بيان ذلك والخاص بالأعراب حيث قال فالرفع علم الناجية الخ وأهـ أكون الاختلاف
 قاعدة أولى من ما به الاختلاف فلقربه من قوله ليدل ولو قال ليدل ما به الاختلاف
 أو الاختلاف لكان أولى لأن ما به الاختلاف مقدم على الاختلاف ^{قوله عليه} أي
 للعرب ويجوز إرجاع الضمير إلى الأعراب لاستيوار المعاني على الأعراب معني لأن المعاني
 علة الأعراب وعلة الشيء مستقرية عليه **قوله** ووضعه بحيث يختلف به آخر العرب
 لاختلاف المعاني وأنت خير بان اختلاف المعاني لا يدل على وضع الأعراب بحيث يختلف
 به آخر العرب بل يدل على وضع الأعراب مختلفاً وهو ليس ببدوي **قوله** لأن نفس
 الاسم الخ أن يريد أن نفس الاسم يدل على المسمى فقط والأعراب على صفة المسمى كذا
 فهو يمنع لجواز كون الاسم ذا أعلى صفة المسمى أيضاً ولما زكون الأعراب ذا أعلى المسمى
 أيضاً وإن أراد أن نفس الاسم يدل على المسمى وإن دل على صفة والأعراب يدل على ^{صفة}
 وإن دل على المسمى فالتعريف غير تام أجب عنه بأن نفس الاسم يدل على مطابقة على المسمى
 فقط والأعراب يدل على مطابقة على صفة **قوله** إذا انفصل الرفع بالفاعل أن يريد بالفاعل
 الفاعل الحقيقي فعدم اختصاص الرفع به ظاهر وإن أراد الاسم من الحقيقي والحكمي فلا
 معنى لقوله والفاعل قليل لأنه واحد واجب باختيار الشق الأول بأن المراد بـ ^{اختصاص}
 الاختصاص الإضافي بمعنى ما لا يوجد في الفعل **قوله** لأن لا رقع الخ أن أراد

بقوله كذا الفاعل قيل انه قليل باعتبار الافراد فهو ممنوع وان اردت به انه قليل باعتبار الانواع
 نسفتم اليك الدليل غير مثبت للدعي **قوله** ما به يتقوم الى آخره الباء للسببية والمراد
 منها ضل السبب القريب لا ينقص التعريف بالتكلم وانفس الاسم فان قيل ان التعريف
 ليس بما في لفظه على جميع التكلم والمعامل ونفس الاسم لان المجموع سبب قريب للمحصل
 المعنى المستقضى قلنا المراد من السبب هو السبب الغير التام بقى شئ وهو صدق التعريف
 على الجزء الاخير من العامل باجمعه سبب قريب غير تام مع انه ليس بعامل والجواب بان المراد
 بالمرحول هو الكلمة مرفوعة بانه لو اريد به الكلمة لزم خروج العامل المعنى الذي هو
 في المستند هو الذي عن التعريف مع انه من افراد المغرب قوله اي الاسم المفرد الذي لو قال اي
 الاسم الذي لم يكن شئ ولا محمول كان اول وان اردتم بالثني والمجمع المتعين ما هو المثنى
 والمجمع في الخبر اصطلاح يدخل في المفرد لفظ الو وكلا وعشرون واخراتها مع ان اعرابها
 لم يكن كذا اليه وان اردتم بهما ما هو الاسم من الاصطلاح ومما هو في حكمه لخروج عن
 المفرد لفظا كلا مع ان اعرابه كالمفرد المنصرف حال كونه مضافا الى المظهر **قوله** ويحتمل
 ان النسب على الحالية والمصدرية اذا كان نصب قوله رفعا على الحالية فيحتمل ان يكون حالا
 عن الفاعل الذي هو انما يطب ويحتمل ان يكون حالا عن المفعول به الذي هو المفرد
 المنصرف والجمع المكسر المنصرف ويحتمل ان يكون حالا عن المفعول مالم يسم فاعله الذي
 هو المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف ويحتمل ان يكون حالا عن المفعول مالم يسم فاعله
 الذي هو الاعمى من اعراب وقدر الكاسم على التقدير الاول اعربت للمفرد المنصرف والجمع
 المكسر المنصرف بالصفة حال كونه رافعا اليها وعلى الثاني اعربت للمفرد المنصرف والجمع
 المكسر المنصرف بالصفة حال كونهما مرفوعين وعلى الثالث اعربت للمفرد المنصرف والجمع

الكسر المنفرد بالفتحة حال كونه من فروعين وعلى الرابع اعراب العذر المنفرد بالجمع الكسر المنفرد
 بلا بس بالفتحة حال كونه رفعا بمعنى انه متحقق في ضمن الرفع **قوله** غير المنفرد بالفتحة
 والفتحة نصبا وجزا لا بد من تفصيل غير المنفرد بالفتحة حتى يصح الحكم اي غير المنفرد عند
 الانفاة وعند عدم كونه معرفة باللام وعند عدم الضرورة والتناسب بالفتحة رفعا والفتحة
 نصبا وجزا لا بد لو كان مضافا او معرفة باللام التعريف اعراب بالمرآت الثلاثتان قلت لما
 كان اعراب غير المنفرد المضاف والمعرّب باللام متغايرا لاعراب غير المنفرد الذي لم يكن مضافا
 ولا معرفة باللام لم يجب على المصنف ان يبين اعرابه على حدة قلت انه بين اعرابه على حدة
 حيث قال وجميع الباب باللام والامانة مجزى بالكسر **قوله** اذ مصغر انها معرفة باللام
 هذا يدل على ان كل واحد من الاسماء الستة يصغر وهو منزع فان كلمة ذولا تصغر صاحب
 عنه بان الحكم على الغليب **قوله** وموحدة هبة القيد بالنسبة الى خبيثتين الامانة
 الستة لان كلمة ذولا يثنى ولا يجمع **قوله** لانهم لما جعلوا اعراب المثني في الجمع
 السالم بالحروف الخ هذا لا يتم الا اذا كان اعراب المثني وجمع المذكر السالم مقدما على
 اعراب الاحاد وهو منزع بل الامر بالعكس ظاهر كما يحكم به بدهة العقل الا ان يجازى
 عنه بان هذه الكلمة بعد الوقوع فان قلت ان الدليل لا يدل على المدعى لان المدعى جعل
 اعراب هذه الاسماء بالحروف والدليل يدل على جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف
 وهو اهم من المدعى قلت ان المدعى مركب من ثلاثة اجزاء واحد ما جعل اعراب بعض الاحاد
 بالحروف وثانيها اختيار الاسماء الستة وثالثها اختيار هذه الاسماء الستة فقوله لما
 جعلوا اعراب المثني وجمع المذكر السالم الخ يدل على الجزء الاول وقوله لان اعراب
 كل الخ دليل على الجزء الثاني وقوله لمشايعتهما المثني والمجوع الخ دليل على الجزء الثالث

وأنت تعلم أن هذه المقدمات لا يدل على جعل أعراب هذه الأسماء بالحروف الثلاثة في الأحوال
 الثالث مع أنه أيضاً ما خوذ في المدعى **قوله** لمشابهة المشي والمجبر الخ اعترض عليه بأن ^{الدليل}
 أما كل من المعطوف والمعطوف عليه أو مجزئهما وعلى التقدير الأول فالأول لا يشتبه المدعى لأن الأسماء
 المفردة المشابهة بالمشي والمجبر في كونه معانيها منبئية عن تعدد لا ينحصر في هذه الأسماء ^{الستة}
 المذكورة في الكتاب فإن أفضل الناس وبصر من أيضاً مشابهات بالمشي والمجبر في كون معانيها
 منبئية عن تعدد فليكن هذان الأسمان من الأسماء الستة المذكورة على التقدير الثاني
 فيترك الأسماء الستة في الدليل **قوله** فلفظه يقتضي الأعراب بالحركات اقتضاء لفظه
 الأعراب بالحركات موقوت على مقدمتين أحدهما أن كل مفرد معرب بالحركات وثانيتهما
 أنه معرب بالحركات الثالث وكلتا المقدمتين من عند عتبات **قوله** روي جانب لفظه الذي هو ^{الأصل}
 فنقول بجانب اللفظ عبارة عن أفراد أو عبارة عن اقتضائه ومعناه هكذا أي روي أفراد
 لفظ ^{الأصل} الذي هو الأصل أو روي اقتضاء لفظ كلاً الذي هو الأصل أعلم أن الضمير في
 قوله هو الأصل إما راجع إلى اللفظ في قوله لفظه مع قطع النظر عن الاتفاقية أي إلى اللفظ
 المطلق وإما راجع إلى جانب اللفظ متبرء كان عبارة عن أفراد أو عن اقتضائه الأعراب
 بالحركات وإما راجع إلى جانب اللفظ الذي هو عبارة عن اقتضائه الأعراب بالحركات و
 إما راجع إلى البرعائية المفهومة من روي **قوله** وليس عشرين جمع عشرة ولا ثلاثون
 جمع ثلاثة بهذا جواب سؤال مقدور وهو أن المضاف عشرين وأخواتها بالذكور مع أنه
 لا حاجة إلى ذكره على أنه لأن عشرين جمع عشرة وهي جمع مذكر سالم أيضاً وثلاثون
 جمع ثلاثة وقس على هذا أخواتها **قوله** ولا يصح إطلاق عشرين على ثلاثين أي
 الزيد بالإطلاق الإطلاق في سبيل الحقيقة والصحة على ثلاثين ممنوعة لجواز كون

عشر من شئ لا عرفنا عن الشيء الجبري الى حد العادة والعين والاختلاف يقتول على الشيء لاسم
 مجاز وان اريد به الاختلاف على سبيل الحقيقة او على سبيل المجاز فليكن جلا ان الثاني فرع
 المجاز ان يكون استعمال عشرون في ثلثين على المجاز وقس على ذلك اخرها **قوله** والذين
 في الجبر الى آخره ان اريد به انه لا تعين في الجبر أصلا فمنه من فرع الجواز وضع الجمع لشيء معين
 وان اريد به لا تعين في الجمع من حيث هو جمع فليكن لا يلزم منه عدم كون عشرون
 جمعا **قوله** وكثرة التشبيه اى باعتبار الاستعمال او باعتبار الاختلاف او باعتبار ما
قوله لوقوع كل واحد منهما الخ اى لوقوع مبرهن كل واحد من النسب والمبرهن متساوية
 منفصلة في الكلام والاحسن في الترجيح ارجاع التفسير الى النسب والمبرهن وجهها بمعنى التفسير
 بالمجرد ووجه ارتكاب الاستخدام **قوله** وما فرغ عن تقسيم الاغراب الى الحركة والحزن
 لا يقال ان الصنف لم يقسم الاغراب الى الحركة والحزن فكيف يصح قوله وما فرغ عن
 تقسيم الاغراب الخ لا مانع من المراد من التقسيم هو هنا هو التقسيم الضيق وهو التقسيم
 ان للمقسم قسمه اليها فمما لا يقدح بين اغراب انواع الاسماء حيث قال والفرد المنقسم الى
 للكسر المنقسم الخ ويعلم في ضمنه قسمه اليها واختصاره فيها **قوله** اشار الى تقسيم
 اليها الخ اى الى تقسيم الاغراب الى اللطفي والتعديري فيما سبق حيث قال فيما سبق وحكمه
 ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقدير او لاشارة الى التقسيم في هذا القول على
 تقدير جعل قوله لفظا او تقدير اقية **قوله** آخر الخ الاختلاف الاخر وذكره هنا اقية اليها
 مع مجاز كونهما قيدين للعوامل الاختلاف للعوامل **قوله** ولما كان التعديري اقل
 اشار اليه او لا وقتش بان قلة التعديري وكثرة اللطفي لا يكون سببا لتقديم التعديري على
 اللطفي اذا قلنا لا يكون سببا للتقديم الا اذا كان الكثير غير مضبوطا غيرا عن فيه كذا

لأنه يجوز أن يقال اللطفي في الاسم الذي أعراه غير التقدير والتقديرى كذا وكذا أو يقال
 أن اللطفي فيما لا يتعدى ولا يستقل والتقديرى فيهما **قوله** أى تقديرى لأعرب أى تقديرى
 المتكلم الأعرب أركن أنه أعرب مقدر أو يمكن جعل قول المصم التقديرى بمعنى المقدر وصفة
 للبتدء المحذوف أى الأعرب المقدر وهذا التوجيه أولى مبادئ الشراح رجمة الله في
 البعض بقوله أى الأعرب التقديرى **قوله** أى امتنع ظهري في لفظه إشارة إلى أن التقدير
 بمعنى الامتناع أو إلى أن نفس الأعرب لا يتعدى في العرب بل ظهري في لفظه متعدي **قوله**
 فإنه كما اشتغل ما قبل الخ هذا لا يتم إلا إذا كان إضافة الاسم المغرب إلى ياء المتكلم مقديماً
 على دخول الواو إن عليه وهو ممنوع أذ يحجر أن يكون دخول العامل على ذلك الاسم متقدماً
 على إضافته إلى ياء المتكلم الآن يجب عنه بأن إضافة الاسم إلى غير مقدم على دخول الواو
 عليه لأن الاسم المضارع مركب تقيدي رادخا العامل على المركب التقيدي وإنما
 بعد الخ في النسبة التقيدية فكان الإضافة مقدماً على دخول العامل على الاسم المضارع
قوله ولما ذكر في تفصيل العرب المنصرف وغير المنصرف أى ولما ذكر في تفصيل أنواع العرب
 فيما سبق المنصرف وغير المنصرف ولأنك إن لم تعلم فصل أنواع العرب فيما سبق حيث قال فالمر
 المنصرف والجمع المنصرف الخ فإنه قد مضى ما قبل من أن للمرحمة الله لم يفضل إفراد العرب فكيف
 يجمع قوله ولما ذكر في تفصيل العرب **قوله** أى اسم معرب فسر الوصول بالأسم المعرب
 حتى لا يتعوض التعريف ببعض المبنيات **قوله** ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه الخ ولو
 قال من هذه بين التوجيهين لأن أولى وفيه بحث لجواز أن يكون قولها فاعل الظرف أو مبتدأ
 خبر الظرف وكان هذا الظرف متعللاً بالمحذوف الذى هو كلمة زائدة أى والنون زائدة من
 قبلها الف فيهم زيادة الف أيضاً فكيف يصح قوله ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة

الاول اجيب عنه بان قد ارجيه آخر وليس بمشار اليه لقوله من هذا الترجية فان الترجية
 المشار اليه بقوله من هذا الترجية هو جعل قوله المت فاعل الظرف او مبتدأ وخبر الظرف وجعل
 الظرف متعلقا بالمحذوف الذي هو من الافعال العامة قيل ان عدم نهم زيادة الا ان لا يرد
 التمس الاعراض لان الدلائل اوصافا كثيرة لا يتعلق بها الا من فليكن هذا الوصف ايضا من جملة
 هذا **قوله** بقوله هذا القول تقرب يعني ان ذكر العليل الخ وفي هذه العبارة
 احتمالات اخر احد ما ان القول بان النور زائدة دون الا ان كما يقتضيه الترجية الاول
 قول تقري لا يحققي وثانها ان القول بان النور وحدها علة كما هو المتبادر قول تقري
 لا يحققي وثالثها ان القول بان العليل التسع كل واحد من الامور المذكورة في المتن قول تقري
 لا يحققي قال المصنح وحكه ان الكسرة فيه ولا تزين قيل لا مائدة في ذكر هذا الحكم لا مائدة
 مما سبق عدم دخول الكسرة في غير النصف اجيب عنه بخبر احد ما ان معلومية عدم دخول
 الكسرة في غير النصف مما سبق على سبيل التبعية وهما على سبيل من هذا الوجه **قوله**
 سبق عدم دخول الكسرة فقط وهما يعلم ان عدم دخول الكسرة حكم غير النصف وثالثها ان
 فيما سبق عدم دخول الكسرة فقط وهما يعلم عدم دخول الكسرة والتتوين **قوله** الخ تسع
 من كان ضروريا او غير ضروري وتفسير قوله لا يجوز لقوله لا يمنع لدفع السؤال المنوجه على
 طر العبادرة وهو ان المصنح جعل الضرورة علة الجواز وهو غير جائز لان الضرورة يقتضي وجوب
 الوجود دون جوازه ويمكن دمه يجعل قوله للضرورة قيد للضرورة دون علة الجواز في
 للضرورة جواز التحقيق فان قلت ضرورة للضرورة واجب لا جواز والاستكمال باق على حاله
 لو كان الامر مثل ما ذكر كان صرف كل غير النصف واجبا لتحقيق والتالي بطا فكذا المقدم
قوله وقيل المراد بالضرورة الخ ووجه استشارة الى الضعيف ووجه الضعيف ان المجتهد

غير المنصرف فالأولى ذكر أحكامه دون أحكام غير الحكم المذكور من أحكام غيره **قوله** والضمير
 في منه راجع إلى حكمه يمكن أرجاع الضمير إلى غير المنصرف على هذا التقدير أي يجوز تغير غير المنصرف
 بإدخال الكسرة والتنوين للضمة أو التناسيب **قوله** مصدر مبنى للمفعول أي يكون الاسم
 الخائما جعل العدل والخروج مصدرين مبنيين للفعول أما الأول فلأن جعل كون الاسم
 معدداً لا يمتنع عنه أولى منها أي فهم من لفظ العدل ظاهراً من معنى المصدر المبنى للفاعل
 وأما الثاني فلأن المعنى المصطلح هو كون الاسم مخرجاً عن صيغته الأصلية لا ما يفهم من الظن
 وما قيل من أن جعلهما مصدرين مبنيين للفعول يصحح الحمل بين التعريف وبين المعرفة
 الذي هو المعنى المصطلح ليس بشئ فإن صحة الحمل بينهما لا يقتضي جعل المصدرين مبنيين
 للمفعول فإن جعل الخروج فقط مصدراً مبنيًا للمفعول كافٍ في صحة الحمل **قوله** لا يخفى
 أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فإنه لا يقال إن الضرب صيغة ضرب ويضرب و
 ضارب ويضرب بخلاف ثلث ومثلث فإنه يقال صيغة ثلاثة ثلاثة **قوله** خرجت
 المشتقات كلها أي خرجت خروج المشتقات كلها **قوله** فإن التبادر من خروجه الخ
 هذا دفع داخل مقدس وهو أن تعريف العدل يصدق على خروج الأسماء المنذوفة ^{عما} لا
 مع أنه ليس بعدل فلم يكن التعريف مانعاً وفي الجواب نظر لأنه إن أردتم بقاء المادة بقاء
 جميع المادة فهو غير صحيح لأنه لم يصدق على خروج ثلث ومثلث مع أنه عدل وإن أردتم
 بقاء الملحقة في الجملة فالاشكال باق على حاله أجيب عنه بأن المراد هو الأول لكن
 المراد بالمادة هو الحروف الأصلية **قوله** وإن خروجه عن صيغته الأصلية الخ أي وإن
 التبادر من خروجه عن صيغته الأصلية دخوله في صيغة أخرى **قوله** خرجت عنه
 المعجزات القياسية مثل عمرى فإنه داخل تحت أصل وقاعدة كما كانت الأولى أعني

مر من في داخله تحتها أما دخول مرمى فلا بد والياء اذا اجتمعا وكان سابقهما
سألتا قلبت الواو ياء مرمى داخله تحت هذه القاعدة وأما دخول مرمى فلا بد
المفعول من الثلاثي المجرى يكون على وزن مفعول مرمى داخله تحت هذه القاعدة
قوله وأما المغيرات الشاذة وهذا رفع دخل متمر وهو ان التعريف يصدق على
المغيرات الشاذة وأنت خبير بان مادة التقص خروج بعض المغيرات الشاذة فان الشاذ
ثلاثة اقسام احدها ما يوافق القياس ويخالف الاستعمال وثانيها ما يخالف القياس
ويوافق الاستعمال وثالثها ما يخالف القياس وما هو مادة التقص هو القسم الاخير **قوله**
في الحاجة في تصحيح هذا التعريف على اركان تلك الشكليات وأنت تعلم ان ما قال في تصحيح
هذا التعريف ظ ومتبادر من العبارة وحمل العبارة على المتبادر ليس يتكلف بل التكلف هو
العدول عن الظاهر والمتبادر الى خلافهما **قوله** الى اركان تلك الشكليات ليس يستلزم
قوله فاعتبره فيها يعني فاعتبر العدل في هذه الامثلة لا يقال ان هذه الامثلة
هذه الامثلة موقوف على العدل وما يفهم من العبارة هو انه موقوف على عدم الانساق
فلزم الدور لا نقول ان العدل موقوف على وجود الامثلة المذكورة غير موقوف
لا على عدم انساقها او نقول ان عدم الانساق وان كان موقفا على العدل لكن
العدل ليس بموقوف عليه بل اعتباره موقوف عليه فقط الذي **قوله** احدها
وجود اصل الخ اي اعتبار وجود الاصل للاسم المعدول دون وجوده في نفس الامر
فان دفع ما قيل من ان وجود الاصل للاسم المعدول في نفس الامر غير لازم بل يكفي اعتبار
قوله ان لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج وأنت خبير بان تحقق
الفرعية لا يتوقف على اعتبار ذلك الاخراج فان الاسم لو خرج بنفسه ايضا عن ذلك

الأصل اذا خرج عنه ببدون اعتبار الاخراج يتحقق الفرعية الا ان يحاج عنه ان الفرع
 لا ينظر تحققه عند ما بدون اعتبار ذلك الاخراج **قوله** فوجوده محقق بلا شك
 وانت تعلم ان خبر ابن دليل غير منع المرفوع على وجود الأصل المعدول عنه لا يستلزم
 تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقدماته ثلثية **قوله** وفي بعضها لا دليل غير منع
 المرفوع اي وفي بعض الامثلة مثل عملا دليل على وجود الأصل غير منع المرفوع فيه نظر
 لجواز كون مجموع خبرين منصرف في كلامهم وعدم وجدان السبب فيه غير
 العمية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم صلاحية اعتبار فيه غير العدل **قوله**
 على وجود الأصل المعدول عنه ولا شك ان هذا المجموع غير منع المرفوع فكيف يصح قوله
 وفي بعضها لا دليل غير منع المرفوع **قوله** واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
 الأصل الى غير ذلك فمقدور وهو ان قوله فانقسام العدل الى التحقيق والتقدير
 انما هي باعتبار كون ذلك الأصل متحققا ومقدوراهم لجواز كون الانقسام اليهما باعتبار
 اخراج المعدول عن ذلك الأصل وحاصل الجواب انه لا يصح كون انقسام العدل اليهما
 بسبب اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الأصل اذ اعتبار الاخراج امر متحقق لا مقدور
 فلا يصح الانقسام اليهما بسبب اعتبار ثبوت شيء وهو منع قوله فلا دليل عليه الا منع
 المرفوع **قوله** والمزيد دليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا الخ وانت خبر بان كون
 المعنى مكررا دون اللفظ وكون الأصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ مكررا
 ايضا لا يستلزم ان يكون اصل تلك ومثلك لفظا مكررا الخ اذ كونها شاذين ولو سلم
 ان اصلهما لفظ مكررا يلزم ان يكون اصلهما ثلاثة ثلاثة اذ يجوز ان يكون اصلهما
 ثلاثة ثلاثة على ان الظاهر ان اصلهما ثلث ثلث لان ثلث ومثلك موث لوقوعهما صفة الموث

في القرآن والظاهر ان يكون المؤنث معد ولا عن المؤنث **قوله** لان معناه في الاصل
 استدنا هذا لا يدل على البدعي اذا سم التفضيل من الاستقائات والدليل لا يدل على
 الاستقائي فلا يدل على البدعي وايضا ان التاخر للشديد قد يكون باعتبار غير اسم التفضيل
 ايضا **قوله** وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام الخ ان اريد بهذا القول ان قياس
 اسم التفضيل مطلقا اي سواء كان مستعملا في معناه الاصل او في غيره ان يستعمل باللام
 او الاضافة او كلمة من فهو لم يجز كون هذا القياس مختصا باسم التفضيل المستعمل في
 معناه الاصل وان اريد به ان قياس اسم التفضيل المستعمل في معناه الاصل ان يستعمل
 باللام ان الاضافة او كلمة من فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان يكون القياس في آخر ايضا
 ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من لانه لم يستعمل في معناه الاصل فلا يلزم
 ان يكون آخر معد ولا عن واحد منها واعلم ايضا ان الدليل لا يستلزم كون آخر معد
 عن احدهما الذي يجوز ان يكون شاذا مخالفا للقياس **قوله** فقال بعضهم انه معد
 عما فيه اللام قيل لا يجوز ان يكون آخر معد ولا عما فيه اللام لانه نكرة لوصفه
 نكرة في قوله تعالى من ايام آخر ولو كان معد ولا عما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة
 اذا القاعدة ان العدول عنه اذا كان معرفة وجب ان يكون العدول ايضا معرفة
 فلا يجوز ان يكون معد ولا عما فيه اللام **قوله** اي عن الآخر محتمل ان يكون
 اخرى ومحتمل ايضا ان يكون جميع اخرى وهذا اولى فان الكلام في اخر جميع اخرى
 وايراد اخرى والاخر الذي هو المذكور اخرى ليتبين ان آخر اسم التفضيل **قوله**
 وجميع جميع ثبوت مؤنث اجمع الخ ان اردتم يقللهم وقياس فعله افعال ان كانت
 صفة ان يجمع على فعل الخ ان قياس فعله افعال ان كانت صفة ان يجمع او لا على

فعل كجاء على حصر وأن كانت اسما ان يجمع أولا على فعالى او فعلاوات ثم عدل
عن واحدة منها الى جمع فهو مخرج ازان يجمع جمعا أولا على جمع على خلاف القياس
وان اردت به ان قياس فعلاوات فعل ان كانت صفة يدل على ان يجمع على فعل يسكون
العين واكملت اسما يدل على ان يجمع على فعالى او فعلاوات فسلم لكن لا يلزم منه
ان يكون جمع معينا ولا عن واحدة منها **قوله** فاذا اعتبرها خراجها عن واحد ^{منها}
تحقق العدل وانت بخير بان وضع المقدم مهم فلم يتفرع قوله فاخذ السببين فيها العدل
التحقيق على ما سبق **قوله** والآخر الصفة الاصلية هذا لما يصح اذا كان جمع جمع الجمل
الصفة راما اذا كان جمع جمع الجمعاء الاسم فلا وكونها جمع الجمعاء الصفة هم على ان
الاشراح ربح مترددين كونهما اسما وبين كونها صفة فيكون المتدافع بين الكلامين
الا ان يجاب عنه بان جمعاء صفة في الاصل قطعا لكنها صارت اسما بالغلبة و مراد
الاشراح ربح لمن كسب انما جمع جمعاء التي لو خلت فيها الصفة الاصلية واما جمع جمعاء
التي لو خلت فيها الاسمية الحاصلة بالغلبة فهذا لا ينافي ان يعتبر الوصفية الاصلية
في جمع **قوله** وفي الجمع ما خزانة احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية كان
ذكره لا يثبت الصفة الاصلية في جمع واخراته مثل كنع وبيع وتبع **قوله** وعلى ما ذكرنا
اشارة الى قوله فاذا اعتبر اخرجها الخ وذلك ان يجعل اشارة الى قوله ولكن لابد في اعتبار
العدل من اثنين الخ ولا يبعد كل البعد ان يجعله اشارة الى قوله واما اللغزات الشاذة كما
سلم انها مخرجة عن الصفة الاصلية **قوله** يكن الداعي الى تقديره الخ لا يقال ان هذا
مناو لما سبق وهو قوله واعلم لنا تعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث الخ اذ يفهم منه
ان الداعي الى تقديره امر ثلاثة وهي وجد ان عمر منصرف وجمع وجد انهم فيه سببا طاهرا غير

العلية وكون العدل قطبا للاعتبار لا ما نقول ان المذكور فيما سبق هو الذي الى
 تقدير العدل واما المذكور فيما نحن فيه فهو الذي الى تقدير اصل للعدل ولغنه فانه
 المضافات **قوله** اعتبر فيهما العدل فان قلت ان وجودهما غير متفرق وعدم وجود السبب
 الظاهر غير العلية لا يستلزم اعتبار العدل فيهما لا يقتضي اعتبار السبب الاخر دون خصوص
 العدل قلنا ان هذا مبني على ما افاده اول من الله لم يصلح للاعتبار لا العدل **قوله**
 تقدير فيهما ان اصلهما عام ومزفر وانت خبير بان توقف اعتبار العدل على وجود اصل
 عدم وحدان الدليل فيهما على وجوده لا يستلزم ان تقدير فيهما ان اصلهما عام ومزفر
قوله واراد بيا بها كل ما هو على فعال الخ فيه بحث اذ هي ان يكون مراد المصنف
 الاباب كل ما هو على فعال علما للاعيان المرتبة سواء كانت من ذوات الراء او من غيرها
 لا يقال ان هذا غير صحيح لان ما هو من ذوات الراء عند من قدس فيهما العدل سبقي ليس
 مما نحن فيه فان الكلام في العرب لا ما نقول كون الكلام في العرب يقتضي ان لا يثبت على المبني حقيقة ولا يلزم
 منه ان لا يثبت عنه تبعية على الله لا يثبت عنه تبعية لانه قيل والتمثيل ليس **قوله** فانهما مبنيان
 وليس الخ فان قيل قوله وليس فيهما الاسباب العلية والباين الخ يدل على ان تقدير
 العدل موجب للبناء وليس الامر كذلك قال العدل في ظرف تقدير مع انه معرب بل اتفاق
 قلنا ان اردتم بقولكم يدل على ان تقدير العدل موجب للبناء لانه يدل على ان تقدير العدل
 موجب للبناء في مطلق الاسم فهم فان كرت الاسم على وزن فعال وكنت من ذوات الراء
 من شرطه يعني ان تقدير العدل في اسم بغير ما كونه على وزن فعال وكنت من ذوات الراء
 موجب للبناء وان اردتم به انه يدل على ان تقدير العدل في باب محض موجب للبناء فنسلم
 لكن قولكم وليس الامر كذلك لا يقال ان المصريح حمم العدل في التحقيق والتقدير

والعدل الذي في باب حصار ليس بداخل في شئ منهما إما عدم دخوله في الحقيقي فلا بد
 لا بد فيه من دليل غير منع الصرف يدل على وجود الأصل وليس في باب حصار الدليل المذكور
 وإما عدم دخوله في البقديري فلا بد الدليل فيه على وجود الأصل هو منع الصرف وليس منع
 الصرف في باب حصار لأنه من المبتدئين فلو لم أحد الآخر من إمام عدم صحة التعريف وإما عدم
 صحة المحصر لا نقول إن المراد هو العدل الذي هو سبب بمنع الصرف دون مطلق العدل
 فإن دفع المحذور **قوله** جملة على نظائره الخ قيل هذا العدل أيضا لا يندرج في شئ من
 القسمين فلو لم المحذور المذكور والجواب عنه هو الجواب المذكور **قوله** لأن الكلام فيما
 قد رفيه الخ أن أرادتم به أن تعريف العدل باعتبار الاسم الذي قد رفيه العدل لتحصيل سبب
 منع الصرف فهو مراد يجوز أن يكون هذا التعريف لمطلق العدل كيف ولو كان التعريف العدل
 الخاص لو لم أن لا يكون التعريف مانعا لصدقه على العدل الذي ليس سببا لمنع الصرف مثل
 العدل المذكور في باب حصار وإن أردتم أن تقسيم العدل إلى قسمين باعتبار الاسم الذي قد
 فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف فالكلام مثل ما مر لجزأ كون التقسيم أيضا لمطلق العدل
 وأما حمل الشارح العدلين على المنعنيين المذكورين ليس بمرضي المصنف وأن أردتم به أن
 التمثيل باعتبار الاسم الذي قد رفيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف فهو لتمام ما يجوز
 أن يكون التمثيل أيضا لمطلق العدل كما هو الظاهر فإن تمثله بباب قطام وتقييد لا يبنى يتم
 يدل على أن هذا التمثيل على سبيل الشعور لا على سبيل العقل وذلك يدل على أن التعريف في
 التقسيم والتمثيل لمطلق العدل سواء كان سببا لمنع الصرف أو لا **قوله** سواء كانت
 هذه الدلالة بحسب أصل الرضع الخ وإنه خير بيان هذه الدلالة لا ينحصر فيها الجواز وإنما
 بحسب التقنين أو بحسب الالتزام فإن قلت إن الدلالة بحسب التقنين أو بحسب الالتزام من

اقسام الدلالة بحسب الوضع فيخصر قديما قلت ان هاتين الدالتين من الدلالة العقلية
 عند ارباب النحويين وان كانتا من اقسام الرضية عندهما باب للخلق فالمحدود باقي على حاله
 فلو قل او بحسب العقل مكان قوله او بحسب الاستعمال لكانا اول شيئين الدلالة على التضمن
 والدلالة اسم والدلالة على الرضية العرضية لان الرضية العرضية اما داخل فيما وضع له و
 اما خارج عنه ولازم له وعلى كلا التقديرين يكون الدلالة عليه اعقلية **قوله** بالمائع
 المرئ في هذه الاسماء الخ وابت خير بعد م تفرع قوله ووزن الفعل على ما سبق **قوله**
 واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال لا فائدة في هذا الكلام اذ لا شبهة
 في منع صرفها عند استعمالها في معانيها الاصلية **قوله** على زعم وصحية متعلق بمنع
 افعي لا بقوله وصعب **قوله** لتوهم اشتقاقه الخ ولعائل ان يقول ان الزعم ادراك الجائز
 الراجح والتوهم اما ادراك الجانب المخرج واما اعتقاد غير مطابق للواقع فان كان كذلك
 فالعائل لا يشك المدعى لجواز ان يكون اشتقاقه افعي من الفقرة متوهم لا يمكن وصحية
 من اللحنات وان كان الثاني فالمقدمة ممنوعة لجواز ان يكون اعتقاد اشتقاقه مطابقا
 للواقع اجيب عنه بزيادة الشق الاول وجعل الزعم بمعنى ادراك المخرج **قوله**
 ووجه ضعف الخ فان قلت ان كون عدم الجرم يكونها اوصافا وجه الضعف ههنا في
 ان لا يكون الجرم يكونها اوصافا وكان الثن يكونها اوصافا وجاز ان يكون الوصف المضمن
 مسببا لمنع الصرف فيضعف قلت ان اللزوم ههنا هو الاعتقاد الشامل للثن **قوله**
 لان الاعلام مخفظة الخ فان قيل ان الدليل لا يشك المدعى لجواز ان يكون الاعلام غير
 مخفظة عن التصرف اذا لم يكن الحفظ عن التصرف ممكنا فلا يلزم من كون الاعلام مخفظة
 بتدراكها مكان ضرورة وتاميتها لا زما معنى عدم الاشكال قلنا ان قولنا بتدراكها

في جانب المدعى ايضا **قوله** ولان العلمية وضع ثان اي ولان وضعية
 اكثر الاعلام وضع ثان حكما لان اكثر الاعلام قبل الوضع للمعنى العلمي موضع للمعنى الغير
 العلمي **قوله** في اشتراط العلمية فيه لانه ان تناقض ياتيه اذا قيل فلان كذا في
 فلان يكون مدخول في وجه التشبيه ولا بد ان يكون وجه التشبيه وصفا للمشيئة ^{المشيئة}
 به ولا يحملها حملا بالمواطاة او بالاشتقاق فيما نحن فيه لا يكون وجه ^{التشبه}
 وصفا لهما ويحمل عليهما لان الاشتراط امام صدره فكل لازم او فعل متعد فان كان الاول
 يكون وصف العلمية وان كان الثاني يكون وصفا لشرائط وعلى التقديرين لا يكون وصفا لهما
 ومحمول عليهما فلا يصح قوله في اشتراط العلمية فيه ويمكن ان يناقش منع آخر بان صغير فيه
 اما راجع الى التانيث اللفظي او الى المعنى فان كان الاول لا يكون وجه التشبيه وصفا للمعنى
 وان كان الثاني لا يكون وصفا للتانيث اللفظي وقد عرفت ان وجه التشبيه لا بد ان يكون وصفا
^{للمشيئة} **قوله** في اشتراط العلمية فيه فالاولى ان يقال في الكون بحيث
 يكون العلمية فيه شرطا اجيب عن الثاني بان الصغير راجع اليهما بتاويل المذكور **قوله** فان
 في التانيث اللفظي الخ فان قلت ان العلمية شرط لوجوب منع صرف التانيث للمعنى ايضا لان
 وجوب منع صرفه موقوف عليهما ولا معنى بالشرط الا الموقوف عليه فلا يكون الفرق بين اللفظ ^{اللفظ}
 والمعنى بهذا الاعتبار ولان وجوب منع صرف المعنى موقوف على جواز منع صرفه ^{الجواز}
 موقوف على العلمية فكيف وجوب منع صرفه موقفا عليهما فيكون العلمية شرطا لان المراد ^{الشرط}
 هو الموقوف عليه قلت ان المراد بقوله شرط الوجوب منع المعنى شرطا مستلزم ^{لوجوب}
 المعنى وقوله شرط الجواز شرطا مستلزم **قوله** ليخرج الكلمة بشغل الخ اعلم ^{ان}
 التمام جعلوا الاسم الذي كان فيه سببان غير المنع ولم يدخلوا الجبر والتشوين بناء على

ان داء الامم سمي بالذات التي هي صاحب القرب والسيان تسبوا بالذين وانفق النفل لها
 وجعل السببين سبباً عاماً من توافي منع الصرف اذ اعرفت هذا فاعلم ان النجاة اذا لم يترط لها
 الامور الثلاثة في وجوب تأثير التائيت المعنى لصار منع صرف التائيت المعنى للعالم الذي هو
 الداء في الساكن الاوسط من غير عجة واجبا واحتمار وجوب منع صرف هذا التائيت غير مرضي
 للتحقق في خمسة سكون هذا التائيت يعارض نقل احد السببين وهو سبب التائيت في وجوب
 منع الصرف وتراجعت تائيت في وجوب منع الصرف واذا تراجمت المنة تائيت في وجوب منع
 الصرف لم يبق تائيت في منع الصرف اذ التائيت تائيت فيه فلا يكون منع صرفه واجبا **قوله** فهد
 يجوز صرفه نظر الخ اعلم ان قوله يجوز يعني يمكن والتسارع ح اراد بالامكان العلم
 المتعدي بجانب الوجود بدل لـ قوله ويجوز عدم صرفه لان معنى فهد يجوز صرفه على هذا التقدير
 هكذا انما لا يجب عدم صرفه ولا يفهم من عبارة المخرج ان صرفه واجب او غير
 واجب والتسارع اراد ان يبين قتله ويجوز عدم صرفه واراد بالخارج في قوله ويجوز عدم صرفه
 الامكان المتعدي بجانب الوجود فيكون معناه لا يجب صرفه نظر الى وجوب سببين فيه
 ان اراد نقول للمع ويجوز صرفه الامكان الخاص فلا يحتاج الى قول الشارح ويجوز عدم
 صرفه لان معناه على هذا التقدير فهد لا يجب عدم صرفه ولا يجوز صرفه نظر
 الى انقضاء شرط تختم تأثير التائيت المعنى والثاني نظر الى وجوب السببين فيه **قوله**
 وهو مؤنث معنى الخ اي ان القدم مؤنث معنى سماعي باعتبار استعماله
 في المعنى الجبشي لان العرب لا يستعمله في المعنى الجبشي ثم جعلوا ضمير هاء مؤنثا
 ووصفها مؤنث والمعنى الجبشي المستعمل فيه لفظ القدم من المعنى الذي
 غير عنه في الفارسي بلفظ كفت يائي **قوله** لان التائيت الاصل زال المعنى

عليه بان المراد بقوله لان الثانث الاصلى زال بالعلمية المذكور اما الزوال باعتبار المعنى
الجنسي لعلته المذكور واما الزوال باعتبار المعنى العلمى فان كان الاول فمفروض ان كان الثانى
فلا يتم التعريف لان الجمع الاصل قد زال فى حضاجر بالمعنى العلمى ولا يضر صيغة منتهى الجموع

قوله اى التعريف الخ اى بسببته لمنع الصرف **قوله** ان يكون علمية اعلم ان ضمير
يكون اما راجع الى المعرفة والمراد بها التعريف واما راجع اليها والمراد ذات المعرفة بطريق
الاستخدام **قوله** اى يكون هذا النوع من جنس التعريف يعنى التعريف العلمى اعترض عليه

بان هذا التفسير بالادوم البايين لان معنى العلمية كون الشئ علما وهواشم وضع شئ معين
جميع مشخصاته ومعنى التعريف كون الشئ موضوعا لان يستعمل فى شئ معين وهذا المعنى لا يحيل
على العلمية وكذا العكس لكن لازم لها باعتبار التحقق فيكون هذا التفسير تفسير ابا الادوم البايين
وهو غير صحيح اجماعا عليه بان هذا ليس تفسير للمعنى العلمية بل تفسير للمراد فيكون قول المصنف

علمية **قوله** تفسير يذكر بالادوم وارادة الادوم بطريق المجاز **قوله** على ان يكون الياء
مصدرة اى ارادة هذا المعنى من لفظ علمية بطريق المجاز بناء على كون الياء مصدرة

قوله يجعل غير المنصرف منصرا الخ وانما قال هذا ليتناول المذهبين لان فى
تفسير غير المنصرف مذهبين وتعرف الادوم والاضافة يجعل غير المنصرف منصرا حقيقة
على مذهب ومنه فالحكم على مذهب آخر **قوله** فلم يبق فيه الا التعريف العلمى فان

قلت هذا الحصر ممنوع لان تعريف الالفاظ التى وقعت توكيدا معنوية ايضا باقية قلت
بان هذا التعريف داخل فى التعريف العلمى لان هذه الالفاظ صارت علما لما وضع له عند

البعض وبان ههنا التعريف داخل فى تعريف اللامى والاضافى لان تقدير قولنا جاني
القوم اجمعون الا جعون او اجمعهم **قوله** والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده

هذه الآية اولى اذ انظر الى جانب المتفرع عليه اما اذا نظر الى جانب المتفرع فالاول
 تقديم ما هو متفرع على استثناء الشرط الثاني لان المتفرع على الاستثناء هو المتفرع من
 المتفرع على الوجود هو منع مرتب شتموا برأهم والاصل في الاستثناء انما هو المتفرع
 ما هو متفرع على استثناء الشرط الثاني اولى لان المتفرع على الاستثناء هو المرتب وعلى الوجود
 هو منع المرتب والاول وجودي والثاني عيني والوجودي اصل فتقديم ما هو متفرع
 على الاستثناء اولى **قوله** فيما يذكر في التواريخ التي ذكر اسماء الانبياء عليهم السلام
قوله فانه متفرع من غير ان معناه بالفارسية خبر يكتسب كونه مشدداً لاستثناؤها
 وهذا المعنى معنى اللفظ المتفرع **قوله** وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر لان معناه بالفتا
 شهرها **قوله** فان قلت لا حاجة الى العلم ان هذا القول احمق ان يكون معارضة
 وان يكون منع استثنائهم الدليل المدعى وان يكون تنصافاً على التقدير الثاني لم يكن الى جانب
 صحيحاً لان الجواب على تقديره يكون منعاً للسند ومنع السند غير صحيح بل هو الى جانب
قوله وانما الكفى المصنف في تنبيهه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول فلم يقل
 الجمع تخفيفاً كان او تقديره اشرطه صيغة منه في الجمع كما قال في العدل تخفيفاً للشد
 ومثلته واخره جمع وتقدر بالان تقدير العدل في بعض الاسماء بالاتفاق وتقدر
 الجمع فيه ليس بالاتفاق بل مذهب البعض والكفى فيما نحن فيه ولم يكتف في العدل بل
 صرح الى اعتبار العدل التقديري تنبيهها على ان كون الجمع التقديري معياراً في منع
 غير مرضى عنده **قوله** وهو الاكثر احتمال ان يكون معناه وهو اكثر المذاهب وان يكون
 وهو اكثر الاقوال وان يكون هو اكثر القول وانما **قوله** وقيل هو اسم عربي الخ يمكن
 الجواب عن هذا الاشكال بنوع آخر وهو ان سراويل اسم عربي ليس عيب لا في الاصل ولا

في الحال محل على ما يوافقه من المجموع العربية مع ان حمل النون الذي ليس يجمع على العربي
 الذي هو الجمع اولى من حمل النون الذي ليس يجمع على العربي الذي هو الجمع **قوله** رفعاً وجرّاً
 اى في حالة الرفع والجر هذا على تقدير كون قول المصنف رفعاً وجرّاً منصوباً على الظرفية واحتمل
 ان يكون نصيبها على المصدرية اى يرفع ويجر رفعاً وجرّاً كرفع وجر قاض وح يلزم تقدير
 المشبه به وهو ان يترتب الشرح هذا الاحتمال **قوله** لان الاسم غير منصوب بالجمعيّة
 اعترض عليه بان الدليل لا يثبت المدعى لان تحقق الجمعيّة مع صيغة منتهى الجموع لا يستلزم
 تحقق جميع شروط الجمع فالاولى ان يقال بالجمعيّة مع صيغة منتهى الجموع بغير ما اوجبته
 بان الاختلاف واقع في كون صيغة منتهى الجموع في نحو جزار في حالتى الرفع والجر اما
 في كون صيغة نحو جزار بغير ما اتفق ولهذا تعرض الشايع على ذلك ولم يتعرض على هذا في
 دليل منع ضرورة جزار في حالة النصب **قوله** عوض عن اتياء الخ اعترض عليه بانه يلزم
 من ذلك ان يكون بين التثنية والتثنية زائداً اعلى خمسة والى ان القوم حصر التثنية على خمسة
قوله فكيف يوثق في المضاف اليه ما يضاف اليه اعني منع الصرف يمكن ان يناقش بان
 يترتب امراره الى الاضافة واما راجع الى التركيب فان كان الاول يفهم من العبارة ان اللزوم
 في منع الصرف من الاضافة في التركيب الاضافى اذا صار علماً وهو منع لان السبب في التركيب العلية
 لا الاضافة وعلى تقدير التسليم فقوله فكيف يوثق الخ منع لان الشئ الواحد جازان يوثق
 في محلين مختلفين والحال تأثيره انما هو في محل واحد وان كان الثاني فقوله فكيف يوثق الخ
 منع لان السببين جازان يوثق اثنان في محلين مختلفين ويمكن ايضا ان يناقش بان منع
 الصرف لا يكون الا عموماً كان سبب منع الصرف فيه والتركيب انما يكون في المركب الذي صان
 بكلمة واحدة ويفهم من العبارة ان يكون منع الصرف في غير ما كان سبب منع الصرف فيه

ويمكن ان يناقش بان المراد بقوله ان الاضافة يخرج للمضاف الى المرف او الى حكمهما
ان الاضافة قبل العلمية يخرج للمضاف الى المرف او الى حكمه او في وقت الاضافة فان كان
الثاني فالقديمة ممنوعة وان كان الاول فمسلّم لكن قوله فكيف يورث في المضاف اليه الخ
منع **قوله** فان التسمية بها ما في اللفظ لا في المعنى ان الواضع اذا سمي بالمركب
الشمس على الاستدلال قصد دلالة على قضية غريبة **قوله** لا ينفك والوزن ^{تأ}
من اسباب منع المرف الخ لا يقال ان اسباب منع المرف لا يكون الاضافة للاسم والا لا يكون
لا يكون صفة للاسم فلا يحسن قوله الالف والوزن للعدد وحيث ان اسباب منع المرف
لا نأقول اطلاق اسباب منع المرف عليهما مسامحة ولهذا دل الالف والوزن للعدد ^{تأ}
من اسباب منع المرف ولم يقل الالف والوزن من اسباب منع المرف **قوله** في فنون
تأء الثاني عليهما الضمين اما راجع الى الثاني والتاثير اما راجع الى الالف والوزن واما
راجع الى كليهما والثالث باعتبار المعنى بالنسب لان وجه الشبه على هذا التقدير الثالث
يكون وصفا للشبه والمشبه به وعلى التقديرين الاولين لا يكون الاوصفا لاختصاصهما
والحال ان وجه الشبه يكون وصفا لهما فالاول على الشايع ان يترك قوله عليهما
قوله ان كاتا في اسم اعلم ان الاسم يطلق على ثلثة معان الاول ما يتايل الفاعل
والحرف والثاني ما يطلق عليه العلم والثالث ما يتايل الصفة والاول والثاني غير صحيح
اما الاول فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية يصير غير صحيح لان سكران غير مشرف منع
انه اسم لشيء غير علم والتايل ايضا ليس محيد واما الثاني فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية
غير متيد مع انه يبقى الراسطة بين العلم والصفة لان الالف قد يكون في غير العلم والصفة
قوله يعني امتناع دخول تأء الثاني عليه ولما تجمل الاعتراض على قول المصحح ان

كما تأتي صفة فانتقاء فعلاية بفتح الفاء وهو انه يلزم من قول المصريح ان يكون
 عربان بضم العين مؤنثة عربية بضم العين غير مصرفة لان الشرط وهو انتقاء فعلاية
 بفتح الفاء في الاسم اذا كان يرفع هذا الاعتراض فقلل يعني امتناع دخول تاء التانيث
 عليه **قوله** لانه متيقن كان مؤنثة الخ اعترض عليه بان هذا الدليل لا يثبت
 للمدعى لان المستلزم لانتقاء فعلاية جاز ان يكون غير وجود فعلى كعدم مجيئ ^{المؤنثة}
 المذكور كما في رحمان والاولى على صاحب القيل ان يقول شرطه اجبالا مريين وهو اما
 وجود فعلى واما الامر الذي يستلزم انتقاء فعلاية اجيب عنه بان هذا الدليل
 دليل على صحة جعل وجود فعلى شرط الاعلى كونه وجود فعلى شرط في نفس الامر
قوله اما ان يختص الخ لا يقال ان ضمير ان يختص راجع الى وزن الفعل الذي
 فسر الشبه بقوله وهو كون الاسم الخ وعلى هذا التقدير يكون الحكم الذي في قوله ^{طه}
 ان يختص ^{بالمسند} فاسيد لان الكون المذكور لا يكون الا في الفعل لا نأفوق ان ^{الضمير}
 راجع الى وزن الفعل لكن المراد به ليس المعنى الذي فسر الشبه بل المراد المعنى الذي
 هو جزء من المعنى الذي ذكره الشبه وهو كون اللفظ مصاويا لميزاته في عدد الحروف
 والمركبات والسكنات **قوله** بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الخ هذا التفسير لم يجمع
 ان يختص في لغة العربية بالفعل واما قال هذا اليندفع اعتراضان يتجهان على طاهر عبارة
 المص أحدهما ان وزن الفعل اذا كان مختصا بالفعل لم يوجد في الاسم فلا يصح جعله سببا
 لمنع الصرف لان نسبته للصرف في الاسم لا يكون الا في ذلك الاسم وثانيهما ان نحو تميم واما
 من الاسماء العجمية وكانا على وزن فعل والمص جعل هذا الوزن مختصا بالفعل كما
 بينهم من قوله كشم وهذا الجعل لا يصح لوجود هذا الوزن في غير الفعل وهو يقيم وتسلم

لغة الدافع الاول فظ ولما اندفع الثاني فقلوبهم وشلم من الاشياء العجيبة قبل النقل
 عن المعنى العجى الى المعنى العربي واما بعد النقل عنه اليه لا لا يقال ان لفظ العجى اذا نقله
 العرب عن المعنى العجى الى المعنى العربي يصير عربيا لا نقول بان المتقدمه فاسده لان
 لفظ قاتون نقل العرب عن المعنى العجى الى المعنى العربي ولم يذهب احدا الى كونه لفظا عربيا
 وايضا ^{منه} فنع الا عثر من الثاني بقوله في اللغة العربية اذا تروقت هذا قاعلم ان شمر من
 التشير وهو بالفارسية دامن برميان زدن وبذر اذا كان فعلا بمعنى اشرف من
 الاشراق وعثر من التعثر وهو بالفارسية لغز يدن ومطلع مشدود وخضم معي
 وبقم اسم لصيغ معروف في لغة العجم وجعل العرب اسما للموضع بطريق النقل ^{منه} وشلم
 جعل العرب علما للموضع بالشام ومعناه العجى غير معلوم **قوله** بالاعتبار الذي
 اعلم ان قوله قياسا قيد متعلق بقوله قابل ودافع لو ردودا رجع اذا سمى به في
 قوله بالاعتبار قيد آخر ومتعلق بقوله قابل ودافع ^{منه} **قوله** بالاعتبار الذي
 كل اسم غير مشرف الخ اعلم ان الشارح زاد لفظ الكل بقاء على ان الظان يكون قوله في العلم
 وما فيه عليه من ثمة الخ قاعدة من القواعد والقواعد انما تكون قضية كلية و
 لهذا دللنا لفظ الكل لا يقال تفسير ما في قوله وما فيه عليه بالاسم الغير المشرف ليس
 بخاص بل تفسير بالشئ كما هو الظاهر او بالكلية صحيح في هذه المقام لا نقول ان
 الشئ الذي كانت فيه العلمية من ثمة في متع الصرف او الكلمة التي كانت فيها العلمية
 من ثمة لا يكونان الا الاسم الغير المشرف في نفس الامر فهذه افسرته او نقول ان
 البحث في الاسم الغير المشرف فيكون الذي في لفظ ما فيها الاسم الغير المشرف ولهذا
 فسره به **قوله** عما يجامع الفى الثاني اى احد التانيث **قوله** فان كل

واحد الخ هذا دليل على كون قوله موثقة قيدا احترازا عن العلمية التي تجتمع الفئتان
 او صيغة منتهى الجموع اعترض عليه بانه ان عنيتم بقولكم فان كل واحد منهما كاف في منع الشر
 ولا تأثير فيه العلمية فان كل واحد منهما كاف في منع الشر في صورة عدم اجتماع العلمية
 بكل واحد منهما ولا تأثير فيه في هذه الصورة فليس لكن التقريب غير تام وان عنيتم به
 ان كل واحد منهما كاف في منع الشر في صورة اجتماع العلمية مع كل واحد من الفئتين
 وصيغة المنتهى الجموع ولا تأثير فيه في هذه الصورة فهو ممنوع لجواز ان يكون العلمية
 موثقة في منع الشر في صورة اجتماعها بكل واحد من الفئتين وصيغة منتهى الجموع
 كما في صورة عدم العلة التامة لان انعدام جزء واحد من لعل التامة علة لانعدام
 المعلول كاف فيه قيل انعدام جزء آخر واذا اجتمع مع انعدام جزء آخر يصير مجموع الانعقاد
 علة لانعدام المعلول **قوله** ان يا اول العلم بواحد من الجماعة الخ اى بمفهوم صالح لان
 يراد به في حين الجملة المسمى به كل واحد منها فيكون في العبارة مسامحة اذا عرفت هذا
 فاعلم ان لفظ العلم اذا كان موضوعا للشخص واحد فقط ويؤول هذا العلم بمفهوم صالح لان
 يراد به شخص مسمى بذلك العلم وح يكون هذا المفهوم منحصرا في هذا العلم الشخص المراد
 في نفس الامر وان كان اهم باعتبار التصور فيكون هذا العلم نكرة وليس دالا في التا
 المذكورين في هذا الكتاب اما عدم الدخول في التاويل الثاني فظ واما في التاويل الاول
 فلا في هذا التاويل لم يكن تاويلا بواحد من الجماعة السماة بالعلم لانه لا تعد في المسمى
 في العلم المذكور الخ **قوله** وهما الى العدل ووزن الفعل متعديان هذا اجواب عن
 سؤال مقدّم في قوله ان القاعدة المذكورة منتقضة بالاسم الذي كان فيه العلمية و
 العدل ووزن الفعل وكانت العلمية فيه موثقة بان هذا الاسم اذا انكر لم يصير منصرفا

بل غير منصرف للعدل ووزن الفعل فاجاب المصنف بقوله وهما متضادان الخ ويمكن الجواب
عن هذا الاشكال بمنع آخر وهو ان المراد بكون العلمية مؤثرة كونها مؤثرة بحيث اذا
اجتمعت بسبب آخر صار سببا آخر تاما لمنع الصرف والعلمية في المادة المذكورة ليست
مؤثرة بهذه الحيشية لان سبب منع صرف هذا الاسم ان جعل العلمية مع العدل والعلمية
منع ووزن الفعل والعلمية مع العدل ووزن الفعل اي ان جعل كل واحد من هذين العلمين
الثلثة سببا تاما لمنع الصرف لزم ان يكون للعلول الواحد علة تامة اكثر من واحد
وهو غير جائز وان جعل العلمية مع العدل فقط او العلمية مع وزن الفعل فقط والعلمية
مع وزن الفعل والعدل لزم ان يكون التجميع بلا مرجح على التقديرين الاولين وعدم
كون العلمية مؤثرة بالطريق الذي ذكرنا على التقدير الثالث وان جعل العدل ووزن
فقط لزم ان يكون العلمية غير مؤثرة ويمكن ان يكون السؤال منع تجميع قول المصنف
انكر بقوله سبب او على سبب واحد على ما قبله وعلى هذا التقدير يمكن ان يكون الثاني
جوابا **قوله** للفائدة بالعارسية ببيان **قوله** ان هذا اي ان كون اصمت بكسرتين
معديا ومن اصمت بعنتين او ان محي اصمت بكسرتين من صمت بعبت بضم البتين امر غير محقق
قوله وان كان معه من فلا ينفرد بالخلاف الظهور الخ فقوله بالخلاف قيد انتهى الى
عدم انفراد افضل التفضيل المستعمل بمن يلاخلاف في الاتفاق ولا يمكن ان افضل التفضيل المستعمل
من داخل في غير امر على ما فسره الشارح ولا فالحكم بعدم انفراده بالاتفاق غير صحيح نظرا الى تعدد
اياه لا نقول ان المراد بقوله ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية طامرا انه كان معنى الوصفية
باعتبار نفسه ومع قطع النظر عن الخارج قبل العلمية وطورا الوصفية في افضل المذكورين ^{العلمية} باعتبار الخارج
ومن التفضيلية فان قيل ان القاعدة المذكورة وعلى قول المصنف ما فيه علمية مؤثرة انا نكر من لم يكن كلاما

مع أنه صرح بعض الأفاضل على كليتها عند الاحتشاش قلنا إن القاعدة المذكورة كلية
عند الاحتشاش لأن أفعل التفضيل المذكور لم يندرج في تحت موضع القاعدة لأن المراد
بما في قوله ومما فيه علمية الغير المنصرف الذي كان غاريا عن علامة الدلالة على الوصفية
فيكون القاعدة كلية عنده **قوله** باب حاتم الخ يمكن أن يناقش بأنه يفهم من هذا
العبارة أن يكون بين الوصفية والعلمية تضاد وهو لم يجز أن يكون اللفظ الواحد باعتبار
وضع واحد متصفا بالعلمية والوصفية لكن التضاد إنما يكون بين إرادة المعنى العلي وبين إرادة
المعنى الوضعي على تقدير التسليم بطلان اعتبار متضادين في حكم واحد متصفا بمجرز أن يكون
شيء واحد اثر المجمع المتضادين أو لكل منهما كما يكون في التأثيرات الحقيقية إذا عرفت
عندنا فاعلم أن المراد بقول المصنف من اعتبار المتضادين في حكم واحد أنه من اعتبار التضاد
في حال واحد في حكم واحد وبهذا ابتدفع ما قيل من لزوم اعتبار المتضادين في نحو
أخبر في حكم واحد لأن اعتبار أحد المتضادين في حال العلمية ولاخر في حال التنكير **قوله**
قلنا قد نرا حاتم الخ ورد هذه الجواب بأن قوله قد يراد أحد الضدين بعدن والله مع ضد
آخر الخ مسلم لكن قد يراد أحد الضدين بعدن والله مع ضد آخر لا يلزم من اعتبار الـ ^{صفية}
الزائدة في نحو حاتم الخ العلمية بل يلزم اعتبار الوصفية الزائدة في نحو حاتم الخ العلمية
قوله باللام أي في دخول لزم التعريف اعلم أن الشارح جعل الطرفين متعلقا بقوله بنحو
قد مر المضائق وهو قوله دخول فعلى هذا التقدير يكون قوله أو الأضافة إما عطفا
على اللام أو على الدخول فعلى الأول يكون الدخول على صدر الأضافة معنى وهو غير
مستحسن لأن المتبادر من الدخول المذكور في الأول أو اللحق في الآخر وكلاهما منتقيان
في الأضافة وعلى التقدير الثاني يلزم العطف على المقدور والأولى أن يجعل الطرفين متعلقا

بقوله يتغير لم يقدر المتناهي وجعل قوله أو الإضافة عطفاً على اللام وجعل اللام
سبباً لا بخارج غير المنصرف بالكسر بشرط الدخول أو الإضافة متبياً بشرط المتعوق
إذا عرفت هذا فاعلم أن تقديم الطرفين على المتعلق لا فائدة الجسرة المتناهي فلم يذهب
الشراح إلى جعل الطرفين طرفاً مستغنياً لأن المتعلق أن قد تركه يلزم عدم اللطافة
بين التضمنة والوصف لأن المقدار يكون متغنياً لقوله وجميع الباب وهو معرفة
أن قدراً معرفة يلزم تقديم المتعلق معرفة بلا دليل لأن الطرفين يقتضي المتعلق
المتعلق المعرفة **قوله** لأن عدم انفراجه إنما لا يقال هذا الدليل لو صح فيجمع
مقدماً لزم أن يكون باب غير المنصرف بدخول حرف الجر ويكرهه مستند إليه
منصرفاً لأن عدم انفراجه إنما كان لمساواة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول
ما هو من خواص الاسم أعني حرف الجر والاستناد إليه الخ واللازم باطل فكذا المنزوم
لأن القول أن ضعف المشابهة بدخول حرف الجر والاستناد إليه منفع **قوله** المنزوم
الخ جواب عن سؤال مقدم تقريره أن باب غير المنصرف إذا كان بدخول اللام والألف
غير منصرف فوجبان لا يدخله الكسر والتنوين لأن عدم دخوله من خواص غير المنصرف
وتقريره الجواب أن المنوع من غير المنصرف بالألف والتنوين وهذا المنع إنما يكون
لمساوئته الفعل في تحقق الفرعيتين وحيث ضعفت مساوئته الفعل لم ينشأ
في سقوطه **قوله** لأن التعريف أي لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد
ولو جعلت للرفوعات مرجعاً لزم أن يكون التعريف للأفراد وأعز على بيان
قوله ولو جعلت المرفوعات الخ منوع لأن الجمع أيضاً ماهية لا أفراد فيجوز أن يكون
المرجع لفظ المرفوعات وكان التعريف تعريفاً للماهية فالأولى أن يقال ولو جعل

المرفوعات مرجعا لزوم ان يكون التعريف غير جامع لعدم صدقة على زيد في قوله ضرب زيد
 مثلا ولزم عدم المطابقة بين المرجع والضمير من وجهين وان يقال جعل المرفوع مرجعا
 من جمل المرفوعات لان الحذف في الجمع انما يكون باعتبار واحدة **قوله** اي اسم اشتمل
 لا يقال ان الظاهر من لفظ ما هو الشيء فلم يفسر بالاسم لانا نقول لو حمل لفظ ما على ظاهره لزم عدم
 ماغنية التعريف لصدقه على الحرف الأخير من الاسم العرب مثلا يصدق على الحرف الأخير
 من لفظ زيد في ضرب زيد اعترض عليه بان الظاهر من اشتمال الشيء على علم الفاعلية
 اشتماله على علم فاعلية نفسه فيكون التعريف مانعا على تقدير حمل ما على ظاهرة **قوله**
 اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية اعلم ان المعنى يقتضي كون المرفوع مرجعا لان
 المرفوع معروف والمقصود الاصل معرفة المعرفة واللفظ يقتضي كون ما اشتمل على علم الفاعلية
 مرجعا لغير الضمير منه وقدم الاول لان حمل الكلام على ما يقتضيه المعنى اولى من جملة
 على ما يقتضيه اللفظ ويحتمل ان يكون الضمير رجعا الى المرفوعات بتأويل المذكور **قوله**
 هي جمل الجمل لان المقصود من الجمل افادة نسبة امرار امر وهي تقتضي الجمالة والجمالة
 في الفعلية اظهر منهما في الاسمية لان الفعلية تدل على التجدد والحزن والاسمية تدل
 على الدوام والثبوت فتكون الفعلية اصل الجمل ولان مناط الجمل على النسبة والنسبة تجز
 الموضوع له اللفظ في الجملة الفعلية فتكون اصل الجمل **قوله** فانه لا يحكم عليه الا بالاشتقاق
 انه لا يقال ان هذا المصدر لانه يحكم على فاعل المصدر بغير المشتق لا نقول ان المراد ^{بالمشتق}
 اهم منه ان يكون حقيقة او حكما فاندفع المحذور لان المصدر والعامل هو المشتق حكما
 في قوة ان مع الين **قوله** قلت المراد وجوب تقديم نوعة اى المراد وجوب تقديم
 نوع الفعل او شبهه الذي استند الى الاسم المختص بغيره مختص في ضمير كل فرد مثلا

وروي عن زيد بن اسمعيل عن اسد الله فعل مخصوص وهو ضرب بطريق مخصوص و
 هو اسناده اليه مدون اسناده الى غيره وتقديم نوع هذا الفعل في ضمن كل فرد وان اسند
 الى زيد بهذا الطريق المختص ولجب وليس نوع هذا الخبر وهو قوله في البلاغ مضمون
 شبه الفعل مما يعي تنبيهه على الرجل في ضمن كل ما اسند اليه مثل اسناده الى الدال الرجل وهو اسناده الى
 ابي بصير عن اسناده الى غيره **قوله** لى ما ينبغي ان يكون الفاعل لى الجراح في
 الفاعل ان يلى الفعل اعلم ان كون الفاعل والفعل متساويا يكون باعتبار ذات الفاعل وقد
 يكون في نفس الامر والتم اراد المعنى الثاني وزاد قوله ان لم يمنع مانع ولم ير المعنى الاول
 ولم يترك قوله ان لم يمنع لانه ان اراد المعنى الاول لم يحتج الى هذا القول لان الجراح في
 الفاعل باعتبار ذاته في كل تركيب كان ان يلى الفعل لكن في بعض التركيب باعتبار التعقيد
 يجب تاخيرها ليقال ان الاصل قد يكون بمعنى التاعدة وقد يكون بمعنى الوقوف عليه
 فلم يفسر الشئ قول للمباحثين لانا نقول اما التفسير **قوله** لى الله تعالى
 ان يكون تحقق الفاعل بعد المفعول خلافا للقاعدة وشاذ وليس الامر كذلك وانما
 الثاني ولا فتناؤه عدم تحقق الفاعل بعد المفعول **قوله** خبرى ربه اه اعلم ان
 خبر ربه ان كان ليجع الى العدى يكون معنى الربى الفارسية يزورده وان كان ليجع
 الى الجراء يكون معناه الصاحب **قوله** وبانه لا يتم اه فلاولى تقديم هذا الوجه
 على الجواب **قوله** انى لام الدال اه يفهم منه ان يكون معنى التزمية المطلوبة امراد
 على شئ لا بالوضع وان اراد بقوله لا بالوضع عدم مبدئية الوضع لزم ان الامر الدال على
 بالالتزام قرينة واللازم بط فلا يتم التزم وان اراد به تخصيص شئ معلوم ان يكون الامر
 الدال على شئ بالتزم قرينة واللازم بط وايضا الدليل لم يثبت الدعى وهو صريح

القرينة بأمر الدال على شئ لا بالوضع **قوله** فلا يرداه أي فإذا كان معنى القرينة كذا

فلا يرد **قوله** لأنه من قبيل اه وذلك لأن المقهر قصر ضارية زيداً في ضارية

لا يتم إلا بعد زيدا والقصر يتحقق قبل ذكره فيكون قصر الصفة قبل تمامها **قوله**

وهو أيضا خلاف المقصود لكن لم يتقلب الخبر المطلوب **قوله** وقد يحذف الفعل الرفع الفاعل ^{عل}

فبقوله الرفع على ما على أشار إلى جواب اعتراض وهو أن البحث بحث الفاعل وهو قيس في الجواب

أحوال الفاعل وكون الفعل محذوفاً من أحواله فلم يكن بيانه في هذا المقام مناسباً أو

جوابه إن هذا البحث وإن كان من أحوال الفعل ظاهراً لكن يرجع إلى بحث الفاعل بأن الفاعل

إذا فاعل محذوف فعله جوازاً أو مافاعل محذوف فعله وجوباً **قوله** وإنما قد الفعل

دون الخبر علم أن في مثل هذه الصورة اختلاف بين النحاة فذهب بعضهم إلى أن المقصود

هو الفعل والاشارة إلى أن المقصود هو الخبر الدليل على تقدير الفعل ما هو من ذكر الشرح

والدليل على تقدير الخبر أن تحقق الفعل عند المتكلم والسؤال عن جنس من قام به الفعل فأكاد

تقديره وقام به الفعل فيكون تقدير الخبر أولى وإن السؤال جملة اسمية وكون الجواب

أيضاً جملة اسمية أولى فتقدير الخبر أولى لا يقال إن الدليل على تقدير الخبر اثنان وعلى تقدير

الفعل واحد فالشراح قد سبوا لم اختار الثاني لأننا نقول إن الدليلين على تقدير

الخبر مردودان بأن السؤال وإن كان جملة اسمية ظاهراً لكنه جملة فعلية حقيقة

لأن معنى هو قام أقام زيد أم قام عمرو وأقام خالد وغير ذلك وبأن تحقق القيام للطلق

معلوم لكن تحقق القيام الخاص غير معلوم والسؤال عنه وإيضاً رد بان السؤال عن قام

به الفعل إنما يكون باعتبار أن الفعل قام به فيكون السؤال عن الفعل القائم به **قوله**

ليسك على البناء للفعل الخ وفي هذا البيت احتمالات آخر لم يتخير عن الشراح أحداً

ان قول الشاعر يزيد منادى مخذوف حرف ندا **قوله** ضارع مفعول مالم يسلم فاعله
 وتأنيدها ان قوله يزيد مفعول مالم يسلم فاعله **قوله** ضارع منادى مخذوف حرف ندا
 وتأنيدها ان قوله ضارع بدل الغلط من قوله يزيد **قوله** متعلق بضماع على يبكى الم
 يفهم من ظاهر العبارة ان يجعل اللام في قول الشارح المحصورة بمعنى عين وجعله **سما**
 للعجز والذل الذي يفهم من ضارع وإنما قلنا من ظاهر العبارة ان يجعل اللام
 لام الاجل وبين حاصل المعنى لا بيان معنى اللام اذا عرفت هذا فاعلم ان المحصورة
 ان كان متعلقا بسبكي للقدز لم يكن المعنى المتعاضد من المصراع ملائما للمقام وذلك
 لان للمقام مقام تعريف التيت فان كان متعلقا بسبكي لزم ان يكون علة البكاء محصورة
 الحضاء للباكي وهو ضارع ويكون ذات الباكي منظر راو ملحوظا بالذات وذات المسكي
 منظر راو ملحوظا بالطفيل وان كان متعلقا بالضارع وكان اللام بمعنى عن **سما**
 للعجز والذل الذي يفهم من ضارع او كان اللام جمل وكان مدحيا **سما** للعجز
 يحتمل ان يكون علة البكاء هي قوت يزيد ويكون على هذا التقدير ذات التيت وهو
 يزيد منظر راو ملحوظا بالذات فيكون هذا ملائما للمقام دون ذلك **قوله** لانه
 كان **قوله** هذا علة بكاء ضارع بسبب قوته يزيد قبل المختبط الساتر في الليل **قوله**
 على غير قياس وإنما قلنا هذا لان القياس ان يجمع مطيحة على طابع وماتحة على ملاح
قوله ومما متعلق بمختبط الى آخره اعلم ان من في قوله مما الاجل وسد حوله
 للسرايل بغير وسيلة الذي يفهم من قول الشاعر وهو مختبط اذا عرفت هذا فاعلم
 ان قوله مما ان كان متعلقا بسبكي للقدز لم يكن المعنى ملائما للمقام لما قلنا فيما
 سبق **قوله** لانه كان **قوله** هذا علة بكاء مختبط بسبب قوت يزيد **قوله** في

مثل قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ مَعَهُ بِالْفَارِ
 اگر یکی از کافران پناه طلبید از تو پس پناه ده قوی را تا که بشنود وی کلام الله را **قوله** لله
 قیام مایثدی مؤذاه اشکلم ان الضعیرین فی قوله موداه فی قوله فی مقامه راجعاً الى قام
 زید والضعیر فی یثدی راجع الى ما فی قوله مایثدی والقاء فی قوله فیلزم معنی حتی وفی هذا
 الكلام امر محذو عن شملی فیلزم فی الكلام استتاراً بضمیم ذکر المحذوف فی قوله **قوله** بالعاملا
 لم یثبت المدعی لجواز ان یکون علة وجوب المحذوف غیر قیام مایثدی موداه فی مقامه **قوله**
 لیكون الجواب مطابقاً للسؤال فی کونه جملة فعلية ولیکون التعلیل والحذف **قوله** بالعاملا
 اعلم ان بل فی هذا القول للتفسیر والشراح بهذا القول اشار الى ان المراد بالفعالان العاملا
 او اشار الى ان بل العاملان مقدم لا یقال ان قول الشراح واقصر علی الضلین یابی عن الاحتمال الاول لانا نقول بمعناه
 انه واقصر علی الضلین صورة ولا تفسیر اجماع قلت یلزم علی التقدير الثاني تعمیم بعد تخصيص لان
 العاملان اعم من الفعلان قلت ان المراد بالعاملان هو العاملان غیر الفعلان لان العام
 اذا ذکر فی مقابلة الخاص یکن والمراد من هذا العام غیر هذا الخاص قيل ان قول الشراح واقصر
 علی الضلین یابی عن الاحتمال الثاني ایضاً بحججه بان المراد بالاقصر عیما لاقتصار علیها لفظاً **قوله**
 علی اقل مراتب التنازع ای اقل مراتب التنازع الذی قام به التنازع **قوله** اذ هو یستحقه الخ
 لا یقال هذا الدلیل یوضح جمیع مقدّماته لزم ان یکون الاسم الظاهر المتأخر عن الفعلین مع
 للفعل الاول ولم یکن للفعل الثاني فيه مجال التنازع والادّعاء باطل فکذا الملزوم **قوله**
 فی الفاعلية اعم من ان یکون حقيقة او حکماً لیشتمل المفعول بالاسم فاعله **قوله**
 فی المفعولية اعم من ان یکون حقيقة او حکماً لیشتمل المفعول بواسطة حرف الجر **قوله** وهذا
 یکون علی وجهین ای مفهوماً **قوله** وقد یکون تنازعهما فی الفاعلية والمفعولية **قوله**

مدا إلى وليس أحد الوجهين وهو مفهوم قوله لا يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر **قوله** براهين اجتماع الخ وذلك لأن أحد التصحين الأولين مفهوم قوله تنازع
الفعلين في الفاعلية أي في فاعلية اسم واحد وثانيهما مفهوم قوله تنازع الفعلين في المفعولية
أي في مفعولية اسم واحد والثاني مع هذا من حصول هذا المفهوم تنازع الفعلين في الفاعلية أي في
التي هي باسم واحد وتنازع الفعلين في مفعولية اسم وتفسير هذا المفهوم يقتضي كل منهما
فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكون هذا المفهوم اجتماع القسمين الأولين
قوله وثانيهما أن يقتضي أحد الفعلين الخ يبقى قسم ثالث يتم من الشارح وهو أن يقتضي
أحد الفعلين فاعلية والفعل الآخر مفعولية لاسم ظاهر وأن يقتضي كل منهما مفعولية اسم
ظاهر آخر مثل حسبي وعلمت زيدا فضلا فيكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية على ثلاث
أوجه لأعلى وجهين فقط كما يفهم من عبارة الشارح **قوله** وهو هذا القسم الثاني
الثاني هو القسم الثالث المقابل للأولين **قوله** مختلفين لتفصيل هذه الأوجه الثلاثة
فقوله هذه الصيغة عبارة عن الوجه الثاني أعلم أن الباقي قوله بالأرادة دخل بالمقتضى
فيكون المعنى المراد ههنا التفصيل للأرادة بهذه الصيغة **قوله** يعني قد يكون تنازع الخ
هذا على تقدير جعل قوله مختلفين حالا عن الفعلين ويمكن جعل مختلفين حالا للفاعلية
والمفعولية وإرادة الاختلاف في المقصائية ويمكن جعله حالا عنهما بإرادة الاختلاف
في المحل فيكون المعنى التقدير الأول قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية وعلى
التقدير الثاني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفاعلية والمفعولية
مختلفتين في المقصائية وعلى التقدير الثالث قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفاعلية والمفعولية مختلفتين في المحل **قوله** للمصنف مختلفين يكون على التقدير الثالث

للتخصيص لا راد بالوجه الاول من الوجهين المذكورين في الشرح **قوله** وبدء به الاول
ذكر هذا القول بعد قوله فيختار النحاة البصريون افعال الفعل الثاني لقربه مع تجوز افعال الاول
قوله لجواز الاضمار قبل الذكر اعلم ان العرض من التفسير ان كان مختصرا في رفع الالتباس
وازالة الحيرة كما في ضمير الشبان وضمير نعيم رجلا وربه رجلا فلا تنزع في جوار الاضمار قبل
الذكر بسواء كان في العدة او في غيرها لان المفسر نفس كونه مرجعا وان لم يكن مختصرا
بل كان المفسر من كمال الكونه فاعادا او مفعولا الى غير ذلك فبهم من منع وان كان في العدة
لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا ينزول الحيرة ومنهم من جوز في العدة كما فيما نحن فيه لانه
قد جاء بعد الضمير ضامير في الجملة وهو الاسم الواقع بعد الفعلين ان لم يكن نضافه والمراد بتفسير
ما بعد الضمير في الجملة كونه مرجعا بطريق الاحتمال لا كونه مرجعا ايضا **قوله** او اضمارا بعد الظاهر
الفاعل بعد الظاهر للفعل الاول **قوله** كما في صورة تاخير الناصب كما روى عن الفراء ايضا الفاعل
بعد الظاهر في صورة تاخير الفعل الناصب يقول ضربني واكرمت زيد هو **قوله** ورواية للثلاث غير مشقة
عنده فتد على تقدير حمل الشراح رحمة الله تعالى عبارة المتن ويمكن حملها على الوجه الذي
يوافق احدي الروايتين المشهورتين عن الفراء وهما المذكوران في الشرح بان معنى قول
الفراء جاز خلا فالفراء اى جاز افعال الفعل الثاني فقط مع اقتضاء الفعلين الفاعل
خلا فالفراء جاز لا يجوز افعال الفعل الثاني فقط عند بل يجب عنده تشريك الراضين
في الظاهر فتد اعلى رواية او اى جاز افعال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعلين الفاعل و
اضمار الاول في الاول خلا فالفراء فانه لا يجوز اضمار الفاعل الاول في الاول عند
بل يجب اضمار الفاعل الاول بعد الظاهر هذا على رواية اخرى **قوله** فالظاهر انهم
من ظاهر العبارة جواز متانع الفعلين في المفعول الثاني على تقدير عدم ملاحظة المفعول

افعال اسما دال على اتصاف فاعل بالانطلاق من غير ملاحظة شخصيته وافراده وليس الامر
 كذلك فالاولى ان يقول ولا فاعله لانه لا يتعارض بين الفعلين في الفعل الثاني **قوله** ان
 لو آء اعترض على هذا الدليل بان كون الواو في قوله ولم اطلب للعطف بمنع وان لم يمنع
 قوله ولم اطلب معطوف على قوله كفا في معنى يجوز ان يكونه معطوفا على الجملة الشرطية وعلى تقدير
 التسليم فكله قوله كفا في جزاء معنى يجوز ان يكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه جزءا وثلى
 تقدير تسليم جميع مقدماته الدليل فلا يتم التقريل بالالسعي هو الظاهر على طريق الجدوى ^{المباشرة}
 والطلب من الدليل فيكون ان يكون الشخص مائلا الى امر ولم يكن ساعيا والمبايع على طريق الجدوى ^{المباشرة}
 فلم يكن شرب اصل الطلب منافية لعدم الطلب على طريق الجدوى ^{مباشرة} **قوله** والجواب
 بترك **قوله** موثىل بالفارسية بايدار ودايمي **قوله** كل مفعول الخ لا يقال بان ذكر
 لفظ الكل في هذا المقام غير ملائم لان المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للمباشرة
 ولفظ كل لا يحاطه الا افراد فلا يلزم ذكره لا ناقول ان التعريف هو مدخول لفظية لا ^{مباشرة}
 في هذا المقام لكن ادخله على الحرف تسمية على ما نصت **قوله** للملازمة كونه الخ العلم
 ان ضمير كونه راجع الى الفاعل وقوله به متعلق بكل من الملازمة متعلق على سبيل التنازع
 اى الملازمة كون الفاعل فاعلا لفعل متعلق بالمفعول يعني ان كون الفاعل فاعلا لفعل متعلق
 بالمفعول ملازمين بالمفعول **قوله** لانه مستند الى المفعول الاول اريد اناما ان اريد
 به كون المفعول الثاني مستندا الى الاول باعتبار وقوعه المفعول الثاني فهو متوقع وان
 اريد به كونه مستندا الى الاول باعتبار كون المفعولين متبعضين وخير في الاصل ^{منه}
 ان لا يوجب كونه مستندا ومستندا اليه معامع كون كل من الاستاديين تابعا على تقدير
 وقوعه مقام الفاعل متوقع **قوله** في توقع تعقل الفعل عليه ما قيل ان الشارح قد بين

مع جعل توقف تعقل الفعل عليهما وجه التشبيه ولا بد ان يكون وجه التشبيه ما يجوز
 في كل من التشبيه والتشبيه به وهذا التوقف لم يوجد في شئ منهما فالاكتفاء يقال لشد
 شبهه بالفاعل في كون الشئ موقوفا عليه لتعقل الفعل **قوله** فان الضرب مثلا الج هذا
 الدليل لا يثبت المدعى لجواز ان يكون عدم امكان تعقل الفعل بدو تعقل المفعول بسببه
 كون تعقل المفعول لازما له اجيب عنه بان الشايع شبه عدم امكان تعقل الفعل بال
 مضر و عدم امكان تعقل الفعل بلا ضارب وهو لا يكون الا بسبب كون تعقل الضارب موقوفا
 عليه واذا كان عدم امكان تعقل الفعل بلا مضر وب مثل عدم امكان تعقل الفعل بلا ضارب لزوم
 يكون تعقل المضر وب ايضا موقوفا عليه **قوله** بخلاف شائر المفاعيل فانها ليست بهذه
 الصفة فان قيل المفعول المطلق يكون بهذه الصفة بل اقوى من المفعول به في هذه الصفة
 لان تعقل كل فعل اعم من ان يكون لازما او متعديا موقوف على تعقل المفعول المطلق بخلاف
 المفعول به فان تعقل مفهوم الفعل المجهول فقط موقوف على تعقل المفعول به فان مفهوم
 ضرب مثلا على البناء للمفعول هو الزمان والحديث ونسبة هذا الحديث الى المفعول به من ^{الفاعل}
 فيكون اقوى من المفعول به قلبا للمفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصوص
 هو من حيث انه مقيد لم يكن موقوفا عليه لتعقل الفعل بخلاف المفعول به فانه يقوم
 مقام الفاعل بلا قيد مخصوص فيكون باعتبار وقوعه مقام الفاعل موقوفا عليه لتعقل
 الفعل بعد وقوعه مقام الفاعل **قوله** في جواز وقوعه انما قال في جواز وقوعه و
 لم يشتر في وقوعه لانه لا يقوم استواء وقوع جميع ما سوى المفعول به مقام الفاعل
 على تقدير اجتماع جميع ما سوى المفعول به في الكلام وهو باطل لان في الكلام المتيك
 لا يقع مقام الفاعل الا واحد من هذا الجميع **قوله** على ما هو الاصل فيهما وهو كون

المبتدأ مسند اليه والخبر مسند اليه اذا عرفت هذا فاعلم اي قوله على ما مر من اصل
 متعلق بمحذوف وهو واقعين اي حال كون المبتدأ والخبر واقعين على ما مر من اصل
 بيان كلام من المبتدأ والخبر اذا وقع على طريقه الاصل يكون التلازم بينهما فانه مع ما
 قيل من ان الصفة في اقام اليمين مبتدأ ولا خبر لها فلا تلازم بين المبتدأ والخبر
 في المبتدأ في هذا التركيب لا يقع على طريق الاصل ولو ترك قوله على ما مر من الاصل فيها
 وجعل الخبر اعم من ان يكون خبر حقيقة او ما يند مسد الخبر لكان له وجه **قوله**
 لفظا او قد يراد من عليه بان الكلام في مرفوعات الاسم الحقيقي فيكون قول المبتدأ و
 منها المبتدأ ومنها الاسم المرفوع للمبتدأ ومعنى قوله فليبتدأ هو في الاسم المرفوع
 المبتدأ هو والخبر راجع الي الاسم المرفوع المبتدأ ولا الى المبتدأ فلا حاجة الى
 تقيم الاسم من اللفظ والتقدير **قوله** اي الذي لا يخفى وانما تفسيره في قوله
 الخبر زيد في قوله ضرب زيد ظاهرا وهذا التفسير ما باعتبار ان الاسم مجمل مع جملة
 فصار الجنس متصفا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد
 من هذا العام هو هذا الخاص اعلم ان المراد بسلب العموم رفع الإيجاب الكلي وان المراد بعموم
 السلب السلب الكلي **قوله** كقرشي كونه جارية مجرى المشتق باعتبار كونه في قوله انه منسوب
 الى قرشي **قوله** فخير عن عند الثامن منكم معناه بالفارسية بهما رانتم ما ترجمه
 انتم **قوله** قوله تعالى ارايت ليتعن ابي ابراهيم معناه بالفارسية ايا را
 ميگرداني تو ارايت هه ما اي ابراهيم **قوله** فاشح خبر ليس لا اي فان الصفة خبر
 ليس هذه الصفة بشي الا خبرا **قوله** المجرى عن العوامل المنظمة اعلم ان الشي جعل
 الاسم في قول المجرى كلام العبد وانما في قوله المجرى عن العوامل المنظمة **قوله**

فلا يصدق على غيره ولا يقال ان هذا القول غير صحيح لانه يصدق على ضربا منه المجرى المسند
 به المعاني للصفة المذكورة لاننا نقول ان المراد بقوله انه المجرى الخ هو انه الاسم المجرى
 المسند اليه الخ اعلم ان الشايع رحمه الله زاد قوله هو الاسم لاجراي يضرب ولا يبعد
 يضرب بجعل الاسم عبارة عن اللفظ الصالح دخول العوامل اللفظية المتقومة للمعاني
قوله اي ما يقع به الاسناد اعلم ان الشايع جعله متعلقة بالابقاع المضى بالاسماء
 وجعل البناء النسبية لان الضمير يدون الجار متعلق بقوله المسند به ومفعول ما
 لم يسم فاعله فادخاها الى البناء ويمكن ان يجعل الاسم في قول المصنف المسند عبارة عن الاسم
 وجعل البناء صلة له والضمير المجرى وارجع الى الاسم المذكور في الوحد في المسند ضمير
 راجع الى الاسم المذكور واريده بالمعنى اي الاسم الذي اسند متعلق به الاسم
 فان قيل هذا التعريف على اثنين الشايع ليس بما نرجح لانه يصدق على زيد في زيد قائم
 انه الاسم المجرى عن العوامل اللفظية ما يقع بسببه الاسناد الخ قلنا المراد بالسبب
 السبب الذي لا ينفك قائم في زيد قائم شبيب قريب لا يقع الاسناد بالنسبة الى زيد لان الاوسنة
 بتقديم المبتدأ على الخبر لان متعبا محكوم عليه **قوله** تجعل عطف على قوله تقول اي
 ولك ان تجعل **قوله** اذ لم يمنع مانع يفهم منه ان الشايع اراد بقوله ما ينبغي ان يكون
 المبتدأ عليه في نفس الامر وان اراد بهذا القول ان ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه باعتبار
 ذاته ونظر اليه فلا حاجة الى قوله اذ لم يمنع مانع **قوله** لان المبتدأ وذات الخ اي لان
 مبدول المبتدأ الذات ومبدول الخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها
 فالاوان يكون احوالها متقدمة على احوالها فكان اصل المبتدأ والتقدير فان قيل ان اريدكم
 لان مبدول المبتدأ والذات ومبدول الخبر حال من احوالها ان مبدول كل المبتدأ والذات

ومدلول كل الخبر حال من احوالها المنفوق بل فاستدل لان مدلول القسم الثاني من المبتدأ
 ليس بذات بل حال من الاحوال وان اردت به ان مدلول بعض المبتدأ ذات ومدلول كل الخبر
 حال من احوالها فسلم لكن الدليل لا يشهد المدعى قلنا المراد به لان مدلول المبتدأ ذات
 غايها ومدلول الخبر حال من احوالها عاليا لان مدلول كل المبتدأ في الكلام الذي وجد المبتدأ والخبر
 فيه ذاته ومدلول كل الخبر حال من احوالها فانفع الخبر وبالقسم الثاني من المبتدأ لا يشهد في الكلام الذي
 وجد فيه المبتدأ والخبر ولان اصل المبتدأ ان يكون ذاتيا والخبر ان يكون حالا من الاحوال
 واعترض على الجواب الثاني بانه لم يحسم مادة الاشكال بالكلية لان مدلول الخبر في قوله
 المنطلق زيد ليس بحال من الاحوال فلم يصح قوله ولان مدلول كل المبتدأ في الكلام الذي
 الخ **قوله** اذ يستعمل في موضع الخ لان معنى هذا القول مراد من قول العرب شراهم
 ذئاب فيكون مستعملا في موضع ما امر ذئاب الاشياء وهو معناه **قوله** واعلم ان
 الامر هذا بيان صحة القصر وعدمها ارادوا من قولهم شراهم ذئاب لا بيان الحقيقة
 الذي صح وقوع النكرة بسببه مبتدأ فيكون هذا البحث بحثا لقرينة **قوله** يتشأ
 به معناه بالعارسية قال بدركته يشود بان اول **قوله** وعلى الثاني لا يصح اي
 لا يصح القصر اعترض عليه بان انحصار المعنى في الشر في نفس الامر لا يستلزم عدم
 صحة القصر ازان يكون المخاطب معتقدا بكون الخبر فقط مضافا للكل بفتح الهمزة
 او يكون كل من الخير والشر كالمكب بفتح الهمزة غير معتاد وكان القصر في الشر لرد اعتقاد
 المخاطب **قوله** الخبر بالعارسية ياتواني **قوله** وعدل الى الرفع نصب المضاف
 اعلم ان في الدال على الدوام ثلث مذاهب فذهب بعضهم الى ان الدال هو نفس
 وبعضهم الى ان الدال هو الجملة الاسمية وبعضهم الى ان الدال هو الرفع العدولي

اليه **قوله** هذا المشهور اى عدم صحة النكرة مطلقا مبتدأ وصحتها بعد التحسين
عن المشهور فيما بين النجاء **قوله** الركيزة بمعنى القبيحة الواهية بالفارسية سست
قوله تكسين انقص الساعة معناه بالفارسية بستارة افتاد من ساعة **قوله**
فلا بد في الجملة الواقعة الخ اعترض عليه بان الساق لا يقتضى لا بدية العائد في الجملة الواقعة
خبر ابل يقتضى لا بدية العائد اعم من ان يكون في الجملة او في المبتدأ فلم يتفرع **قوله** فلا بد
في الجملة الواقعة خبر الخ **قوله** نحو الحاقة الخ معناه بالفارسية ساعة كذا ثابت
واجب امتد امدن او يمشك **قوله** اى الكره بالفارسية دوازده اشتوار
قوله اى ما ولد وانما فسر بهذا لان المقدر ولا يكون به الجزء جملة وذلك لان تقدير زيد في
الدار زيد حصل في الدار عند الاكثر فحذف حصل ولو حظ صيغة في تحت الدار فكل
المقدر جزء جملة لا جملة **قوله** بتقدير الفعل فيه اى بسبق تقدير الفعل العامل في النظر
قوله يصير جملة اى يصير الخبر جملة وهى الفعل المقدار مع فاعله **قوله** لكونه معرفة
لا يقال ان جزء الدليل يانه لكونه معرفة والخبر يكون نكرة فقط يكون المقدمة ممنوعة
ان حرر يانه لكونه معرفة والخبر يكون نكرة كما كانت معرفة فسلم لكن الدليل لا يثبت
المادة لا يقال ان اختيار الشق الثاني ويجعل الدليل دليلا على صحة كون ابوك مبتدأ لان جعل
ابوك مبتدأ اربع صحة كون ابوك مبتدأ **قوله** فى اصل التخصيص لا فى قدره ولم يقل
الشارح ههنا ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا كما قال سابقا مع ان
صحة **قوله** وجب تقدمة موقوف عليه فى هذه الصورة لظهور **قوله** او
بالبدل عطف على قوله بالفاعل **قوله** او بالفاعل عطف على قوله او بالبدل او على
قوله بالفاعل على اختلاف اللذين **قوله** واحترزه عن نجاى واحترز

المتضمن بقوله المفرد عن غزيريد ابن ابي و لقائل ان يقول ان اريد بقوله ولا تضمن
الخبر انه اذا تضمن الخبر وجوب اخرج قولنا زيد ابن ابي ولا يحتاج الى قوله المفرد لان
المتضمن حقيقة هو ان لا ابن ابي وايضا خرج ايماريد بالكلام الذي في قوله ما له صدر
الكلام الكلام الذي كان الخبر المتضمن ما له صدر الكلام احد طرفي هذا الكلام فيكون معنى
البيان اذا تضمن الخبر ما له صدر الكلام الذي كان الخبر المتضمن احد طرفي هذا الكلام
ففي هذا التقدير لا يحتاج الى قوله المفرد لان ابن ابي ليس بخبر يتضمن ما له صدر الكلام
الذي كان هذا احد طرفي هذا الكلام لان ابن ابي واحد طرفي هذا الكلام الذي هو
زيد ابن ابي ولا يستفهم ^{الكلام} يعنى صدر زيد ابن ابي بل يقتضى صدر زيد ابن ابي
قوله او كان الخبر يتقدمه الخ اعلم ان الشاخص زاد قوله بتقدمه وقوله من حيث
لنه مبتدأ لانه لو لم يزد كل من القولين لكان معنى العبارة او كان ذات الخبر صحيحا
للمبتدأ مثل في الدار رجل وجب تقدمه وهذا فاسد من وجهين احدهما ان ذات
الخبر ليس بمصحح لذات المبتدأ لان ذات المبتدأ في قوله في الدار رجل متحقق في جوار
رجل وان كان ذات في الدار مصححا لذات رجل لم يغير متحقق به وبه والثاني باطل فلو
المقدم وثانيهما ان الحكم بوجوب تقدم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة غير صحيح
لان ذات الخبر على تقدمه متأخر في الدار عن رجل متحقق ايضا ولو لم يزد قوله لاول
لكان معنى العبارة او كان ذات الخبر مصححا للمبتدأ من حيث انه مبتدأ مثل في الدار
رجل وجب تقدمه وهذا فاسد من وجهين احدهما ان في الدار على تقدمه متأخر
عن رجل امكن مصححا لاجتماع رجل مع ان ذات الخبر متحقق على هذا التقدير ايضا
وثانيهما ان الحكم بوجوب تقدم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة غير صحيح لان

ذات الخبر على تقدير التأخير متحقق أيضا ولو لم يترد قوله الثاني لكان معنى العبارة أو كان
 الخبر متقدما عليه صحيحا ذات المبتدأ مثل في الدار رجل وجب تقديمه وهذا فاسد لأن
 ذات المبتدأ في قوله في الدار رجل محقق في جاء في رجل يدون تقديم الخبر وإن كان
 تقديم الخبر صحيحا ذات المبتدأ لم يخرج شقيقه بن وثه والتالي باطل فكذا المقدم **قوله**
 أي كان متعلق الخبر التابع فقولنا التابع صفة لقوله متعلق لا لقوله الخبر قبله **قوله**
 بالمتعلق بلا واسطة فلا يرد نحو على الله عبد متوكل لأن لفظ الله متعلق بقولنا
 على الله وهو أعني الجار والمجرور متعلق بقولنا متوكل وهو خبر فيكون لفظ الله
 متعلق بالخبر وهو متوكل بواسطة فالأحاجة إلى تقديم كثير وغلاف الظاهر كما
 قد رأينا السابح قد من سره **قوله** اذ لو اخر لنرم الأصمار الخ أن أريد به كليته
 مفتوح لجواز أن يكون الضمير الكائن في جانب المبتدأ ضمير منفصل لا غير متقدم
 وإن أريد به جزئيته فلا يقيد أي لا يثبت الدليل المدعى فالأولى أن يجعل لفظه في
 ظرفية صاهو بمنزلة الكل لما هو بمنزلة الجزء فيندفع الاعتراض المذكور في ذيل أن
 أريد فلا يحتاج إلى تقديم لفظ عيان في كلام المصنف لأن المضاف والمضاف الذي
 هما بمنزلة الكل مبتدأ فيصح قوله أو متعلق بالخبر ضمير في المبتدأ يدون تقديم لفظ جاب
قوله الكفية حجة الواقعة وإنما قال هذا لدفع ما قيل وهو أن عندي في قولنا عند
 أنك قائم ليس بخبر للفظه أن بل خبرها لفظ قائم **قوله** اذ في تأخير خوف الخاضع
 اذ في تأخير خوف ليس لأن المفتوحة بالكسرة عند مخاطب في تلفظ التكلم أي اعتبارا
 تلفظ بمعنى أن المشكك إذا تلفظ بالفتح احتمل أن لا يسمع المخاطب فتحة وغفل عنها
 وبخيل أن التكلم تلفظ بالكسرة **قوله** لا مكان الذي هو لاي الغلبة **قوله** الخائفا

اى لحفاء التفتيح في المعطوف بالنسبة الى الضمة والكسرة **قوله** اى في الكتابة عطف على
 قوله في التلظظ اى اذ في ما خيره حرف ليس ان المقترحة عند القارى بالكسرة باعتبار
 كتابة الكاتب **قوله** بل هو من تواجد بينهم من ظاهر العبارة ان التواضع عالم وعاقل
 في قولنا زيد عالم وعاقل وليس الامر كذلك ولا اولي ان يقول الشارح قد من سره بل
 المعطوف من تواجد النبر **قوله** او الحكم به اعلم انه اذا لم يذكر او للحكم به يرد على هذا
 القاعدة نحن ومالككم من نعمة فمن الله من وجهين احدهما انه بينهم من سمي بالكلية
 لا من منطوقه ان صحة دخول الفاء في الخبر على تقدير تضمن المبتدأ معنى الشرط وفي غير
 هذه الصورة لا يصح دخوله فيه وهو غير صحيح لان المبتدأ في نحن ومالككم من نعمة فمن
 الله ليس يتضمن معنى الشرط والفاء داخل في خبره وثانيهما ان اللقم جعلوا هذا القول
 مثالا للمبتدأ الذي تضمن معنى الشرط ودخل الفاء في خبره وهو غير صحيح لان معنى الشرط
 هو سببية الاول للثاني ولما راد او للحكم به فلا يرد **قوله** واما اذا لم يقصد الى اخرى
 واما اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى بل يقصد عدم الدلالة عليه فلم يجب دخوله بل
 يجب عدمه **قوله** يزيد ان تلك المساهمة وهي سببية الاول للثاني او للحكم به
قوله لانها يخرج ان الكلام هذا الدليل لا يثبت للدعي **قوله** انما هو من بين
 الخ اى انما هو لبيان ما هو مانع بالاتفاق من بين الحروف المشبهة بالحروف هو مانع
قوله لانها لا تخرج الخ اعترض عليه بوجه واحد هما ان استعمل الدليل للدعي
 تجر ازاى يكون المانع امر اخر وثانيهما ان هذا الدليل لو صح بجميع مقتضى ما نه لزم ان يكون
 عدم منع الفعل الناقصة وافعال القلوب اصح والتالي باطل فكذلك التقديم والتأخير
 دليلكم لودل على مدعاكم لكن لنا دليلا يدل على خلاف مدعاكم وهو ان المكسرة

لم تدخل على الشرط والجزاء فلا تدخل على ما هو مشابه للشرط والجزاء ودخل الفاء في
الجزاء لا يكون لا في تركيب كان للبند والخبر متباينان للشرط والجزاء وإذا كان كذلك فلا يدخل

الفاء في خبر إن الملك مبراة فكانت مانعة عن دخول الفاء في خبرها **قوله** قوله تعالى

إن الذين كفروا وما توروا هم كافرين يقبل توبتهم بالفارسية بد رستی که جماعتی که کافر
شدند و توبه کردند و سید آمد و حال آنکه آن جماعت کافر شدند پس قبول کرده

نمیشود توبه ایشان **قوله** ما سبق خبر لقوله فيما يدل **قوله** قوله تعالى واعلموا

أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة بالفارسية بدانند شما این که بد رستی که آن چیزی
که غنیمت گرفته اید شما این از هر چیزی که باشد پس بد رستی که هر چیزی راست از

پنج خصد یک حصه او **قوله** فواسه ما فارقتكم البيت بالفارسية پس سوگند
کنم جدائی نموده ام از شما در حالت بودن من دشمن گزیده مر شما را ولیکن آن چیزی

قصا کرده شده است پس زود است که موجود میشود **قوله** اذا قطع النعت

بالرفع أعلم ان قطع النعت بالرفع لا يكون إلا لاهتمام قصد الملاح كما في المثال المذكور

او الذم كما في نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اذا قرأ الرجيم بالضم او قصد التمجيد

كما في حررت بالرجل المسكين وحصول الاهتمام لقصد الامور المذكورة في صورة قطع

النعت بذكر فيجوز فيه تغير المألوف وفيه زيادة التنبيه وإيقاظ السامع للاصغاء

فيكون الاصغاء للسامع كما ينبغي فاذا حصل الاصغاء للسامع كما ينبغي حصل مقصد

المشكك في ذهنه كما ينبغي فيكون قطع النعت بالرفع للاهتمام بالملاح او ذم او تخرم

فيحصل الاهتمام **قوله** فلو ظهر المبتدأ لم يتبين أي لم يتبين أنه في الأصل وصف

ثم غير لأنه لم يبق في صورة الوصف على تقدير ظهور المبتدأ في اللفظ فلم ينتقل ذهن

السامع الى انه في الاصل وصف تم غير واما على تقدير وجوب اللغز في التركيب
 في صورة الوصف فيتمثل ذهن السامع الى انه في الاصل وصف تم غير **قوله**
 على اللغز الصحيح واما قال هذه لان فيه محاد قائل ان اذا اظهر مكان خبر
 تم السبع فيكون معناه بالفارسية يبرون آدميين درجاي يبرون آدمين
 من سبع يورد وقيل طرف زمان خبر ما بعد لا يتقدم مضافا في وقت خروج
 حصول السبع واما قد والمضارع لان الزمان لا يقع خبرا عن المبتدأ اي العين **قوله**
 وذلك اي حذف الخبر فيما التزم في موضعه غير في اربعة ابواب **قوله** اولها
 لا يقال ان قوله المبتدأ غير محمول على اولها لان الخبر راجع الى ابواب وهي عبارة عن
 التركيب لا نقول ان قوله ابواب عبارة عن المبتدأ اي اول من انواع المبتدأ الرابع
قوله هذا اذا كان الخبر عاما لا يقال ان هذه المقدمة مضمرة بطراز ان يكون
 الخبر عاما مثل لا مكان في لا يجب الحد في لعدم القرينة لا نقول ان المراد بهذه ^{المقدمة}
 حريية لا كلية **قوله** واما اذا كان خاصا فلا يجب الحد في هذه المقدمة ^{محملة}
 وجرد القرينة الدالة على حذف الخبر الخاص غير له ولا التزام جراب لمواضعه في
 وجب الحد في **قوله** وفيه نظائر كثيرة قال الساجد رحمه وهو حذف اذا ^{الحال}
 للمضارع اليها ايضا ولم يثبت في غير هذه المكان ومن العبدول عن ظاهره ان يكون الناقصة
 الى معنى النامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهرا في معنى الناقصة ومن
 قيام الحال مقام الظرف انتهى قال المحشي قدس سره اما عدل او اعنة الخ اي عن ظاهر
 معنى الناقصة لان مثل هذا التصريح لم يسمع مع كثرة الاكثر ولو كان خبرا لسمع ^{تقرينه}
 مرة ولو كان الزاوي الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا التصريح لازمة ولو كانت

خبر العالم يلزم الواو لان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس لاستثباتها
 لما بالحال **قوله** اذا كان عن الفاعل اي اذا كان عن الضمير الذي هو عبارة عن
 فاعل المصدر فانه يقع ما قبل هوان قائما في يلا يستحق قائما حال عن المفعول لا
 عن الفاعل فلا يصح **قوله** اذا كان عن الفاعل **قوله** راشدا مهديا بالفارسية
 راه راست نموده بشده **قوله** من غير سبب سببه اي غير سبب شئ سببه
قوله كل رجل وضعته قال الساج قدس سره في الحاشية الضبعة في اللغة
 العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهما الكناية عن مقتبها اعني الصنعة **قوله**
 اي ما اقسام به وانما فسر **قوله** قسمي بجملة لا يصح جملة على **قوله** لعمر **قوله**
 علمت اي علمت هذه الحروف رفعا ونصبا والذير في تحت علمت فاعل رفعا **قوله** لا يرث
 بالفارسية اثر بخشيدن وراثتيدن **قوله** او معنى ايران الاثر معنى الشجاعة معناه
 الى معاني السند والسند اليه مثلا معنى ان في قول ان زيدا يقوم ابوه مستحب الى المعنى
 زيد لان معنى الجمع ابوه قائم لانه الكد النسبة بين زيد وبين يقوم ابوه كالمين يقوم وابوه
 ومعنى الاستحباب بالفارسية رختن **قوله** في اقسامه من كونه الخ واعتبر من عليه
 بان المراد بقوله من كونه مفردا او جملة ومعرفة وشكرا وبقوله من كونه واحدا او متعددا
 ان كان المعنى المصديري فلا يصح جعل شئ من هذه الاكوان من الاقسام وان كان المراد به
 ذات المفرد والجملة والواحد والتعدد فالفرق بين المفرد والجملة وبين الواحد والمتعدد
 غير ظاهر فكيف يحكم بكون الاولين من الاقسام والاخرين من الاحكام والاولى ترك
قوله في اقسامه وفي احكامه وفي شرائطه **قوله** ان من البيان لسحرا بالفارسية
 بد رستی که از جمله بیان است هر آینه سحره جمله والبيان المنطبق الفصحى المغرب

عما في انفير قوله وان من الشعر الحكمة بالقارسمية تدري حتى كما زجله كلام منتقم
ومقفا استمر آتية حكمه وهي صناعة نظرية ليستعد منها الانسان بتحصيلها
عليه الوجود في نفسه وما عليه الواجب فما ينبغي ان يكتب بعبارة **قوله** وذلك
لترسيمهم لان كل حدث لا بد ان يكون في زمان او مكان وقصار الطريق مع الشيء كالقصر
الحرم الشخص يدخل حيث لا يدخل غير لا من الاحتمال واخرى بالمبار والمجور ومجرا
للظرف اذ كل ظرف في تقدير مجر ومجرور **قوله** لا الكائنة لشيء الجنس لا يقال ان الشاخص
قد يرتبط الطريق مع فباللام وهذا للتقدير بلا دليل لان الظرف لا يدل على الاعلى
تقدير اصل المتعلق لا المعرف لانا نقول ان غرضنا الشرب بيان حاصل المعنى لا بيان تقدير
المتعلق ولا نانا نقول ان جزالة المعنى المعرف يقتضي كون المتعلق صفة للفظ لا اللفظ
يقتضي كون هذا المتعلق معر ف لان لفظة لا التي في هذا التركيب علم لا التي وقعت في
التركيب واستعملت في معانيها فلا يكون هذا التقدير بلا دليل فان قيل يلزم على
الشاح حذف الموصول مع بعض الصلة وهي في سعة الكلام غير جائز لان الكلام
واللام في اسم الفاعل بمعنى الذي او التي ولستم الفاعل بمعنى الفعل واذا حذف
متعلق الطرف نقل ضميره عنه الى تحت اللفظ قلنا لزوم هذا على تقدير كون غرض
الشاح بيان التقدير وهو ممنوع ولو سلم فكون الالف واللام في اسم الفاعل المذكور
بمعنى الذي والتي ممنوع لجواز ان يكون دالا على الدوام والثبات لا على التجدد والحدوث
قوله لان غلام رجل الح لان ظريفا في هذا المثال للعدول اليه من قوع غلام
رجل معرب ومنعرب ولا يجوز ارتفاع صفة على ما هو الظاهر قوله على ما هو الظاهر متعلق بقوله لا يجوز
انما قال هذا لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل **قوله** لان الظرف في الظرفية يطلق

على الملكة التي يكون مبتدأ على ضد وراه لفاظ التي لا تخلو عن لطافة و ايهاهم و يطلق
على هذا الا لفاظ ايئنا وان اريد الاول فالمقدمة مسئلة لكن الظرافة بهذا المعنى غير
مشهور وان اريد الثاني فالمقدمة مجموعة **قوله** وانما التي فيه لئلا يلزم الخ لا
يقال على تقدير الايتان به يلزم الكذب لان كلا منهما خبر على حدة فيكون مجموعهما
على حدة فيلزم الكذب لانه لا نقول ان الخبر وان كان متبعدا باعتبار اللفظ لكنه
باعتبار المعنى خبر واحد فلا يكون كل منهما محبولا على حدة فلا يلزم الكذب و
ان كان محمدا **قوله** وليكون مثالا اي ليكون المجموع مثالا ولا ختم ان يكون الضمير
راجعا الى التركيب المذكور اى وليكون التركيب المذكور وهو قوله لا غلام رجل
ظريف فيها مثالا للمعنى الخبر **قوله** فانه للنفي بطلان معنى ان لا مستعملة في نفي
الحال وفي نفي الاستقبال وفي نفي الماضي ولا يعنى ان لا مستعملة في جميع الارواح
بطريق اليد وام **قوله** من صد عن نيرانها معناه بالعارسية انكسى كدراو
ميكرذ انداز آتش جنگ كو گرداند كه من روى غير كردام بسبب نكه من ليسر
وتيسر يفتت مر از جنگ **قوله** وقد مها عطف على قوله لما فرغ **قوله**
فقال هذا القاء للتفسير والتعقيب بتقدير اراد ان يقدمها فاندفع ما قيل وهو
ان قول المذكور في التضرعات الخ غير تقديم للنصوات على الخبر وان لا امر آخر ملد ر عن المضم
بعد التقديم فلا يصح قوله فقال المضروبان ما اشتمل الخ **قوله** سمي به لانه
الخ والمراد بالمفعول ههنا معناه القوى لا الاصطلاحى فانه فع الاعتراضان
ان اطلاق المفعول باعتبار المعنى الاصطلاحى بلا قيد صحيح على المفعول به وثانيهما
ان اطلاق المفعول باعتبار المعنى الاصطلاحى بلا قيد غير صحيح على المفعول المطلق

قوله اسم ما قبله علم ان المراد بالاسم اما العلم واما المقابل للفعل والحرف و
 اما اللفظ الدال فان كان الاول خرج جميع ما صدق عليه المعرّف عن التعريف و
 ان كان الثاني خرج فتلا في ذلك قل اذا اردت به الضرب الشد يد بطريق المجاز
 شيخ الله مفعول مطلق فلا يكون التعريف جامعاً واما كان الثالث فلا يخرج ان المراد اما
 الدال بالمطابقة واما المعنى فان كان الاول متفق التعريف بالفعل المذكور وجهاً
 وان كان الثاني متفق التعريف بالصارب في نحو ضربت ضارباً اذا استعمل في الكل
 اجيب عنه باختلاف الشق الثاني من الشق الثالث ويجعل ما يجازى عن الشيء الذي
 كان مستعمل فيه **قوله** والمراد بفعل الفاعل الخ لا يقال ان هذا تفسير الفعل
 بالمعنى بل باللازم وتفسير الشيء بالمباين اما الاول فظاهر واما الثاني فلا بد
 فعل الفاعل اية منه للفعل بالقياس الى المفعول وقيام الشيء بالفاعل صفة ^{الشيء}
 بالقياس الى الفاعل لاننا نقول ان هذا ليس بتفسير بل بيان ان المعنى للمراد به
 اللفظ هذا المعنى بطريق المجاز فان قلت فعلى هذا لا يصح في التعريف على ما بينا
 في انبئ الله نبأنا لان النبأ لا يقوم بسبيل التفسير وعلى كلامي في كلام الله كلاماً
 على ما ذهب المعتزلة لان الكلام على ما ذهبهم قائم بالروح المعنوية او بالرسول او بما
 قلت ان الجواب عن الاول ان اللفظ في التركيب الذي ذكرناه ان يكون معنى الالفاظ
 على تقدير عدم كونه بمعنى الالفاظ فلا يشمل ان العامل في اللفظ هو اسم بل المقادير
 وهو ثبت اي انبئ الله ونبأنا والمراد بالفعل الذي في قول الله واعل فاعل من
 هو العامل في الاسم الذي هو مفعول مطلق فيكون بمعنى التعريف اسم ما قبله
 ففاعل فعل مذكور عاميل في ذلك الاسم وعن اللفظ ان الكلام

في التركيب المذكور قائم بالله على من هب راehl الحق والمصنف من اهل الحق والتعريف
تريف على من هب فاذا وقع الحد وان **قوله** جسم حسامة بالفارسية بزرگ
شند بزرگ شندی یعنی قوی هیکل عند قوی هیکل شندی **قوله** شرف شرفا
یعنی بلند مرتبه شندی بلند مرتبه شندی **قوله** وهو اعم من ان يكون مذكورا
حقیقة یعنی ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم من ان يكون مذكورا حقيقة واعتبر
عليه بان قوله حقيقة اما متعلق بقوله مذكورا واما خبره خبر لقوله ان يكون
فان كان الاول يكون التعميم باعتبار كونه مذكورا مخرج عن التعريف ضارفاً في
قوله ضارب ضرباً مع انه مفعول مطلق وان كان الثاني يكون التعميم باعتبار
كونه فعلاً اصطلاحياً فخرج عن التعريف المفعول المطلق الذي كان عاملاً به
معدلاً لسوء كان فعلاً او اسماً الخيب عنه بان حقيقة متعلق بقوله مذكورا او
خبره خبر لقوله ان يكون على سبيل التنازع فيكون معناه ان الفعل الاصطلاحي
المذكور اعم من ان يكون فعلاً اصطلاحياً حقيقة ومذكوراً بعينه حقيقة **قوله**
كما اذا كان مذكوراً بعينه اي في هذا الما اذا كان مذكوراً بخصوصه **قوله** او
حكما اعطف على قوله حقيقة اي من ان يكون مذكورا حكماً اي من ان يكون
الفعل الاصطلاحي المذكور مذكورا حكماً وهو اعم من ان يكون كل من كان فعلاً
اصطلاحياً ومن كونه مذكوراً حكماً او لا اول حكماً والثاني حقيقة او بالعكس
فقال الاحتمال الثالث بقوله نحو ضرب الرقاب تقديراً فاضرب الرقاب بالظار
بمزيد شمایان ودرن گردنها یعنی گردن زمیید شمایان والاحتمال الثاني
بقوله نحو ضارب ضرباً ولم يمثل الاحتمال الاول **قوله** وليس المراد به

الخ لما فيه من ظاهر العبارة ان يكون معنى الاسم ومعنى الفعل ضمرا واحداً و
 ليس الامر كذلك فتخرج الساجحة الله بقوله وليس المراد به **قوله** بل
 المراد الخ اعترض عليه بان التعريف على هذا التقدير لا يفيده ^و على المعقول المطلق
 الذي النوع او العدد وعلى بناء في قول الله انبئت الله بما تالان معنى الفعل لا يشمل معنى
 المعقول المطلق في الصورة المذكورة ولجيب عن الاول والثاني بان المراد بقوله
 معناه انهم من ان يكون مطابقاً او تقييماً عن الثالث بان العامل في البناء المذكور
 هو الفعل المقدّر وهو ثابت لا المذكور وهو ثابت **قوله** فانه وان كان الخ اي
 فانه وان كان مفهوم التاديب في هذا التركيب مما فعله فاعل الفعل المذكور
 باعتبار فردة يعني ان مفهومه في هذا التركيب مما جعل فردة لكن مفهوم التاديب
 ليس مما يشمل عليه معنى الفعل وهو الضرب المطلق والزمان والنسبة الى فاعل مالا
 باعتبار نفسه ولا باعتبار فردة اي لا يشمل عليه لا باعتبار نفسه ولا باعتبار فردة
 اذا عرفت هذا فاعلم ان النسبة بين مفهوم الضرب ومفهوم التاديب عموم من
 وجه لصديق الاول على الضرب الذي صدر عن الفاعل لان تركيب الضرب اخرا
 غير مشروع ولصديق الثاني على النصيحة ولصديقها على الضرب الذي صدر عن ^{الفاعل}
 لاجل التاديب وفي التركيب المذكور فاعل الفعل المذكور ^{الفاعل} الضرب الذي صدر
 عليه مفهوم الضرب وهو خبر مفهوم ضرب ومفهوم التاديب ^ب قال الشيخ الرضي التاديب
 في التركيب المذكور بمعنى التاديب وعلى هذا التقدير يخرج بقوله ما فعله فاعل فاعل
 مذكور **قوله** كما في قولك كرهت كراهية لا يقال ان التعريف بصديق على
 كراهية في كرهت كراهية التي هي مذكورة باعتبار الثاني لا بها اسم شيء هو كراهية

المطلق فله باعتبار وقوعه المراد في هذا التركيب فاعل فعل مذكور وهو كرهت ويكون
 معناه وهو كراهة المطلق والزمان والنسبة مشتق على سبيل الأقسام في التركيب المذكور
 وهو كراهة المطلق لا نقول ان المراد بالاعتبار الذي وقع في التركيب
 التعريف بان المفعول هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور كائن بمعنى ذلك الاسم
 ان معنى الفعل يشتمل على معنى ذلك الاسم اشتمال الكل على الجزء بالاعتبار الذي وقع
 ذلك الاسم في التركيب فلا يصدق على كراهة المذكر ان معنى الفعل مشتمل
 معنى ذلك الاسم اشتمال الكل على الجزء بالاعتبار الذي وقع في التركيب فانه مشتمل
 باعتبار آخر **قوله** ان لم يكن في مفهومه الخ اي ان لم يكن في مفهوم المفعول المطلق
 زيادة على الحديث الذي يفهم من الفعل فاندفع ما قيل من ان العبارة تدل على
 ان كل ما يفهم من الفعل يفهم من المفعول المطلق الذي للتاكيد لكن لم يفهم زيادة
 وهو فاصد لان الزمان والنسبة يفهم من الفعل ولا يفهم من المفعول المطلق الذي
 للتاكيد **قوله** لانه دال على الناحية الخ اي لانه دال على الناحية المجرية
 على التعريف وتعريف التعريف عن ذلك لانه على التعريف بشرط تحقق المفعول المطلق
 للتاكيد ولو ثبت او جزم لم يكن المفعول المطلق للتاكيد بل للرفع او للبعد وعلى
 ما قررنا ذلك لان وقع القصد للشهر وهو ان دليلكم لو صح بجميع مقدماته
 ان لم يعدم صحة بنية رجل وجهه واللازم باطل فكذا الملزوم لان التعريف ليس
 بشرط تحقق ناحية من **قوله** اما بحسب المادة الخ اعلم ان مقصود المصنف
 بالمغايرة بالمغايرة باعتبار المادة او باعتبار الباب والشارح رحمه الله اشار اليها
 اما بالمغايرة باعتبار الصورة فليس بمقصود لان كل مفعول مطلق مخاير للفعل

باعتبار السورة فلا يعم قوله وقد يكون بغيره **قوله** فخير اسم تفصيل الخ العلم
 ان الشراح جعل خيرا مقصودا بالتفصيل واراد ان يبين اعتبار مصدرية فقال في
 اسم تفصيل الخ يمكن ان ياقش بان المقصود بالتفصيل هو قد وما اخذ وفاو عا
 المصنف وهو قوله وقد يحذف الفعل اعم من ان يحذف الفعل فقط او يحذف الفعل
 مع المفعول المطلق وهذا من قبيل الثاني ويمكن دفع المناقشة بان الظم من هذه الجا
 ان يحذف الفعل بدون المفعول المطلق والشراح اراد ان يصح الكلام على ظاهره فقل
 تحير اسم تفصيل الخ لان المفعول المطلق في قوله وقد يحذف الفعل التام في المفعول
 المطلق على التقديرين اعم من ان يكون حقيقة او مجازا وبيان قوله ومصدرية
 باعتبار الموصوف ان الصفة والموصوف عبارتان عن شيء واحد هو فرد لكل من الموصوف
 والصفة فاذا كان كذلك فصح اطلاق المصدر على صفة المصدر مجازا **قوله** لا
 اسم التفصيل له حكم ما اضيف اليه وذلك لان اسم التفصيل اذا اضيف الى شيء
 ما يكون المفصل والمراد منه من جنس المضاف اليه ومن افراد منه فانه اذا كان كذلك
 فصح اطلاق المصدر على الخير للمضاف الى مقدم **قوله** اي جديع على البناء
 للمفعول **قوله** فانه لم يوجد الخ اعترض عليه بان هذا دليل لوضح جميع مقدماته
 لم ان يكون الافعال العاملة في المصادر التي وجب حذفها قياسا هي ومناسما
 لان هذا الدليل جار بيان قوله وهذا معنى وجوب الحذف من غير ان معنى وجوب الحذف
 ضرورة عدم التذكير وعدم جواز التذكير وبيان قوله وهذا معنى وجوب الحذف
 سماعا ثم وكيف لان الافعال المذكورة لا يلزم ان تكون مضافة وجوبا سماعا
 اجيب عنه بتغير الدليل بان الافعال العاملة في هذه المصادر لم توجد في كلامهم

ولم يحجز ذكرها سماءا فخذ فيها يعرف بها وهذا معنى وجوب الحذف سماءا **قوله**
 قيل عليه اي على المصنف او على الدليل **قوله** موضع ما وقع لا يقال ان جعل ما في
 ما وقع عبارة عن الموضع وتقدر بالماند وهو فيه اولى من تقدر بموضع وجعل ما
 في ما وقع عبارة عن مفعول مطلق لان في الاول حذف فضلة وفي الثاني حذف عمدة
 لاننا نقول حذف العمدة وان لزم على التقدير الثاني لكن ارجاع الضمير في وقع الى ما وقع
 على ما هو مقتضى ظاهر العبارة فكان الثاني اولى **قوله** لا يكون خبرا عنه بلا تاويل
 او مبالغة وانما قلنا بلا تاويل او مبالغة لان سيرا في قولنا ما انت الاسير امثلا ^{حاز}
 ان يكون خبرا عن انت بلا تاويله بمعنى السائر والمبالغة تكفي في رجل عدل لا يقا^ل
 ان يحتجنا في بيان موضع المفعول المطلق الذي وحجبه في فعله الناصب له والمفعول
 المطلق لا يكون خبرا عن شيء فلا يحتاج الى قوله لا يكون خبرا عنه بل يكون مؤ^{ها}
 لوقوع للمفعول المطلق خبرا عن شيء لاننا نقول المراد بالمفعول المطلق في هذا المقام ^{المصدر}
 الذي وقع مفعولا مطلقا في تركيب من التركيب ولا نأقول المراد بقوله لا يكون خبرا
 عنه وهو ان لا يصلح ان يكون خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة **قوله** وانما وصف الاسم
 اليه باعتبار عليه بان الشارح فسر ما في ما وقع بالمفعول المطلق فخرج سيرا في قولنا ما
 سيرا كما يسير تشديد بقوله ما وقع فلا يحتاج الى توصيف الاسم بقوله لا يكون خبرا
 عنه اجيب عنه بان الشارح وان فسر بالمفعول المطلق لكن اراد به المصدر الذي وقع
 مفعولا مطلقا في تركيب من التركيب فلم يخرج السير المذكور بقوله ما وقع فيحتاج المصدر
 الى توصيف المذكور **قوله** فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا لان للمفعول المطلق
 وان وقع مكررا لكن لم يقع في موضع الخبر على الاسم لان الاسم المقضي للخبر لم يوجد في هذا التركيب

بمعناه بالفارسية مشکسته مشد زمين مشکسته مشداني ايدي از شكسته مشداني قول
واما اورد من المثالين الخ يمكن ان يقال لا يراد المثالين وخيهان آخران احمد هان في ايراد
المثالين تنبيهها على ان الاسم الواقع فوقه لا ينقسم الى المفعول المطلق الذي حدث
وعليه معه والى المفعول المطلق الذي حدث في عامله فقط وتبينها ان في ايرادها
تنبيهها على ان الاسم المذكور ينقسم الى المفعول المطلق حقيقة والى المفعول المطلق مجازا
قوله ومنها الى قوله تفصيلا لا ثم مضمون جملة متقدمة اعترض عليها بيان كانه قوله
مناوذا لمفعول مطلق وحينئذ عامله قياسا وليس كل منهما تفصيلا لا ثم مضمون
جملة فلا يصح التمثيل بهذا الجواب بان المثالين مجزئهما لا كل واحد منهما واطلاق
المفعول المطلق على مجزئها صحيح لانه اسم جنيين واطلاق اسم الجنيين على القليل و
الكثير صحيح وبان قوله تفصيلا مضمون على نوع لا يقتضي روقع للتفصيل اعم من ان
يكون تشبه التمثيل او وقع مع انضمام امر آخر للتفصيل **قوله** والى المفعول المطلق
الخ كمال ان لا يراد كور في العبارة قبل مضمون الجملة فالاولى ان يعينه او لا لا يقول
ان معرفة المضاف من حيث انه مضاف موقوف على معرفة المضاف اليه فلم يرد اثنان الشارح
للمضاف اليه او لا **قوله** وتفصيل الامر بيان انواعه المحتملة اعترض عليه بانه يتبين
من خط العبارة ان المفعول المطلق لا وقع بيا بالامتناع من انه انما يشخصه او لا نوعه
والتي هي بعض انواعه او لا نوعه المحتملة عند التكلم بالتميز محتملة في بعض الامور لا
يكونه فعله الناصب له واجبا الحذف وليس الامر كذلك فالاولى ان يفسر الشارح قول
المراد بالتفصيل لا يراد بما يفيد في بعض الشرح من ان التفصيل لا ثم هو بيان افراد
الامر وهو اعم من ان يكون بيان جميع الاشخاص او بعضها او جميع الانواع او بعضها

او بعض الاشخاص ونكض الانواع واعلم من ان يكون تلك الافراد افراد في نفس الامر او
 باعتبار التكميل **قوله** اي لان يشبه به امر اخر لا يقال ان تقسيم قوله بقولنا لان يشبه
 المفعول المطلق بامر اخر وجعل المثال صوتا محذوفا جائزا لان تقدير قوله مسرور به
 فاذا له صوت اخر مسرور به فاذا له صوت يصير صوتا صوت حمار فلم يفسر لاننا نقول
 ان الظاهر من هذه العبارة ان يحذف الفعل بدون المفعول المطلق والشايع ان يقال
 كلام المص على ظاهره ففسره بقوله لان يشبه به امر اخر لان المفعول المطلق في قوله قد
 يحذف الفعل لتأنيده للمفعول المطلق على هذا التقدير ان كان يكون حقيقة او مجازا
 ويحذف وقامع الفعل **قوله** لان الزهد هو معنى العبادة او فعل ما هو خلاف الرغبة
قوله من صلات الشئ صوتا بمعنى الا انما قال هذا لان الصوت جاء بمعنى الذي هو
 ليس بمعنى المصدر وهو بالفارسية اوز والصوت بهذا المعنى لا يكون مفعولا مطلقا فلا
 يصح التمثيل به على هذا التقدير فلهذا قال من صلات الشئ بمعنى الا انما مثل هذه ^{عدة} القاء
 بمثالين لان الاول لفظ جاء بمعنى لفظ المصدر والثاني لم يجرى بمعنى المصدر لكن استعمل
 في معنى المصدر مجازا **قوله** لان مضمونه الاعتراف لانه في الاصل خبر ثم جعل في
 الفقهاء لانشاء الاعتراف **قوله** ولو لا اعتبار هذا اما متعلق بقوله انما يكون
 نفسه وذاته فيكون تقديره ولو ان تأكيد ما لا اعتبارا في انما يكون نفسه وذاته و
 لو تغير هذا المفعول المطلق موكدا باعتبار ما متعلق بقوله يعايره في تقديره ولو كان
 بالاعتبار او لو تغير بالاعتبار ومعنى الاول لا يكون امرا يعاير المفعول المطلق بالذات و
 لو كان هذا الامر يعايره بالاعتبار ومعنى الثاني لا يكون امرا يعايره ولو يعتبر المعاير
 بالاعتبار يعني ان هذا المفعول المطلق مع اعتبار المعاير الاعتيادية بين الموكد والموكد

لا يركب امرأته المفعول المطلق باعتبار اعتبار من على صفة الاحتمال بان عدم تأكيد هذا المفعول
المطلق اصل المعيار لا باعتبار المنوع لان المؤكد من حيث انه متضمن عليه لفظ الاعتراف بغير
المراد من حيث انه يقع من قوله له على الف درهم فلا يصح قوله لا امرأته وكذا لا اعتبار
على هذا الاحتمال المذكور **قوله** مضمون جملة والمراد بمضمون الجملة بهما ما يفهم
للمتأمل ولم يكن الجملة متضمنة له **قوله** لم يندفع متعلق بقوله بالكد اي ليس يصح هذا الخبر
قوله ولا يندف في تبيين هذه الآ ولقائل ان يقول لا حاجة في تبيين هذه القاعدة
من قصد الامانة لان كرتين في قوله تعالى ليس بمفعول مطلق حقيقة بل صفة المفعول المطلق
وهو رخصا ولا مانع في المفعول المطلق الحقيقي وقد يدفع هذا الجواب بانه يلزم من هذا الجواب
ان صفة المفعول المطلق المحذوف اذا وقع على صيغة التثنية وكان مستكرها لم يكن عاملا محذوفا
وليس الامر كذلك مع ان المصنف مخرج في شرحه بان المراد بالمفعول به ههنا اهم من ان
يكون حقيقة او مجازا من تامة التعريف وح كبر معناه ومنها ما وقع متعلق الذي هو مثل
لبنيك وسعديك **قوله** تكلف لان الظاهر من امثلة القاعدة ان لا تكون داخلية في
القاعدة ولان مثال هذه القاعدة لرجل داخل فيها لزم ان يكون مخالفا للقراء
السابقة ولا للرد بالمثالة ان كان من جميع الزجر لزم ان يكون وجوبا حذفي الاحاطل
من قوله على الامانة بالمفعول وعلى كون ذلك المفعول ضميرا مجازيا مستكرها مفردا
وهو **قوله** من لب بالمكان اي من لب في قوله من لب بالمكان **قوله** ولا
يقول رواية اي ولا يصح ان يقولوا في مرتبة بربان المرور واقع عليه فانه يقع ما قيل ان
من عدم الامانة لا يلزم عدم وقوع المرور عليه لموازنة الاطلاق والقول ان اطلق
وقال ان المرور واقع عليه **قوله** فانه لا يقال اي فانه لا يصح ان يقال **قوله**

والمفعول المطلق آه فيكون التعريف بان المفعول به اسم ما وقع عليه فعل الفاعل الذي
 كان معياره اعترض عليه بان التعريف ليس بما نع لانه يصدق على نباتا فيثبت انه
 نباتا وبان المراد بالمعايرة ان كان اعم من الحقيقي والاعتباري فيصدق التعريف على المفعول
 المطلق كله وان كان المراد بالمعايرة الحقيقي والتعريف ليس بما نع لانه لم يصدق على كراهته
 في كرهته كراهته اذ الموحضة بحيث وقع عليه فعل الفاعل مع انه مفعول به نظرا الى هذا
 الملاحظة **قوله** فخرج به مثل زيد آه لا يقال لا يخرج لانه يصدق على زيد في ضرب
 زيد انه اسم ما وقع عليه فعل الفاعل الحكمي الذي اعتبر اسناده اليه وكان ذلك الفعل
 معياره لا نقول ان المراد اذا كان بما ذكر الشارح اياه لفهم المعايرة بين الفاعل و
 بين ما وقع عليه فعل الفاعل ولهذا المعايرة المفهومة خرج زيد في ضرب زيد **قوله**
 فان زيدا آه فالاولى ان يقال فان زيدا قد تعلق به بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده
 الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم ليندفع ما قيل من انه يفهم من السابق هو تفسير وقوع
 فعل الفاعل عليه بتعلقه به بلا واسطة حرف ان قوله بلا واسطة حرف داخل في مفهوم
 قول المص هو ما وقع عليه فعل الفاعل ويفهم من قوله فان زيدا آه انه خارج عنه **قوله**
 متقدما اما حال عن ضمير يعمل واما حال عن ضميره والاول اولى لان الحال ما بين
 الفاعل او المفعول به وعلى التقدير الاول يكون الحال حالا عن الفاعل الحقيقي وعلى التقدير
 الثاني لا يكون حالا عن الفاعل الحقيقي ولا عن المفعول به الحقيقي بل يكون حالا عن المفعول
 به الحكمي وايضا قد تم قوله متقدما على قوله او متاخرا بزيادة **قوله** ومن
 يمكن ان يكون بالفارسية ان كسى را كه اكرام ميكني تو اكرام ميكني انكس **قوله** هذا اذا
 لم يكن اى المذكور هو تقديم المفعول به جواز او تقديمه وجوبا اذا لم يكن آه **قوله** من

ان يكون اسمك بالعلمانية اسمية ارسية است ايتك منع كنى توزيات را وفي هذا التركيب
 المحرر تقويم المفعول به لم يقله لان المصدرية اذا دخل على المضارع يصير في تاويل
 المصدر فيصير جانب الفعلية ضعيفا فلا يعمل فيما قبله فالحجج تقتضي عليه **قوله**
 ان جوب الخذف في باب الاعراض هو بالعلمانية اسمية تميزا بحدته مثاله اياك اياك اى الزم
 اياك اياك بالعلمانية اسمية ملازمة كنى يرا دت را يرا دت را **قوله** والمنصوب
 على المديح اى جوب الخذف في باب المنصوب على قصد الاهتمام بالمديح وهو كل اسم كان
 في الاصل صفة ثم غير ونصب بقدر يراعى لقصد الاهتمام بالمديح مثاله الحمد لله
 بالعلمانية اسمية مستور لا يشترط بقدر يراعى الحمد لله اعنى الحميد اعلم ان الحميد كان في الاصل
 صفة للفظ الله ثم غير ونصب لقصد الاهتمام بالمديح وحصول الاهتمام في هذا التغيير ان
 فيه تغيير للالف وفيه زيادة تنبيه وايضا السامع للاضغاء فيكون الاضغاء لا يامع كما
 ينبغي فيكون حصول مقصود المتكلم في ذهنه كما ينبغي في هذا التغيير فيسكون هذا التغيير
 للاهتمام بالمديح ولو اظهر الفعل الحمد وف لم يتبين انه في الاصل وصف ثم غير لانه لم يمتنع
 سورة الوصف على تقدير القول وفى اللفظ لم ينتقل ذهن السامع الى الله في الاصل وصف ثم غير
 واما على تقدير وجوب الخذف ففي التركيب في سورة الوصف فينتقل ذهن السامع الى الله
 في الاصل وصف ثم غير وفن هذا قول السامع او الذم او التخرم مثال الاول انا في زيد الفاعل
 الخبيث اى اعنى الخبيث والثاني مررت بزيد المسكين اى اعنى المسكين **قوله** بل الكثرة
 مباحثها الخ ان اريد به الكثرة مباحث مجموع الامور المذكورة فمن حيث انها مجموع
 فليس يمكن التفرقة لايتم لان المراد اترك احد الامور لايكون المذكورة وذكر احد الغير
 المذكورة مقامه يكون المباحث المذكورة كذا في النسبة الى الغير المذكورة وان اريد به

لكثرة مباحث كل من الأمور المذكورة بالنسبة إلى كل من الأمور الغير المذكورة منهم **قوله**
 أي ترك أم وأ نفسه المكان الواو للعطف يكون لازم معناه بالفارسية تترك يزوارين مرء وان كان
 بمعنى مع يكون لازم معناه بالفارسية كونه كونه دست را از ردن این مرد و زبانت را از نصبت
 كردن این مرد و از دشنام دادن این مرد **قوله** أو أهلا لأجانب هذا إشارة إلى جواز
 كون الأهل في هذا التركيب في مقابلة الأجانب أي الأقارب فيكون معناه على هذا التقدير ^{بالفارسية}
 آمدی تو خیشاوندان را و نامدی تو بیگهارا فيكون التثنية في أهل على هذا التقدير ^{عرضا}
 عن المضاعف إليه أي أهلك **قوله** وطئت سهلا من البلاد لأخربا بالفارسية كرفتي رحلي
 نرم را از شهرها بخای در شنت را **قوله** وهو للماضي بالاعتراض عليه بأن الألف واللام
 في قوله وهو المطلوب عبارة عن الاسم وعن الشيء وعلى التقدير الأول لا يكون التعريف جامعا
 لعدم صدقه على شيء من أفراد المعرف لكن الرجوع والطلب يكونان للفظ وأما على التقدير الثاني
 فلا يكون التعريف مانعا واجما مع الأول فلصدقه على ذات زيد في ما زيد مثلاً وأما الثاني ^{فليس}
 صدقه على شيء من أفراد المعرف لما ذكرناه أجيب عنه باختيار الشق الأول بأن النجاة الجزاء أحكام
 المعنى المطابق للفظ وباختيار الشق الثاني بأن المضاف محذوف بعد قوله وهما هو اسم المطاى
 هو اسم الذي طلب قبالة أو بعد قوله أقبال في أقباله أي أقبال صدر له **قوله** أو حكما وإن قلت
 إن أمثالاً باسماء ويا أجبال ويا أرض ليست بمبادئ حقيقة بل إطلاق المبادئ عليها بطريق
 المجاز فلا يصدق المعرف عليها لأن المعرف هو للمبادئ الحقيقة فوجب ترك قوله أو حكما ليصير
 التعريف مانعا أجيب عنه بأن قوله إن أمثالاً باسماء ويا أجبال ويا أرض ليست بمبادئ حقيقة
 هم وعلى تقدير التسليم فكلامنا في الفعل به الذي ويجوز أن عامله قياساً والتركيب المذكور
 من المغايل بها التي ويجوز أن عاملها قياساً فيكون للمبادئ المعرف في قول المصنف الثاني ^{بأن}

اعلم من ان يكون حقيقة او حكما ورد الجواب الواقع على تقدير التسليم بان مراد المصنف من قوله
 وجوب ان اربعة مواضع ليس محض الحاجة الى تنعيم النادى في قوله الثانى المبادئ من
 الحقيقى والحكى فيكون النادى الحقيقى معرفا **قوله** من له صلاحية النداء أى مر له
 صلاحية كونه مطا اقبال حقيقة فلا يلزم من هذا الدليل كون يا جبال يا ارض يا سما
 نادى حكما فى الاصطلاح لجواز ان يكون الشئ المطلوب الاقبالا حكما ويكون نادى حقيقة
 فى الاصطلاح كما ان الشئ يكون ما ينفذ به حكما ويكون لفظ الحقيقة **قوله** فهو فى
 حكم من يطلب اقباله أى من يطلب اقباله حقيقة **قوله** لمجرد التفعيل مر بالنداء سبية دند
 أى من **قوله** فخرج هذا التقيد وهو المطلوب اقباله **قوله** وفيه حكم أى فى اخرج المسمى
 التقيد للطلب اقباله وادخال مثل يا سما ويا ارض ويا جبال بتنعيم هذا القول من الحقيقة والحكم
 الحكم اولى عدم ادخال المد والتنعيم هذا القول وادخال مثل يا سما ويا ارض ويا جبال
قوله يقال امر من باب التفاعل معناه بالفارسية ميان **قوله** تفصيل للطلب أى طلبا
 لفظيا هذا الشارة الى ان قوله لفظا او تقديره لا يكون صفة للمفعول المطلق المختص وهذه
 احتمالات اخر لم يذكر السارح ومضى ان يكون تفصيلا للطلب بان يكون اللفظ لفظيا او تقديره
 وان يكون تفصيلا للناصب الثانى لفظيا او تقديره وان يكون تفصيلا للخرق وان يكون
 تفصيلا للاستعانة لفظية بان يكون الاستعانة لفظيا او تقديره بان يكون الاستعانة
 تقديره **قوله** والنادى بان يكون حالا من ضمير اقباله **قوله** ليس المراد بغير
 النداء ليس المراد بالضمير الثانى المتصا بالنادى عند المجرى مجزى النداء لسبب لا مسند القول
 آخر من عليه ان اردتم هذا القول ان متصا بالنادى مجزى النداء بطريق الجواز فليس
 واما وقع المخالفة بين سببويه والمبرد فمجرد ان الظان سببويه يجوز هذا الجواز فلا ينعى بيان

الفرق بين منادى سبويه والمندرج في انتصاب المنادى وان اردتم به ان انتصابه بحرف النون مستحب
فهم مع انه يلزم على البرد كل ساد مسند كل عامل عمل مثله ونحوه لان كثيرا من ساد مسند
لم يعمل اصلا **قوله** فعد سبويه جريا للجملة الخ اعلم ان المضاف في هذا التركيب اسم تشبيه
بالالف الساكنة من اللفظ دون الكتابة فقولاه اى الفعل والفاعل تفسيران للجزآن وقوله مقدر
خبر الجزآن **قوله** احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر اعلم ان قوله اى الفعل تفسيرا لـ
جزئى الجملة وقوله والفاعل مقدر كلام على حد لا من نعمة التفسير **قوله** لعلها بالنسبة
الى النصب اى لعلها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفعول معرفى ومستغاث بخلاف محل النصب
فانها ثلاثة واذا كانت قليلة يكون بالنسبة الى محل النصب بمنزلة الجزء من الكل والجزء مقدم والكل
ان يقدم فقدم او نقول واذا كانت قليلة يكون بالنسبة الى النصب غير شائع ومشهور فالاهتمام
بشأنه اولى واهم فقد مها على النصب قد تردد هذا الدليل بنوع آخر اى لعلها باعتبار المتحقق
والاستعمال واذا كانت قليلة يكون بالنسبة الى النصب غير شائع ومشهور فالاهتمام بشأ
اولى وقد مها على النصب **قوله** في غير صورة النداء واعا قال هذا لدفع الاعتراض الذى
يتوجه على ذلك الحكم على تقدير عدم ذكره في غير صورة النداء ويمكن تقريره بوجهة ثلاثة احوال
التي يلزم ان البناء على الاعراب اجمعا فى اسم واحد وثانيها انه يلزم ان يكون كل من الضمة والواو
والالف والياء فى المنادى المرفوع المعرفة وثالثها انه يلزم ان يكون المنادى المرفوع المعرفة لبناء
مرفوعا وهو باطل لان شيئا من المنادى لا يكون مرفوعا **قوله** او الفعل مسند عطفا بحسب
المعنى ان كانه يقال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى المجرور والمجرور فيكون معنى البناء
هكذا ويبنى المنادى على الضمة والالف والياء والى هو مرفوع جمالى الرفع واقع بها وقد نوب
على هذا الاحتمال لفظا ومعنى اما لفظا فلكون يرفع مسندا الى المجرور والمجرور غير مرفوعا

فلهذا حصل التصريح بأن المقصود بيان بناء المسمى للمعرفة الغير للشيء الثاني والجمع المذكور
 السالم بالقيمة والمسمى بالالف والجمع المذكور السالم بالواو وهو لا يحصل لأن المسمى للمعرفة الغير
 المسمى إذا جعل مبنيا على القيمة يصدق عليه أنه مبنى على ما يرفع به أي يبنى على الشيء الذي وقع
 الرفع به **قوله** وأرجاع الخ الالام في قوله لسوق الكلام لإم الصلة وكون هذا الاحتمال
 غير ملائم لسوق الكلام لأن الكلام مسوق لبيان المسمى لكن هذا الاحتمال محال ^{عن الشك}
 الذي في جمع الضمير إلى المسمى وأعرض عن محتمل هذا الاحتمال بأن المقصود
 لا يحصل لأن معنى العبارة على هذا الاحتمال هكذا أي يبنى المسمى
 على الشيء الذي يرفع الاسم به والمقصود بيان بناء المسمى للمعرفة الغير للشيء والجمع المذكور السالم
 بالقيمة والمسمى بالالف والجمع المذكور السالم بالواو وهو لا يحصل لأن المسمى للمعرفة الغير
 المسمى إذا جعل مبنيا بالقيمة يصدق عليه أنه مبنى للمسمى على ما يرفع الاسم به **قوله**
 وكونه لى كون المسمى **قوله** وذلك لأن يابن الخ وذلك إشارة إلى قوله وقوعه
 مع الكان لاسمية التشابه الخ أو إلى مجزعه قوله وقوعه وقوله كونه مشاهداً ويل المذكر
قوله أما قلنا ذلك أي وأما قلنا التشابه لفظاً ومعنى بكاف الخطاب الخرفية **قوله**
 لأن الاسم لا يبنى الخ لا يقال هذا المحصر بطلان الاسم يبنى لعدم كونه مركباً مع الله غير مشابه
 بالفعل والحرف على مذهبه المسمى لا نقول أن المراد بالاسم الاسم الذي يركب مع الغير أو نقول
 أن المحصر ضاف يبنى لأن الاسم لا يبنى التشابه الحرف التشابه الاسم للمبنى **قوله** إذا
 على المستغنى أي على المستغنى به لأن المسمى قد يكون مستغنياً به ولا يكون مستغنياً عنه
 به ثم يقال مستغنياً إذا كان اللفظ قد يكون مشتركاً فيه ولا يكون مشتركاً فيه وقيل
 مشتركاً **قوله** مجزئاً الزيد هذا متبادر مستغنى والمستغنى له محذوف وفي أي باليد

للضعيف والالامان متعلقان يا مرام واحد وهو اجنب معناه بالقارسية مخصوص كذا في مرام برار

زيد بخواندن و بجان شيدان از جهت اينكه بفر يا دهر شي توان من مزيل ضعيف **قوله** يا مرام

تقدريه يا قوم المظالم مقبلة اذ عوكر بهذا الضعيف لتظهر واقعيه وتغيب اياه وقرنا بتعويض من

الاغاثه وهو بالفارسيه بفر يا دهر سعيد قدا توفيق بان الشراح رحمه الله وورد بدل هذا المثل

مثلا آخر كان اول لان الذهن يتبادر الى كونه مستغاثا له على تقدير فتح الالام ولا يتبادر

الى كونه مستغاثا **قوله** وان عطفت الخ لان مخاطب اجعل ان يجعل المجموع معطوف فاعلى

المجموع وجعل غير واستغاثا له على تقدير كسر الالام بلبس قلايد يعين فتحها الماد بلبس

المستغاث بالمستغاث له عند مخاطب **قوله** على ما هو الاصل فيه اي على الحرب او الهجرة الذ

هو الاصل في المبادئ المستغاث بالالام هذا اذا اريدنا بقوله انما اعرب المنادي انه انما اعطى الماد

اعرابا وانما اذا اريد به انه انما جعل المادى معز يا فيكون معناه بناء على المعريه التي هو الاصل

في المنادي لانه في الاصل معرب منصوب والبناء عارض او بناء على الجرورية التي هي الاصل في

المنادي المستغاث بالالام لان الالام الحارة **قوله** نحو الماء فكانك قد ابهرت ماء

فاجبتك فتنازله فتقول له تعالى حتى تراك فانك عجب الشبان ولا يعرفك كل احد هكذا قال

الشيخ عبد القاهر وفسر على هذا معنى قوله يا للذي واهي وقين بنوع آخر وهو ان هذا العجب

من عظم الدواهي ومن كثرة الماء ويكون دعاء الماء كأنك ترى منه ما يعجبك فيقول تعالى

يا ماء وهذا اوفيك حتى ترى فانك عجب الشبان ولا يعرفك كل احد في هذا الوضع وفسر على

معنى قوله يا للذي واهي **قوله** يا للذي لاقتلنيك معناه اخضك بالدعاء يا زيد

لاقتلنيك **قوله** كان المهاد الخ اعلم ان ضمير يحضر وضمير منه وضمير خصوصيه راجع الى المهاد

من المهاد وضمير فينقم وضمير ويسير راجع الى المهاد فيكون معنى قوله يا للذي لاقتلنيك

يا للذي لاقتلنيك وضمير فينقم وضمير ويسير راجع الى المهاد فيكون معنى قوله يا للذي لاقتلنيك

على هذا التقدير استغثت بك يا زيد من المخصصة لاقتلاكك ولحققت المخصصة لاقتلاكك وقيل
 في جعل الاسم للاستغثة لا تحلف **قوله** وكان النسيب الخ فتقوله فيقتضي من القضاء او من
 الانشاء وضيمه راجع الى المتبعت فيكون معنى قوله هم بالماء على هذا التقدير استغثت بك يا
 ماء منك اغثنى والحضرة لاقتضى منك الشجر واخلف من القبح فيكون المستغاث والمستغاث له
 شيئا ولينما وهو الماء **قوله** يا قوم ايا صلا اعجب الماء معناه ادعوكم يا قوم يا اهل الماء
 لينظروا فيه ويعجبوا منه وقيل على هذا معنى قوله هم يا قوم للذي راجع الى **قوله** انشاء ما يقتضي
 وهو بيان المستغاث بالمستغاث له او وقع مداخل الاسم موقع الكاف **قوله** لاقتضا
 الالف فتح ما قبلها لا يقال هذا الدليل لا يثبت للذي لم يوازن يقتضي الف فتح ما قبلها وكان الاسم
 الذي لم يجر الالف مع ما قبل جاء العصالا فنقول ان هذا الدليل ليس دليلا على كون النادى
 مبنيا بل دليلا على كون مبنيا على الفتح او لا نقول ان هذا الدليل دليل على كون النادى مبنيا على
 الفتح لكن بعض مقدماته مطوية فقد يرد ان النادى المفرد المعرفة التي لم يجر باخره الف لا يستغ
 مشابهة لكاف المعرفة التي في ذلك مشابهة مؤنثة للبناء ولاقتضا الالف فتح ما قبلها وكل اسم
 كذلك فهو مبنى على الفتح فتبين ان هذا النادى مبنى على الفتح **قوله** لان الاسم يقتضي
 الخ انه اردتم به ان الاسم يقتضي الجر القلي فتم وان اردتم به ان الاسم يقتضي الجر المم من ان يكون
 او تعدى يرأسه لكن قولكم فين اثرهما فانهم **قوله** او تعدى او انما يقتضي او اتحادا لا النادى
 المفرد المعرفة والمستغاث ايضا منصوب بخلافه فائدة في قوله ما سراجا **قوله** وما
 غيرا مغير عن حاله فقولنا ما نافية وغير فعل ماض وضيمه المنصوب راجع الى ما في قوله ما سراجا
 وضيمه حاله ايضا راجع الى ما وقوله مغير فاعل والمراد بالحال هم النسيب الغير في النادى
 المفرد المعرفة هو المشابهة وفي المستغاث باللام هو الاسم لانه يقتضي الفتح **قوله**

أو شبه مضاف أي أمّا لا يكون مفردا بان يكون شبه مضاف فهذا القسم قسم ثان **قوله**
 وهذا توقفت لنصب رجلا فيكون معنى قوله يارحلا مقولا لغير معين أنه يقال يارحلا بالف حال
 كون لفظ رجلا مع قطع النظر عن نصبه ومقولا لغير معين **قوله** لا تقيد له أي لا يقيد رجل بهذا
 القيد فيكون معنى قوله يارحلا مقولا لغير معين بأنه يقال يارحلا بالنصب حال كون رجلا الذي
 هو بالنصب مقولا لغير معين يفهم منه أن رجلا بالنصب يارحلا جاز أن يكون مقولا لمعين و
 لغير معين وكان قوله لغير معين قيد الاحتراز **قوله** يا حسنا وجهه ظرفا قال قدس
 سره في الحاشية وإنما قيد بالظرف ليعلم أن كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد
 به معين يقال يا حسنا وجهه الظرف **قوله** أذ حيث ذلك لتعديل وحيث للظرف **قوله**
 هذه البشارة يعني نفس ياطال العاجل اعلم من أن يراد به معين أو غير معين وباعتبار الإرادة
 بها معينا يكون مثالا للقسم الثاني وباعتبار الإرادة بها غير معين يكون مثالا للقسم الرابع **قوله**
 لم يدخل متعلق بقوله إنما جعلنا **قوله** ولم يحرج عطف على قوله لم يحرج في قوله لما لم يحرج أي لما
 لم يحرج فيما هو الخ وهذا المعطوف والمعطوف عليه لف وصرح عطف على قوله فصل وهذا المعطوف
 عليه نشر على ترتيب لفظه **قوله** وقد يحرج هذا من التجري لا من الجواز **قوله** وكان من
 المشبهة بمن الأفعال الناقصة **قوله** على تقدير مباشر حرف النداء المباشرة بمعنى المقادير
قوله المقدم على الخليل أي المقدم باعتبار الزمان لا باعتبار الرتبة **قوله** والابن
 المبشر الخ قيل عليه بأن الأمر على العكس ولي لأن اللام في المعرفة باللام الذي جاز نزعه
 للتعريف فلم يحرج اجتماع حرف النداء معه وأما اللام الذي لا يحرج ونزعه فلا يكون للتعريف فيجوز
 اجتماع حرف النداء معه فيكون مبنيا مستقلا **قوله** لأنه إذا وقت الخ اعترض عليه
 بأن هذا الدليل لو صح بجميع مقدماته لزم أن يكون توابع المنادى المبني على ما يرفع به إذا كانت

معاودة التسمية لفظية أو شبيهة متعاقبة منسوبة لأن كلاهما إذا وقع متساويان في نفسه إذا
 وقع توافق أول لا حرف التثنية أو مباشرة والادوم بإبراهيم فكذا المأثور **قوله** في معنى
 الخ أي ولا يسمى المعطوف بحرف الجمع دخول يا عليه متصفا بالإنسان في الحقيقة **قوله**
 لأنه لا يتبع الخ أي لأنه لا يقع حصوله على الساق بالإنسان الحقيقية ويحتاج دخوله على المعطوف
 لذلك لا يسمى المعطوف بالمذكور متصفا بالإنسان الحقيقية **قوله** غير متساويين حال
 الأول والثاني لأنهما ليسا في معنى واحد في معنى واحد وكلاهما متساويان في معنى واحد **قوله**
 فخر غير الثاني أي غير الثاني أو ملحوق بالثاني في التعبير راجع إلى الثاني باعتبار كونه عبارة
 عن حرف وحيث الثاني في مقابلة مثله **قوله** أو ملحوق بها المقدير وتفسيره على التقديرين
 إما أن يكون معنى العبارة والعلم الموضوع بمادة ذلك اللفظ أعظم من أن يكون مجرد داعي الثاني
 أو ملحوقا بها **قوله** لا تدخل واسطة الخ والمراد بالواسطة إيمان أن يكون صفة بيان
 خبر حقيقة فإما كان الأول فكونه متبادرا إلى الفهم مستمرا وكان الثاني يليه خبر بيان الحكم
 في مثل بيان أن الثاني ابن عمر والادوم يبط بالمعنى مثله **قوله** أي الذي لا يدين الخ
 وأدب الله لفظا لا لأنه يفهم من ظاهر عبارة المتن أن هذا المعنى بالادوم أمره بقول العظماء
 بأنها الزيادة المأخوذة من غير ذلك والمقيم من هذه العبارة تعليم المبتدئ طريق هذا
 المعنى بالادوم والملائمة به عبارة الشارح لا ظاهر عبارة المصنف **قوله** وهذا بمنزلة المستثنى
 عن قاعدة الخ فيكون المعنى على هذا التقدير وتوابع المنادى المبني للمفرد من التأكيد والصفة
 التي هي غير صفة المنادى للمفهوم والمعنى بالادوم ويمكن أن يراد بالتوابع في قوله وتوابع الثاني
 التوابع التي لم تكن مقصودة بالتأنيذ وأن يراد بالمنادى الذي كان مقصودا وعلى التقديرين
 لم يكن الصفة المذكورة بمنزلة المستثنى بالتقديرين المفهومين من ظاهر عبارة المتن **قوله**

وجزار الرحمن مما التحمل على اللفظ والحمل على المحل **قوله** بناء على قاعدة أى بناء على اعتق
تجزئة الجمل حرف النداء مع اللاحق في لفظ الله **قوله** ولعدم جريان متعلق بقوله حكوا **قوله**
من اجلك يا الله الذى يمتد قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى بالمفارقة حيث عشت حوت أى أنك
خوارسا حتى توجد من احوال أنك معك كذا تودر على كذا داردة توصل را اذن فقول
عنى متعلق بقوله بخيلة على تعين معنى الامسك فيه **قوله** لان لامها التمهيد دليل على
عدم جريان هذه القاعدة فى القى فى قولهم من اجلك باللى **قوله** تركيب تكرر فيه التمهيد
مؤددا متعلق بقوله المنادى المفرد المعرفة ولما متعلق بقوله تكرر من حيث انه مسند الى
قبوله المنادى المفرد المعرفة والم يكن الى الاذى للثال المذكور منادى مفرد معرفة حقيقة بل كان
مضافا عند سيبويه وعند المبرد بل كان مفرد معرفة صورة عندهما حكما يكون تكرار الصورة
على احتمال ويكرن المنادى منادى مفرد معرفة على احتمال آخر **قوله** والسير فى ارجان
الفتح مكان النصب الذى اجازة المبرد وسيبويه اعلم ان يتم الاول عند السيبويه
والمراد منادى مضاف حقيقة ومفرد معرفة ضرورة وعند السيل فى منادى مفرد معرفة حقيقة
وصورة فلهذا لم يجعل منصوبا بل جعل مفتوحا لاتباع النصب الثانى **قوله** ان يكون فى الاصل
ياتيم بالضم لانه مفرد معرفة حقيقة وصورة عند السيل **قوله** كما فى يزيد ابن عمر واى كما
فى زيد ابن عمرو فى قولنا يا زيد ابن عمرو **قوله** وهذان الوجهان اى اسقاط الياء الكفاء
بالكسرة وقلب الياء الفا **قوله** ليتخلص اى ليتخلص التكلم عن النداء حال كونه متوجها الى
المقصود **قوله** فحذف يا غلا محى قوله يا غلا محى مفعول ملام يسم فاعله والعامل
فيه حذف على البناء المجهول **قوله** وهما اى هذان الوجهان اى اسقاط الياء الكفاء
بالكسرة وقلب الياء الفا **قوله** لمناسبة الياء يعنى ان الكسرة حركة مناسبة للحرف

المبدل منه فيكون في المبدل شائبة من المبدل منه **قوله** لا بالنظر إلى الابن أيضا
 يعني بان هذا الاختصاص كما يكون بالنظر إلى الام والعلم لا يكون بالنظر إلى الابن اى لا يكون
 هذا الاختصاص بالنظر إلى مجرد ما احبهما الام في المثال الاول والعلم في المثال الثاني
 وانما هو الام والابن كما جامع قوتهم بنت ام فثبت علم الروح الاربية والثاني باطل والمقدم
 مثله **قوله** لا كبرية الاستعمال كانه من كل من المعطوف والمعطوف عليه دليل على كونه
 كبرية الاستعمال كبرية الاستعمال بالنسبة الى باب غلام **قوله** وما كان من خصا
 لالح اعين عليه بان كون الترخيم من خصائص المنادى باطل لا تدعي جاز في غيره كما اشار المنادى
 اليه بقوله في غير ضرورة **قوله** اى مجرد التحفيف لا لغيره اخرى فان قيل بل هو هذا العيا
 وبيد قوله فان دعيت اليه ضرورة فالطريق الاول يتألف لانه يقتضى وقوع الترخيم في الثاني
 لا لغيره ضرورة التسمية التي هي غير مجرد التحفيف وهذه العبارة يقتضى عدم وقوع الضرر
 على الترخيم قلنا معنى قوله لمجرد التحفيف ان مجرد التحفيف لو كان علة الترخيم لفتح لكل
 للوضع الذي رخم اخر المنادى للضرورة صلح الترخيم فيه لمجرد التحفيف مع قطع النظر عن الضرر
قوله اى شرط ترخم المنادى على التقدير الاول ثم يفهم من ظاهر العبارة ان ارجاع فحين
 شرطه الى الترخيم المطلق على التقدير الاول ولا ترخم المنادى على التقدير الثاني غير جائز
 ليس كما يمكن ان لا اوجاعه اليها على كل من التقديرين **قوله** ولا يادته على
 الثلاثة لم يلزم بقول الاسم الخ اى غير الاسم عن اقل اربعة العرب وهو كونه على ثلاثة احرف
 ولما عرفت في هذا وفيه شاذ لا جوابه **قوله** ولم يبالوا بغيره ثبته بضم التاء
 ومعنى لم يبالوا بالالف سمي بالكذا سمانه عريان ومعنى ثبته بالالف سمي كروية وجماعة
قوله فان الباء والياء فهما اى فان الباء في ثمانية والياء في مائة **قوله**

من الوسامة أي الحسن أي من الوسامة التي بمعنى الحسن يعني الحمار وسكون السين وهو الفان

خبري **قوله** من باب غمار يتشد يد الميم والمراد به كل اسم كان في آخره حرف صحيح قبله

مدة **قوله** في تخليص الصحيح في الأصل أو في صفة اجراء الاعراب عليه **قوله** حركة

ما قبلها الخ فخرج بنونور وعليق وهو بيت يتعلق بالشجر **قوله** لان غوثون جمع شجرة

يعني الشاء وهي بالفارسية كروه ازگو سفند **قوله** وقلون جمع قلة وهي الخشبة

الصدفة التي يشبهها الصنيان بتشبه كبيرة اخرى **قوله** للبلاد المثل السائر أي

المشهور بالقرص عليه بان اخر المادى اذا كان حرفا صحيحا غير اصل قبله مدة اصلية

من ثم حرف واحد في المثل السابق **قوله** ولبت عن القفا قال ورس سره القفا صغار

الغنم انتهى قال في الصراح فقد بفتحتين نوعي ازگو سفند كوتاه دست وياي زشت روي

قوله ويعلم من بيان الخ وانما قل هذا اشارة الى ان المراد بقول المصنف ان كان مركبا انه كان

غير اضافي وغير جملة **قوله** في التقيج بالفارسية ديرة خور دن **قوله** والمولى

بالفارسية غدا **قوله** ممتاز اما حال او ميم **قوله** اي مثل حكم وانما زيد

لفظ المثل ليفتح الجمل **قوله** اذ التيم اصلها الضم يعني ان الميم في الاصل بالضم

قوله مخاطبين اثنين وانما قال اثنين ليدفع القاري مخاطبين بكسر الهمزة **قوله**

من قسم اللين كوي المتعجم عليه عند الخ انما قال هذا لا يتفق الحكم مثل انجستاه وواصينتا

وواو ولام **قوله** والتقيج عليه اي العذر والنادب معرفة في التقيج عليه **قوله** و

يعرف به فعل محمول عطف على المتعلل اي اذما اشتهر بهذا اللفظ بنون وبخاص يعرف هذا

اللين وبهذا اللفظ **قوله** وحكي في نسخ الخ اعلم ان الحاق الالف بآخر صفة اللين قد

في المثال على تقدير كون الالف في جملة مشددة احد هما ياء التشبيه واما ياء التكلم المضان

اية واما اذا كانت متخفة فلا يكون الحاق الالف باخر الصغرة بل يكون باخر المضاف اليه فلا يكون
 هذا المثال مقبولين **قوله** لان ندائه لم يكن اعتراض عليه بالكم ان اردتم بقولكم
 ندائه لم يكن الخ ان نداء اسم الجنس كثير في نفس الامر لكن لم يكن مبتدأ كثر في هذا العلم فسلم
 لكن قولكم فلو حذف حرف النداء لم يسقط الذم الى انه منادى ممنوع وان اردتم
 ان نداء باسم الجنس لم يكن في نفس الامر ممنوع واعتبر ايضا بان هذا الدليل لو صح
 يجمع مقدما له لزم عدم جواز حذف حرف النداء اذا كان مقارنا مع اي اذا وصف بدى
 الاسم او بالموصوف بعدى الاسم واذا كان مقارنا مع المضاف الى معنى معرفة كانت او كثر و
 اذا كان مقارنا مع الموصولات لجران الدليل واللازم باطل فكذلك المبنى وم **قوله**
 لانه كاسم الجنس في الالهام هذا الدليل لو صح يجمع مقدما له لزم عدم جواز حذف
 حرف النداء اذا كان مقارنا مع الموصولات لجران الدليل واللازم باطل فكذلك المبنى وم **قوله**
 والمدعى فينا فيه ان اراد به ان الحذف بلا قائم مقامه فينا فيه فسلم لكن الدليل لا يثبت
 المدعى وان اراد به ان الحذف اعم من ان يكون مع قائم مقامه او بلا قائم مقامه فينا
 ففسخ **قوله** سواء كان اى سواء كان جواز الحذف **قوله** والمضاف الى معنى
 عطف على قوله العلم اى فبقى على هذا من المعارف التى يحذف فيها حذف حرف النداء **قوله**
 والموصولات عطف على قوله العلم على مدحى على قوله المضاف الى معنى معرفة كانت من حيث
قوله شذوذ اى حذف ابتداء **قوله** وفي اقتدام من اقتدى يقتدى
قوله قيل هو رقيقة بالفارسية افسون **قوله** اطرق كرا المرق كرا النعامة
 فى القرى الاطراق جاموس بوزن چشم خرميش كبدن وسر خر وكردن الكروان
 طائر طويل النطق **قوله** فلا تخلى بالفارسية كداسته نعى مشوى تو هذا اذا كان

يا شيخ خلاص في شئ من هذا اذا كان مغلوبا **قوله** كل اسم بعد الخ اعلم ان لفظة
 كل ههنا اليم في موقعه لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا الافراد وبالافراد
 المحدود بالحقيقة بما اظهر عامله على شريطة التفسير والمحدود كل هو اسم بعد فعل
 او شبهة مشتغل عنه بضمير الخ لكن لما دخل عليه كل افاد المحدود المحدود
 على كل احد فيكون ما هنا وبطل عدم انحصار المحدود وفيها عدم ذكر غير ما فيكون جامعا
 فيحصل حد جامع ومما ينع ويكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه وقول المصنفه ^{مستعمل}
 بالاستعمال بتضمن معنى الفراغ كما يقع من عبارة الشارح وهي قوله وحاصله الخ او
 الاستعمال بمعنى الاعراض في حاجة لا يكتبها التضمن **قوله** بسبب ذلك الاستعمال
 لا بسبب آخري يعني بسبب الفراغ لا يكون الا ذلك الاستعمال **قوله** لوسط التسليط بالغا
 بركا شئت **قوله** يناسبه بالترادف او اللزوم ولو قال يناسبه بالترادف او اللزوم
 او ان يكون معنى الفعل او شبهة بالنسبة اليه معنى مجازيا كان اولى **قوله** ^{الفراغ} ^{والتقدير}
 عن العمل الى آخره اعرض عليه بان هذا القيد يخرج ايضا عن زيدا ضربة فان المانع من عمل
 ضربه في زيد ليس مجرد اشتغال بضمير فان عمل الفعل المقيد ونسبه اليه ايضا مانع **قوله**
 وفيه اياه عطف تفسيرى لقوله عمل معنى ابتداء **قوله** وههنا صور اربع قيل وههنا
 صور خمس الاربعة هي المذكورة في الشرح واشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل
 يكون معناه بالنسبة اليه مجازيا **قوله** ويجوز في الاسم المذكور اى في الاسم الواقع
 في مكان الاختار على شريطة التفسير لا في الاسم الذي بعد فعل او شبهة مشتغل
 عنه بضمير او متعلقة لوسط عليه هو او مناسبه لنسبه لان في ذلك الاشياء لا يجوز
 ان النسب **قوله** ويرجح مجهول ضمير راجع الى الرفع **قوله** ويرجح الرفع بسبب ^{مسته}

عن المتن فقره يرفع حرمان التسمية وهو ما يحتمل ما وقعوا عليه وعلى التقدير الاول يكون البناء
في قوله ثلثا منه السبيل على التقدير الثاني يكون قوله الرفع معقولا والبناء الذي كونا ا
ومن قوله فاعل قوله مع اما ان يدعى اي منع ان قرينة الرفع كذا **قوله** اذ
عاملة في الصانع ولا يدعى معرطا الصنع في الفعل ويمكن جعل كل من الجوف والعضو
عليه ذم لئلا يراسه **قوله** فمضى مرفوع وقوع الخ المرفوع تفسير لما في قوله ما قيل الا
والمراد بالتركيب اي وجمعا بالنسب الاسم المذكور في تركيب وقوع الاسم المذكور قبل الا
قوله المذكور حيث هو مفسر في هذه الحال الخ اي المذكور في التباس ما هو مفسر في حال
النسب من حيث هو مفسر في هذه الحال اي في حال النسب بل خوف التباس هو مفسر
في حال النسب من حيث هو خير في حال الرفع فمضى عبارة التسميه كذا عتد خوف التباس
المفسر من حيث هو خير في حال الرفع بالصحة وهذا التحقيق ان يقع ما ذكره من ظاهر
عبارة التسميه هو كون ما هو خوف التباسه بالصحة في حال الرفع مستقلا بالمفسرة في هذه
الحال **قوله** فالالتباس ما هو اي فالالتباس على تقدير الرفع انما هو من خبرية
قوله لا يمتد بوصف التفسير اي لا يمتد ما هو مفسر على تقدير التفسير من التفسير
وبين حقيقة **قوله** فان التركيب وهو قوله قال انا كل شئ خلقناه بقدر لا يحتمل
كون خلقناه مفسرا وكونه حقيقة معال ان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب الاول
ان نفسا لا يحتمل الثاني **قوله** ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه الخ فان قيل نعم منه
ان الاسم المذكور لو رفع وجعل خلقناه خبرا يكون المعنى معاني المعنى الذي هو على تقدير
جعل خلقناه حقيقة لكل شئ وليس الامر كذلك لان المراد بالشيء لما المعنى الذي هو المشهور
بغير الحكماء وهو ان يعبر عنه وهذا المعنى يتناول المعدومات والواجبات اما المعنى الذي هو

المشهور بين اهل السنة وهذا المعنى يختص بالوجود وعلى التقديرين فلا بد من تخصيص
 الشيء بالخلق والا لزم نسخ الحكم اما على التقدير الاول فلهذا حتى المتعدي فيه واما على
 التقدير الثاني فلهذا حتى الواجب صفاته فيه وانما يخص الخلق بالمعنى المقوم على تقدير الرفع فيكون مقبولا
 سواء جعل قبل خلقه خيرا او صفة فلم يكن المعنى على تقدير التجربة معانير الله على
 تقدير الوصفية لان المعنى على تقدير التخصيص وجعل خلقه صفة كل مخلوق مختل^ق
 لنا بقدر فلم يصح قوله مع مخالفة المعنى المقصود قلنا ولئن سلم قوله وعلى التقديرين
 فلا بد من تخصيص الشيء بالخلق ولكن قوله لان المعنى على تقدير التخصيص وجعل
 خلقه صفة الى آخره ثم بل المعنى كل مخلوق لنا بقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم
 من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقه صفة
 لم يتحمل المقصود لا يقال ان خرق ليس المفسر بالصفة في الآية المذكرة بل على تقدير
 الرفع لم يرجح النص على تقدير النصيب لزم كون الواجب وصفاته مخلوقا لله ويلزم من
 كون صفات الواجب مخلوقة له كونه محلا للحوادث وهما من كان للرفع لا نقول ان اردتم
 ان لزوم الامرين المذكورين على تقدير النصيب يكون الاعلى تقدير عدم تخصيص الشيء بالخلق
 او بما سوى الواجب صفاته لم يقيد عليكم لانها يلزم ان على تقدير الرفع ايضا وان اردتم ان
 لزومهما على تقدير النصيب يكون على تقدير تخصيصه باحد الامرين المذكورين فلا نسلم
قوله فانه يوم كون الخ اي فانه يوم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى
 وهو غير صحيح اعترض عليه بان بطلانه مما لان الواجب صفاته من الاشياء الموجودة مع انه
 غير مخلوق لله تعالى اجيب عنه بان قوله كما هو من هذا المعنى الخ قيد لقوله بعض الاشياء
 الموجودة اي فانه يوم كون بعض الاشياء الموجودة كما هو من هذا المعنى الخ في الافعال لا
 ختامية

للعباد غير مخلوقه لله تعالى **قوله** ولا لم يصح العطف على الصغرى أى وان لم يكن قبل
 عند اولى الدار ونحو ذلك مقدرا على هذا التركيب لم يصح العطف على الصغرى **قوله**
 لعدم الصغرى أى لعدم الرابا وقد عرفت ان الرابا لازم في التحذير اذا كان محليا وفيما نحن فيه اذا
 عملت الجملة على الصغرى يصيد للجملة خبرا **قوله** ولما هذا باعتبار المتبقي الخ فوشر
 بان هذا التفسير لا ينافي سلامة عن المجتزآت **قوله** فانه وان صدق الخ أى
 فان زيد من حيث انه وقع قبل قوله ذهب به مع قطع النظر عن الاعراب **قوله** فيكون
 تقديره زيد لا دلى أى حاله يكون تقديره لا بد من زيد للذهب به بالفارسية ما ليس
 استريد رابره مستند زيدا وهذا المعنى لازم لعق ذهب به **قوله** الرابا تحلوا
 لاخرجه أى الى ان تكفوا **قوله** مرتبط بمعنى الشرط مرتبط بمد قوله بمعنى الشرط
قوله دلالة على سببية الجزاء ولا معنى بالاحتياط الا اعتبار الدلالة **قوله** لا
 تسليط الفعل المذكور بعد الخ وفيه بحث لان امتناع تسليط الفعل المذكور بعد الخ على ما قلنا
 لا يستلزم تعيين الرفع في الاسم المذكور وانما يستلزم تعيين الرفع اذا كان تسليط اليا
 ايضا يتعلوهم **قوله** او الزامية مستندة عند من المضاف لراد ان المستند به المحقق
 هو المضاف والمجاذون واقف المضاف اليه مقامه سمي مبتدأ بطريق المجاز **قوله** الرابا
 من تلك الخ قيل ان قوله التحذير لم يكن محمولا على قوله الرابع من تلك الخ يجب بان مجموع
 حذف ناصب المفعول به صفة للتحذير وان كان الوجوب صفة للتحذير والحد من حيثها
 فيكون التحذير موصوفا بمخرج وجوب حذف ناصب المفعول به ونحوه وموصوفا فيكون محمولا
 عليه وبان المحمول حذف أى الرابع من تلك الخ وجوب حذف ناصب المفعول به
 موصوفا بوقوع المفعول به فيه التحذير **قوله** لتقيق الوقت عن ذكره اعين من عليه بان

الشاحر به جعل ضمير اليمين فكذلك توجيه الحذف وهو خلاف ما يفهم من علم المعاني وهو كونه
كذلك من جهة الحذف وبأنه لو كان نكتة متوجهة للحذف لزم أن يكون نكتة متوجهة لحذف المبتدأ

في قولنا غزال في وقت الرضيق تقديره هذا غزال واللازم باطل فكذا المطلوب **قوله**

وهو في اللغة تجزئ شئ أي كل من التعريف والتبعية معنى التحذير لا مجزئهما وفي إرجاع الضمير

إلى الجوز استخدام لأن المراد بالتحذير في قوله الرابع التحذير بالمعنى الاصطلاحي وفي مذهب إرجاع

الضمير ما لفظه أو معناه اللغوي **قوله** بالمفعولية فأن هذا القول غير ظاهر لأن الاسم

عمل فيه التخصيص لا التقدير ولم يكن هذا الاسم تحذيرا غير **قوله** أي حذرا الخ أعلم

أن قول المصنف يحتمل أن يكون خلافاً مع كون العامل العمل الذي حل عليه قول المصنف

ويحتمل أن يكون مفعولاً له وكان العامل فيه لفظ تقدير في قوله بتقدير أتق **قوله** فأولت

فعل هذا الخ لأن صفة الشئ بخبرة أو معطوفاً عليهما إذا كان جملة فلا بد من ضمير فقول المصنف أو

ذكر المحذّر منه جملة معطوفة على جملة أخرى هو ذكر أو حذر المفعول الذي هو صفة لقول المصنف

فلا بد من ضمير **قوله** قلنا نعم الخ تقديره أنه نعم لا بد من ضمير إذا لم يكن العائد غير الضمير

لأن الموضع في المعطوف المظهر موضع المضمرة هو كما في قوله تعالى الحاقة الخ **قوله**

إذا تقدير الكلام الخ هذا دليل على وضع المظهر في موضع المضمرة أي تقدير الكلام أو معمول بتقدير

أتق ذكر مكرراً لأن الموضع المظهر الذي هو لفظ المحذّر منه موضع الضمير العائد إلى المفعول فيكون

قوله ذكر المحذّر منه صفة لقوله معمول أي أو معمول ذكر المحذّر منه مكرراً **قوله**

أشار الخ هذا دليل على وضع المظهر موضع المضمرة أي لاجل الإشارة إلى المعمول في هذا

محذّر منه لا محذّر **قوله** بعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك يعني أن كلامه

معنى قوله إياك والأسد لا مجزئ عما وقص على هذا قوله وبعد نفسك **قوله** وعلى

التقديرين الخ لما على التقدير الأول وهو كون معانيهما بعد نفسك من الاسد وبعد نفسك من
 حذف الارب فقط واما على التقدير الثاني وهو كون معانيهما بعد الاسد من نفسك وبعد
 الارب عن نفسك فان المراد بتحديد الاسد والحذف من نفسك تحديدهما بينهما لا تحديدهما
 معهما وان كان من غير مرجع عن محذوفه فظاهر **قوله** لانه لا يقال انقبت زيدا من

الاسد لانه معنى الاتقاء بالعارسية يفسر بغيره يفسر بغيره يفسر بغيره **قوله** وخ هو النسخ
 بالعارسية يراد ان يفسر بغيره يفسر بغيره يفسر بغيره **قوله**

وتقدير بعد في مثال النوع الخ اي في مثال النوع الثاني المذكور في المتن وهو الطريق الطريق
قوله وفي بيت افراد النوع الثاني مثل نفسك الخ اي فيصح ان يفسر بغيره في الخ

لا يقال ان قولنا نفسك نفسك محذور منه لان تقديره انق نفسك نفسك فلا يصح تقديره بغيره
 ولا يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يرد عليك لان القول محذور تقديره بعد نفسك ووجه القول

بان المعنى بعد نفسك مما يرد عليك بالنظر الى المآل والمثال المذكور وان كان محذورا منه في الحال
 لكنه بالنظر الى المآل محذور لان اتقاء الشيء من نفسه والتقدير ليس الا اتقاء بهما الشخص ضمرا

فالتقدير في الحقيقة هو الضرب والمحذور هي النفس بالمآل فيكون المعنى وفي بعض افراد النوع
 الثاني بالنظر الى المآل فيكون المعنى بعد نفسك مما يرد عليك بالنظر الى المآل اذا عرفت هذا فاف

ان قول المصنف او ذكر المحذور منه مكررا اهم من ان يكون محذورا منه في الحال وان في المآل او

في الحال والمآل **قوله** في قسمي النوع الاول لا يقال لم يفهم قسمان للنوع الاول فلا يصح
 قوله في قسمي النوع الاول لاننا نقول يفهم قسمان للنوع الاول في قسمين مثله احدهما التحذير الذي

يكون ما بعده اسم صريح وتانيهما التحذير الذي لا يكون بعد اسم صريح او لاننا نقول ان المآل
 بقوله في قسمي النوع الاول انه في مثال النوع الاول **قوله** لان حذف حرفي اللبر عن ان وان

المفتوحين وذلك لان حرجنا من قوله طرية ذياها يصلتها الكونها مع الجملة التي بعد
في تاويل اسم واحد فلا يقال لفظا ما هو بالحقيقة اسم واحد فاما زوا فيه التحقير قياسا
بحذف حرف الجر وان اللفظ طرية باسمها وخبرها الكونها مع الجملة التي بعد
في تاويل اسم واحد فلا يقال لفظا ما هو بالحقيقة اسم واحد فاما زوا فيه التحقير قياسا
من الحرج قوله **المفعول فيه** ما فعل فيه فعل الخبر لا يقال ان التعريف ليس مانع ولا جامع لانا
نقول في التعريف الضاف بمحذوف قبل والموصول او قبل ضمير فيه او نقول في التعريف مجازا ان
اخرى احكام المعنى على اللفظ **قوله** او مطابقة اذا كان العامل مصدر لا يقال يفهم
من العبارة ان العامل اذا كان مصدرا يكون الحدث مذكورا بالمطابقة وليس الامر كذلك
العامل اذا كان مصدرا يكون التأكيد او العدم او النزع فلم يكن الحدث مذكورا بمطابقة
بل نقول لانا نقول ان المراد ان العامل اذا كان مصدرا يكون الحدث مذكورا بالمطابقة في الجملة
لا يقال فعلى هذا التقدير خرج المفعول فيه الذي كان عاملا له مصدرا وكان الحدث مذكورا في
ضمنه فخصما لا يقال ان امثال هذه المادّة من المفعول فيه الذي فعل فيه الحدث المذكور
تضمنا في ضمن شبه الفعل **قوله** نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه الخ اعترض عليه بان المراد
بكون الحدث معنويا فيه من زمان او مكان قيامه بالفعل الحقيقي او الحكمي في ذلك الزمان
او المكان بحيث يصح اسنادها اليه فلا يرد على التعريف مثل مات زيد يوم الجمعة واذا كان كذلك
لم يخرج نحو يوم الجمعة يوم طيب بقوله مذكورا لان فعل الطيب مذكور في التركيب المذكور وفعل
الفعل في يوم الجمعة لان قيام الطيب يوم الجمعة لا يكون الا فيه فلا يصح قوله لانه ليس بمذكور
قوله لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة بالعارسية حاضرا شديدا وروى جمعة رايا من معناه
كم مقارن شهدهم وروى جمعة رايا من معناه كم عالم بشدهم وروى جمعة رايا من معناه كم كذا فتمت

كذا حاضر شدم فما تبعه وأوحضر شدم **قوله** أي المفعول فيه ما فعل فيه
 الخ أي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور وذكر من حيث أنه فعل فيه فعل **قوله**
 ولا يخفى الخ قيل عليه أنه يجوز أن يكون الشيء الذي فعل فيه فعل مذكور من حيث أنه فعل
 فيه فعل مذكور لكن لا يمكن ذلك مذكور بأن هذا المحيضية **قوله** إذا التفتظ بها
 يوجب الجواز أعرض عليه بأنه إن أريد الجواز للفظ فمضغ وأراد الجواز من أن يكون مطلقا
 أو مقدر المفسر لك التقریب لا يتم **قوله** إذا لا يمكن جملة على الزمان المبهم فان قيل
 عدم إمكان حمل المكان المحدود على الزمان المبهم لغيره عدم قدرة تقديره في جواز قبله
 تقديره بسبب جملة على المكان المبهم أو الزمان المعين كما يحمل على المكان المبهم لفظ عند ولدا
 وشبههما ولفظ مكان **قوله** وفسر المبهم من المكان بالجهات الست فيه فذكر أن كل
 واحد من فوق وتحت وأمام وخلف ويمين وشمال من المكان المبهم الذي قبله تقديره
 ولم يصدق على شيء منها الجهات الست فيكون التفسير بالأخص فينبغي أن يفسر بالجهة
 التي انحصرت في الجهات الست **قوله** وما في معناها مثل الشمال يقع الشين والعلو
 والسفل والجنب **قوله** حمل عليه أي على المبهم التفسير بالجهات الست الخ أعلم أن مراد
 بقوله وظرف المكان أن كان مبهما أن كان أم من الجهات الست وعند ولدي شيئا مما يكن
 معبر عليه راجعا إلى المكان المبهم التفسير بالجهات الست مساويا بالجهات الست فلا حاجة
 إلى الرجاء الضمير إلى المبهم التفسير بالجهات الست بل راجعه إلى المكان المبهم **قوله**
 وإن كان مغنيا أشار إلى الجواز كون لفظ مكان غير معين لأن المكان إذا اختلف إلى الشخص
 كانت الامتاعة للعهد الخارجي يكون مبيعا وإذا اختلف إلى الشخص كانت الامتاعة للعهد الداخلي
 لم يكن عديلا بل هو وأعلم أن الإبهام مقابل للعين والتعريف **قوله** لأن الفعل لا يلب

الحق هذا الوصف لزوم ان لا يكون الدار معنوية فيه على تقدير استقامته اليه في واللازم بط وكذا
اللزوم **قوله** وبما يؤيد ذلك الحق هذا الوصف لزوم ان لا يكون البلد في قولنا دخلت
الدار في البلد معنوية فيه واللازم بط فكذا اللزوم بيان الملازمة ان كل فعل انسيابي
مكان ليس لوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شاملا له ولغيره باية اذا ضربت زيدا في الدار
التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته
في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى البلد ليس كذلك لانه اذا قال الدار دخل في الاقليم دخلت
في البلد لا يصح ان يقول دخلت في الاقليم فنسبة الدخول الى البلد ليس كنسبة الافعال
الى امكانها التي فعلت فيها وان لم يكن البلد معنوية فيه **قوله** مما فعل مطلقا اوبه

الحق اي فعل مطلقا اوبه الحق **قوله** اي ملفوظ لا يقال ان هذا التفسير لا يصح
لان الحدث لا يكون ملفوظا الحقيقة بل لا نقول اسنادا للتلفظ الى الحدث صحيح

بطريق المجاز باعتبار الدلالة تشبها الاتصال بين الدال والمبدول **قوله** فادوات
هو من كور مفعلة في ضربته تاديبا اي من كور في ذاته في ضربته تاديبا **قوله** فادوات
الحق لا يقال ان هذا التعريف صدق على المادة المذكورة ايضا لانه يصدق عليه ان هذا

لاجله حدث من كور مفعلة في التركيب الذي هو مفعلة لا نقول المراد بقولنا هو فيه انه هو
بخصوصية فيه فالتاديبا اي في العجيب التاديب اي صدق عليه ان الحدث من كور مفعلة
في ضربته تاديبا لان كور يصدق عليه ان الحدث من كور مفعلة في التركيب فيكون حاصل

بمعنى التعريف ما لا يخلو من كور مفعلة في التركيب فيكون حاصل بمعنى قول
العجيب هو من كور مفعلة في التركيب الذي هو مفعلة انه من كور مفعلة في التركيب **قوله**
فان التاديبا مما يحصل بالضرب ويترتب عليه لا يقال ان الضرب الذي هو مفعلة

الشرب المطلق والتأديب الذي هو فرد من التأديب المطلق للمرادين من قولنا ضربه تأديبا
 متحدا بالذات فلا يصح قوله فان التأديب لما يحصل بالضرب ويترب عليه لا نأخذ بقول
 انما وانما متحدين بالذات لكنهما مختلفان بالاعتبار وهذا كاف بين السبب والسبب
 وبين المترتب والمترتب عليه او لا نقول اراد مترتبه ما يتصفه التأديب اعني التأديب لنفسه
 قال الساجد الرضى العلة الماصلة بالتأديب انما تصب التأديب لتصفه العلة الحقيقية
 ومشاركه الفعل المعلن في الفاعل وفي الزمان ولو مرجح بالعلة الحقيقية لم يتب
 من الخاتمة **قوله** وقد قد خرج من هذا الاضافة من قبيل اضافة المشيد الى السبب
قوله انما اذا اظهرت لزم الجزم ان اراد به لزم الجزم اللغوي فمتنع وان اراد به
 لزم الجزم في الجملة انما من ان يكون لفظيا او قد يراى فلا يتم للتب **قوله** فلا يقدح في
 كونه لو قد لا غير الاحتمال في بادئ الامر الى تقدير الاحتمال في سببه **قوله** كقولنا قال الساجد
 لولا ان هذا القرآن على اجل رايته حاشا متصدعا من خشية الله معنى الخاشع بالقرآن
 ذكر كون شؤنه ومعنى المتصدع بركبته شؤنه **قوله** وقوله تعالى في ظلم من الذين
 هادوا حرمنا الفارسية ليس بسبب ظلي كصادق شوق است ازان جماعي كعدمه لو انما
 در دين يهودى حرام كرايند بايم **قوله** ما قولها و زمان الخ اي اوزمان بالضرب والتأديب الفرد
 للضرب والتأديب المطلقين والمرادين في هذا التركيب واجد **قوله** اذا لمعايرة بينهما
 الا باعتبار اذ الحدث الصادر عن الفاعل باعتبار انه مولى يسمى ضربا وباعتبار انه سبب
 لانها في الضرب باحتلاق جنسه ولحاظته حد كل شيء يسمى ذنبا اذا عرفت هذا
 فاعلم ان مقصود الضرب والتأديب متعايران لان الضرب حدث صادر عن الاعضاء التي
 هي غير المسارحة كان مولا للضرب والتأديب حدث صادر عن الشخص سواء صدر عن افسانه

او غير وكان سببه لاتصاف المفعول خلاف جنسه ولما حفظته حد كل شئ فالتاثير يصدق

على الشتم والنصيحة دون الضرب **قوله** بلا واسطة تعلق المصدرية اى بلا واسطة

شئ تعلق المصدرية بالفعل **قوله** اى الذى فعل المفعول تفسير للمعنى اللغوي قيل و

لوقال بعد قوله بوقوع الفعل عليه او المفعول فيه في وقوع الفعل فيه او المفعول به مصاحبا له

في كون الحدث مفعولا لاجله لكان اشمل لدخول الشئ الذى يكون المفعول فيه مصاحبا له

في وقوع الفعل فيه والمفعول له مصاحبا له في كون الحدث مفعولا لاجله في تفسير المعنى

لان المفعول معه يطلق عليها لغة **قوله** في قوله تعالى لقد قطع بينكم بالفارسية هرا

بتحقيق كه باره باره ونجش نجش شد ميانه شما **قوله** ان هذا الراى شريف جدا

اى هذا الراى راى شريف جدا بالفارسية بدو يستكمل بيناى دل ميانى دليست بزرگست بزرگ

بترجى **قوله** وقيل الوجه لى يجعل الخ اى وقيل الوجه في نصب معه ان يجعل قوله

المفعول معه من قبيل وقد خيل بين العبر والنزوان قال الشارح قدس سره في الخ

الميرزا الرضوى ولا اهل والنزوان التوثيق منه قدس سره في الجاشمية في تفسير الوثوب

برجستان **قوله** فعل هذا معناه اى معنى قوله المفعول معه **قوله** واقادته اياها

اى ذكره بعد ذلك لاجل افادته المصاحبة **قوله** استوى الماء والخشبة اى سناوى

الماء والخشبة في العلوى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة

جهمنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته **قوله** لو تركت النافعة على

الماضى المحضول وانما قلنا هذا لانه لو ترك على بناء المعلوم لم يكن قوله وفصيلتها مفعولا

معه لان العطف واجب على التقدير كما وجب قولنا ضربت زيدا وعمرا **قوله** فما لب

معنى الحية لان في المعية زيادة اجتماع **قوله** لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان

سما قام المصنف اليه مقامه أو كان جزء المصنف اليه كان الأمر مقتضيا ومقدرا فالصالح إذا
 كون الضرب مفعولا به ليس نظر إلى ظاهر الكلام لأن الضرب نظر إلى الظاهر مفعول مطلق بل بسبب

أول من يتبادر إلى ذهنه بل يتبع مله إبراهيم خيرا بالارسية بلكه تابع في شئ ما
 مله إبراهيم راجع حالت بوزن إبراهيم راجع دين فليس له تعالى مسبحين أي اخلق في الصبا

قوله مثل ضربت زيدا قائما الخ لا يقال إن الشارح لم يأت بمثل للمفعول اللفظي الذي كان
 حكما وكان الحال خلافه لا تارة بل إن الشارح أتى بمثلين أحدهما **قوله** قوله تعالى

إبراهيم خيرا وثانيه ما فسره له تعالى وإن ياكل لحم أخيه ميتا **قوله** وهذا زيد قائما أو
 إن جعل قائما لا غير على السبيل وأنه المفعول من مفعول الكلام يكون كلاما عن الفاعل الذي كان

فاعلية معني فادفع ما قيل من أن المصنف والشارح لم يأتيا بمثل للفاعل الذي كان فاعلية معني
قوله وهو ما يعمل على الفعل وهو من تركيبه أي شبه الفعل العامل في الحال أو شبه الفعل

مطلقا ما يعمل على الفعل وهو من تركيبه ففعله من تركيبه اختار عن الحروف للشبهة لا حقيقة
 فافهم تكن عاملة في الحال وكانت مشبهة للفعل هذا على الاحتمال الأول أو فافهم تكن آ

في شبه الفعل هذا على الاحتمال الثاني **قوله** وليتذكر عندنا ميقما في هذا التركيب محتمل
 أن يكون العامل في الحال متعلق الظرف وإن أورد مثال لا محتمل كون متعلق الظرف عاملا في

أول **قوله** لأن النكرة أصل والعرض وهو تشييد الحديث المنسوب إلى صاحبها بالحال
 بالنكرة والعرض زائد على العرض اعترض عليه بوجه آخرها أن دليلكم لوصح جميع مقدمات

لزم كون الحال نكرة محضة بشرط الحال جريان الدليل والادام بط الوقوع النكرة المختصة بحال
 فكذا اللزوم وثانيهما أن دليلكم لوصح جميع مقدمات لزم كون المفعول نكرة شرطه تجريده

الدليل والادام بط وثالثهما أن قوله والنكرة أصل مستدرك **قوله** وإن يكون صاحبها

معرفة فتقول للمع وصاحبها عطف على الرفع في قوله وشوطها ان يكون **قوله**

عن قوله تعالى فيها نيزق كل امرئ حكم امرئ من عندنا الحكم بالفارسية استقار كروية سدة

قوله ان جعلت امرأ حاملا من كل امرئ ما قال هذا لان المعنى من المضمرين جعل

عمر امرئ لم يكن للشال مطاوعة للمثل **قوله** او واقعة عطف على قوله من معرفة او

قوله نكرة وعلى الاول يكون المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه واقعة وعلى الثاني يكون

المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة **قوله** او بعد لا تقنعا يمكن ان يناقش

بان هذا القول عطف على قوله في حين الاستفهام فيكون المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة

واقعة بعد لا واحدهما ما يكون ذو الحال فيه واقعة بعد لا وعلى التقديرين لم يكن ذو الحال

بعد لا ويمكن الجواز ان يكون عطف على فتسوله في حين الاستفهام لجواز عطفه على

قوله يكون ذو الحال باعتبار متعلقه وهو يكون الحال اي احدهما ما يكون الحال فيه بعد لا

تقدير التسليم يكون ذو الحال بعد الاحوال معنى فتسوله ما جاء رجل الا ركبنا ما جاء

رجل في متى من الاحوال الاجا ورجل حال يكونه ركبنا **قوله** او مقدما عليه الحال

عطف على قوله نكرة وقوله الحال مفعول ما ليس فاعله لقوله مقدما اي احدهما ما يكون

ذو الحال فيه مقدما عليه الحال **قوله** التنيبة صفة لقول غالبية **قوله** تنائي

الشرطية خبر في قوله ان غالبية **قوله** ويحتاج عطف على قسم بمقابل **قوله**

ويجعل عطف على فتسوله ويحتاج او على قوله يقال **قوله** وارسبها العراك ولم

يزدها فتسوله لم يزد من زاده ووالنقص من نقص الرجل نقصا اي لم يزد من زاده اذا عرفت هذا

فاعلم ان المراد بالخال ان كان نفس الداخله يكون معنى البيت بالفارسية برانكيت حمار وحشي

مراتن را ومن اجم شدة حمار وحشي مران را بران خورون در حاله بدون ان من اجم

یکدیگر را و منع نکرد حمار و حش مرآت را از زحمت دادن یکدیگر را و نه ترسیدن حمار و
 بر تمام ناشدن شرب بعضی از آن مرآب را که بسبب مداخلت است یعنی ترسیدن حمار
 و حش بر سیداب ناشدن بعضی از آن که آن سیداب ناشدن بسبب مداخلت است فیکون
 اضافة النقص من قبیل اضافة المسبب علی السبب هذا التقدير وان كان المعنى اللغوي
 معنى البيت بالفارسية بر آنکه حمار و حش مرآت را و مزاج نشد حمار و حش مرآت را
 در آب خوردن در حالت بودن آن زحمت کنند یکدیگر را و منع نکرد حمار و حش مرآت
 آن را از زحمت رسانیدن یکدیگر را و ترسیدن حمار و حش بر تمام ناشدن شرب بعضی
 از آن مرآب را که مثل تمام ناشدن شرب بعضی از شتر مرآب را که مستلزم است
 یا صیب مرآت را فیکون اضافة النقص من قبیل اضافة السبب إلّ المزموم السبب
 و التعلیل بالفارسية خالی کردن را یعنی مزاج ناشدن حمار و حش
 مرآت را در آب خوردن **قوله** بین المرسل وما يريد المراد بالمرسل هو الاتق و
 يريد يخرج المرسل بفتح السين و هو الاتق و مقول برید یعنی وفای ما یرید المرسل
 آیه و ما فی ما یرید عبارة عن موضع يشرب منه الحيوان الماء یعنی جای آب خوردن **قوله**
 من الفطن بالفارسية جای شتر خوانند **قوله** ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب
 منه بالفارسية از شتر بخوردن شتر از حوض آب را که نزدیک بود که آن شتر ناخورد
 پیشتر از آن **قوله** مثل فعلته جهنك و التاء في فعلته تاء الخطاب قال الساج
 في الحاشية الجهد ههنا بضم الجیم و الجهد بفتح الجیم و ضمها الاجتهاد و قال الفراء ههنا
 بفتح الهمزة المشقة و بضمها الطاقة **قوله** و يجهد جهدك فیکون معن فعلية
 جهدك علی هذا التقدير کردی توان کار را در حالتی که سعی میکنی تو سعی کردی

يادرج الحاشية مسبقاً منكشيداً يوشق كشيء في يادرج الحاشية كما طاق تلو

تجاف أو ردي **قوله** وجه هذا فيكون معنى قوله فعلته جهداً على هذا

العدو كمدى توان كارد رداً خالت بزدن توسع كشد أياماً شقت كشد يا طاف

أوندا **قوله** لأنها في المعنى مبتدأ وخبرها كان في الحال والبال في المعنى

وخبر المبتدأ النكرة المحضة إذ لم يكن فيها شائبة تخفيف بما سري التقييم

وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وجوب تقديم الحال على صاحبها المنكر أعز عليه بأن كان

في المعنى مبتدأ وخبره لا يقتضي اعتباراً بالمبتدأ والخبر في الأحكام كلها لأن المبتدأ النكرة

المختصة بالصفة للفوقية من الترتيب لم يجب تقديم خبره عليه وإنما إذا وقع مثل النكر

المدرك في الحال يجب تقديم الحال عليه لئلا يلتبس بالصفة ويمكن تفريقاً عن

تقديم المبتدأ عليهم لوضع جميع مقدّماته لزم عدم وجوب تقديم الحال على ردي الحال في

المادة المذكورة والنال باطل فالتقدم مثله في المادة التي كانت النكرة فيها حالاً

وفي هذه النكرة مبتدأ متعدياً من التخصيص مثل كوكب انقض الساعة إذا وقع حلاً

مثل انقض الساعة كذا والنال باطل فكل التقدم **قوله** ولا يلتبس بالصفة

التخصيص يقال إن هذا الدليل لوضع جميع مقدّماته لزم وجوب تقديم الحال للشبهة بين

النكرة والمعرفة مثل رأيت رجلاً ورأيت راكبين لجرى الدليل لا أنقول لا تسلم جريان

الدليل ولا يصح جريان الدليل ولا يصح وقوع الحال المذكورة صفة لدى الحال المذكورة

وهو أحدهما نكرة والآخر معرفة **قوله** أي الحال فيماعد مثل الخ لا يقال إن

الحال في مثل زيد قائماً كعمد قائماً هو متعلق الجار والمجرور هو مقتضى فلا يكون

مغفياً ولا حاجة إلى قوله فيماعد مثل زيد قائماً كعمد قائماً لأننا نقول إن العامل في

في قوله لا يلتبس بالصفة

مثل هذا الخمل ان يكون الفعل المستعبط من كاف التشبيه وبالنظر الى هذا الاحتمال استجنا
الى هذا القول **قوله** وفعل هذا اي فعل تقدير عدم دخولها هو مقدم بالفعل واسم

الفاعل في العامل المعنوي ودخوله في الفعل واشبهه معنى الكلام الخ **قوله** ويحتمل
ان يكون الخ وهما الاحتمال آخر سورة ماقال الشايع وهو انه بخلاف ما اذا كان الحال ظرفا
فانه جاز ان يتقدم على العامل المعنوي احييه بان هذا الاحتمال مندرج في الاحتمال الثاني
لان معنى قوله ويحتمل الخ اي ويحتمل ان يكون معناه ان الحال التي هي غير الظرف لا يتقدم على العا
المعنوي بخلاف الظرف اعلم من ان يكون حالا او غير حال فانه مقدم على العامل المعنوي **قوله**

هذا لم يكن الخ اي جميع الاحتمالين اذ لم يكن الخ **قوله** وما اذا جعلته داخل الخ قول
ان عدم كون الاحتمال الاول مرادا ممنوع لان معنى عبارة المص على هذا ان الظرف داخل في العا
المعنوي بان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي غير الظرف اتفاقا بخلاف ما اذا كان العامل
المعنوي ظرفا فقيه بخلاف بين الاخضر وسينور **قوله** استدل الا بقوله تعالى وما

ارسلناك الا كافة للناس بالفارسية نفوسنا ديم تر اي محمد زبراي آدميان مكره حالة
مورن آدميان همه زبراي محمد آدميان فرستاديم **قوله** والتاء للباغزة فيكون معنى
كافة على هذا التقدير بالفارسية منع كسند **قوله** اي ارسلنا كافة بالفارسية
فرستاديم في منع كسند است ان فرستادن مرادميان را **قوله** وبعضهم يجعلها

مصدرا كالبادية والعاية مع يكون معنوا له اي وما ارسلناك الا للمنع للناس اعلم ان
الكاذبة بمعنى الكذب والعاية بمعنى الرفع كما يقال عاها الله بما فيه بمعنى رفعه الله **قوله**
ومع هذا اي مع وجود وقوع الجامد حالا من غير تاويل بالمشق ولا مشك
الخ **قوله** حموضة بالفارسية ترشق **قوله** بالميسر بكسر السين وفتحها

وعلى التقدير الأول اعترض عليه بان المبسر غل لا ما عليه احيب بان الغل مبسر
بمعنى ان الغل يصير ما عليه مقبلا او ما عليه بمعنى انه صائر ليسا اذ المبسر بهذا المعنى
لازم للبسر المعنى الاول **قوله** ارطيا ومن ارطيا الغل **قوله** وتقدم
تركيبا في والمضاف اليه على سبيل الحكاية **قوله** باعتبارين مختلفين متعلق
بتن **قوله** اقيم الظاهر مقامه اي اقيم الظاهر الذي هو اسم الاشارة مقام الضمير
في كون الحال بعد بلا فاصلة فاندفع ما قيل وهو ان الضمير في تحت ارطيا باسم الاشياء
قبل فلا قيام الظاهر مقامه **قوله** ومع هذا اي مع كون الضمير المستكن كالعدم
قوله بان يقال لا تخ فقولوه وان لم يسمع لم يكن دخلا في معقول القول **قوله**
فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية اي فلا يعم تقيد الاشارة بحالة البسرية في حال
ان صحة تقيد عامل الحال بها واجبة في الاحوال المتعقلة **قوله** ولا يرفع الخ
هذا الدليل لا يثبت البرعي لان صحة اعمال اطية في قولنا عمر تخلى بسرا اطية
رطيا لا يستلزم صحة اعماله في قولنا هذا بسرا اطية رطيا لان في التركيب الاول
وفي الثاني لازم ولا وجود امر آخر مع اعماله وهو اشير المستبط من اسم الاشارة
قوله لا التماس على الهيئة لهذا الدليل ان جميع مقدماته لزم ان يسمع وقوع الضمير
والجمل الانسانية حالا واللازم باطل وكذا اللزوم احيب عنه بتجربنا بطول العمل لا لتبطل الهيئة
والمفردات وكونها كالمفردات الواقعة حالا وصحة الحكم بها على الشيء **قوله** متلبسة
بالواو احتمل ان يكون قول بالواو متعلقا بقولنا مرتبطا **قوله** لقوة الاسمية في الاستدلال
لعدم جزئية النسبة التي هي مناط عدم الاستقلال من طرف الاسمية لعدم اشتغال بعض
الاسمية على الحديث وهو يقتضي الارتباط بما لا في الفعلية فان كل ما يشعل الحديث **قوله**

قوله عليه السلام كنتم نبيا وأدم بين الماء والطين لا يقال إن الحال في هذا الحديث لم يبين هيئة الفاعل والمفعول به فلا يكون التعريف جامعاً لأننا نقول إن هذه الحال قد تكون باعتبار متعلق الموصوف والمعرف وهذا الحال باعتبار نفس ذي الحال أو لأننا نقول إن هذه الحال تبين هيئة الفاعل فإنه يفهم من هذه الحال كونه موصوفاً بأن أدم بين الماء والطين

وهيئة الفاعل **قوله** تقول هو الحق لا شك فيه فقوله لا شك فيه مثال الحال **قوله** بدل الأول أو قوله من غير ضعف عند الكفاء بالضمير كما لا كفاء بالضمير صديق فحذف الاسم **قوله** متعلق بقوله المقربة ومنصوب على التمييز يعني كونه لفظاً مقرباً زمان الماضي إلى الحال باعتبار اللفظ **قوله** قد مر صفة التمييز زمان الماضي إلى الحال الذي هو زمان التكلم ويحتمل أن يكون متعلقاً بقوله إلى الحال أي الحال اللغوي

وهو زمان التكلم إلى الحال الاصطلاحي **قوله** ليدل بها متعلق بقوله من دخول لفظ قد أي ليدل الماضي المثبت بسبب لفظ **قوله** إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال ولو قال زمان قيام الفعل من ذي الحال لكان أشهد ليدخل فيه مات زيد موقفاً **قوله** يجوز أي مجازاً وإنما قال مجازاً لأن دلالة الماضي المثبت بسبب لفظ قد على قرب زمان الماضي إلى زمان

صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز **قوله** مجازاً وإنما قال مجازاً لأن دلالة الماضي المثبت بسبب لفظ قد على قرب زمان الماضي إلى زمان

صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز **قوله** لأن المتبادر من هذا دليل على كون الماضي المذكور دالاً على قرب المذكور بطريق المجاز

قوله إن مضميه آخ أي كون الماضي المثبت دالاً على زمان الماضي إنما هو بالنسبة إلى زمان العاقل **قوله** وهذا بخلاف آخ أي لا يدية دخول لفظ قد على الماضي المثبت

إذا وقع حالاً بخلاف مذهب الكوفيين **قوله** سواء كانت متعلق بقول المصنف

لا بد في الماضي المثبت من قداي لا بد في الماضي المثبت لا المنع من دخول لفظ قد سواء

كانت ظاهرة أو مقدرة **قوله** قوله تعالى أو جأؤكم حصرت صدورهم بالعارسية

أمن استأنها ستارا وحال أنك تنك يورد سينهاى أن جماعة **قوله** يا أولي

الدين احمررت صدورهم بقوله فوجها حمررت صدورهم فيكون معنى الآية على هذا التقدير

العارسية أمن من استأنها ستارا في حالتي كه يورد سينهاى تنك يورد سينهاى

استأن **قوله** والرح يجعله جملة دعائية أى والرح يجعل قوله تعالى حمررت صدورهم

جملة دعائية فلا يكون له على هذا التقدير معنى من الأعراب فيكون معنى الآية على هذا التقدير

استأنها ستارا تنك ماد سينهاى إيمان **قوله** لاستأرا السعى بالقطع أى لتكون للوسيلة

ملا امرواح للوسيلة بقوله **قوله** أى إلى محققا قدرين بالعارسية أرى جمع ميكيم

استأرا لها راد حلاله تودن ما تولاها من جمع كردن **قوله** تفتح المرأة أوضهها وعلى التقدير

يكون الصيغة مصارعا شكلا **قوله** من حقت الأمر بتحقيق التأني الأول هذا

على تقدير يكون الصيغة تفتح المرأة **قوله** أو من أحقت الأمر بعد المعنى بعبية

هذا على تقدير يكون الصيغة بعم المرأة **قوله** أو بمعنى أشبه على الماضي التكميل

المعلوم من ما لا يقال **قوله** أى تحققت البرية لك هذا تفسير لقول المصنف وهو يرد

الورد عطف فادور قول السارح الله لا يقال هذا التفسير مخالف الأول وهو حقيقة لا يقال

أن كلام التفسيرين معنى واحد كما أشار إليه لقوله من حقت الأمر معنى تحققة وفرض

على تقدير أو من حقت الأمر بهذا المعنى بعبية **قوله** ووضرت منها على تقدير

لقوله تحققت البرية لك **قوله** والله ما لك عطف فاعطف على قوله تحققت البرية

بمعنى تقدير يردن البرية عطف وإما تحققت البرية لك والله ما لك فقولك كذا لك

عبارة وآله لك في قوله تحققت البرية لك فيكون معناه والله ما لك عطف فاعطف

قوله التفسير ما إلى الاسم الذى انما فسر لفظ ما بالاسم لأن الشئ الذى يرفع الألفاظ عن

الاعتبار ما إلى الاسم الذى انما فسر لفظ ما بالاسم لأن الشئ الذى يرفع الألفاظ عن

مذكورة او مقدره لا يكون الاسم لان المصروف لم يفسد باسم وترك على عمومته انتقص التعريف
 جمعا ومنعنا ليقال ان كون الشيء الذي يرفع الابهام عين ذات مذكورة او مقدره اسما في نفس
 الامر لا يكون سبب الفهم لالفاظ التي في التعريفات عن مظهرها اذ الالفاظ المذكورة في التعريفات
 يجب جعلها على ظاهرها اذ لم يكن ما يوجب صرفها عنها وهو في هذا المقام متفق فلا يصح
 التفسير باسم لاننا نقول ان تفسير الشيء بالشيء نوعان احدهما ان يكون المفسر مبتدئ بالجميع
 خصوصياته وثانيهما ان يكون مفسرا بالخصوصية والاول في التعريفات يدون ما يوجب عيان
 صحيح واما الثاني فصحيح لان المفسر على تقدير الثاني يكون غير المفسر **قوله** فان المبدل
 منه في حكم التثنية وهي معنى الترك اعترض عليه بانكم ان اردتم بقولكم ان المبدل منه
 حكم التثنية ان كل مبدل منه في حكم التثنية فمنع قال ملحق الكشاف قوله تعالى هذا المصروف المستقيم صراط
 ان صراط المستقيم مبدل منه منع انه ليس في حكم التثنية بل المقصود بالنسبة اصاله وان اردتم
 به ان بعضه في حكم التثنية فمستلكن الدليل لم يقدح وعلى تقدير تسليم مرادكم وهو ان كل مبدل
 منه في حكم التثنية فقولكم واخرجه عن المبدل لان الفهم من قول المصروف الخ انه يرفع الابهام
 عن شيء اعم من ان يكون هذا الشيء في حكم التثنية او مقصودا بالاصالة فان قيل ان المراد بقوله
 يرفع الابهام انه يرفع الابهام عن شيء وهو مقصود بالاصالة فيكون قوله يرفع الابهام للاختصاص عن المبدل
 وهذا الفهم غير جائز في العبارة المذكورة وحال الالفاظ في التعريفات على ظاهرها واجبة اليك قرينة صافية على
 على ظاهرها ووجود القرينة غير **قوله** فهو ليس يرفع الابهام عن شيء متفرع على
 ما قبله اذ اعرفت هذا فاعلم ان الباء في قوله يرفع رائدة ومداخرها بمعنى الرفع فالضهير
 راجع الى المبدل **قوله** بل هو ترك مبهم وايراد معين اي بل المبدل ترك مبهم وايراد
 معين لا يقال ان هذه العبارة غير صحيحة لان المبدل ليس ترك مبهم وايراد معين لاننا نقول

انه لما كان المرص من ذكر الدال ترك منهم وايراحميدوا ولا نانا نقول ان المراد ان ذكر الدال
 يستلزم ترك منهم وايراحميدوا **قوله** اي التات الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث
 موضوع له فان قيل فعلى هذا التفسير يلزم عدم جابعية التعريف لان تركه لا يوجب قولنا رطل
 تمنع من انه لم يرفع بالابرام التات في المعنى الموضوع له لان الرطل موضوع لصفة من ولا شك
 ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل او اكثر منه فلا يهاجم فيه قلنا المراد بقوله في
 المعنى الموضوع له في المعنى الموضوع له سواء كان موضوع له بوضع نوعي او شخصي وقلنا المراد
 به انه في جنس المعنى الموضوع له باعتبار تعلق الحكم به متلا اذا قلنا ان رطل الحريز لم يسم
 ان الرطل الذي حكم عليه بقوله اعدى اي جنس من الاختصاص ولذا قلنا ان رطل الحريز لم يسم
 عليه من جنس الزيت لا غير اعلم ان اضافة الجنس الى المعنى الموضوع له يبادى ملا يستلزم
 الجنس المذكور ايهامه فخرج من افراد الموضوع له في بعض الودا كما في طائر يدب فساو على او
 ومظروف من الموضوع له في بعض آخر كما في قديان بل لان التعريف موضوع لمفهوم كل واحد
 بالعارسية ملفظ بسماته وميزروع فرد الموضوع له في بعض آخر كما في ذراع في
 لان لفظ ذراع موضوع لمفهوم كل صدق على المشبهة ومحل فرد الموضوع له في بعض
 آخر كما في عشرون درهما لان عشرون موضوع لوحدة معينة قامت بالعدد والعدد
 ولما كان المراد بقوله في المعنى الموضوع له في جنس الموضوع له ان كان المراد بقوله من حيث
 انه موضوع له من حيث انه جنس الموضوع له اعترض على هذا التقدير بان المراد يقع
 من حيث انه موضوع له لا ان تحتكون التعريف مانعا واما ما عايد وانه قد اولى ان ينسب
 قول المر المستقر بقوله اي التات الراسخ في المعنى الموضوع له وترك قوله من حيث
 انه موضوع له **قوله** فان المستقر الخ وجه صحة تفسير المستقر بما افترض

قوله

لكن المطلق منصرف الى الكمال ان اريد به ان كل مطلق منصرف الى الكمال فهم وعلى تقدير التسليم كون الثالث راسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فردا كاملا مضمون ان اريد ان يوضه منصرف الى الكمال فليس كذلك **قوله** لكنه غير مستقر بحسب الوضع اى لكن الابهام غير ثابت راسخ في جنس المعنى الموضوع له واما الابهام فنابت في نفس المعنى الموضوع له المراد باعتبار تعدد الموضوع له وناسخ في الاستعمال باعتبار هذا على تقدير يكون مراد الشارح بقوله في المعنى الموضوع له انه في جنس الموضوع له واما على تقدير يكون مراد الشارح به انه في المعنى الموضوع له سواء كان موضوعا له بوضع نوعي او شخصي فيكون التفسير هكذا اى لكن الابهام غير ثابت راسخ في المعنى الموضوع له بل نشاء في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له **قوله** وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف الابهامات الخ اعترض عليه بانه لم يقع الاحتراز بقول المستقر عن اوصاف الابهامات اذا كانت موضوعة لفهم كل لسان بينها وبين الكل مثلا ليس بفرق لان المفهوم الكلي الذي وضعت الابهامات له ومفهوم الكل والعشرين معان معينة لا تستدعي تميزا واما في المراد بالابهامات وهو جزئي من جزئيات مفهومها وفي المراد بالكل هو الموزون المختص وفي المراد بالعشرين هو المعدود المختص انهم ولم يظهر الفرق بين هذه الابهامات بل لا فرق بينهما ولهذا اخرج صاحب التلخيص صفة الابهامات بتفسيرها باسم النكرة فلم يكن قول المصنف المستقر الاحتراز عن صفات الابهامات **قوله** نحن ذات اعلم ان الظن منها هو الافراد لكن التميز قد يرفع الابهام عن غير افراد الموضوع له كما في رطل زيتا مثلا لان الابهام فيما يوزن به فالمراد بقوله عن ذات الجنس اعلم من ان يكون فرد الموضوع له او لا كما اشار الشارح بقوله الامن حيث ذاته اى جنسه و هذه الاضافة من قبيل اضافة المظروف الى ظرف **قوله** والامن حيث وصفة عطفت

على قوله الامن حيث ذاته **قوله** ذاته في قوة قولنا طيب حتى مستوجب الى زيد اعترض عليه
 بان كونه قولنا طيب زيد نفسه في قوة قولنا طيب حتى مستوجب الى زيد لا يقتضي تقديره لفظي
 فيه مع ان قولنا الحيوان انسان في قوة بعض الحيوان انسان ولم يقل له ان يقتضي البعض في
 قولنا الحيوان انسان وبان دليلكم لو صح يحجب مقدمته لزم كونه لفظا البعض في النص
 المسئلة مقابلة لفظا لا لفظا لفظا المقدم **قوله** يعني به ما يقابل الجملة الخ ما يقابل الجملة الخ
 على التمرة مثلا ازيد الم يكن مقدم هذه التفسير والمم جعل من يستلزم فلم يصح قوله و
 يعني به ما يقابل الجملة الخ وقلنا ان المراد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة فيكون المعنى
 يعني به ما يقابل النسبة في الجملة او في شبيهها وفي المضاف من حيث انه مضاف وفي
 المادة المذكورة لا ايهام في النسبة بل الايهام في ذات المضاف ويكون داخل في المقدم
 وقت هذا فاعلم ان قول المم قالوا عن مقدم مقدم رسالة لانه لا ايهام والنظر الى مقدماته في
 مقدماته وما لا في افرادها بل الايهام فيما يعرف قدره بافراد مقدماتها **قوله** في غاية
 المواد اي في عالم التراكيب **قوله** اي رفع الايهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع
 الى ان الخ اي رفع الايهام عن مقدم مقدم وهو اجزئته لا مقدم له **قوله** والمراد
 بالمقادير في هذه الصور اي والمراد بالمقادير في هذه التراكيب هو المقدمات **قوله**
 وانما اقتصر المم على الامثلة الثلاثة يعني ان المم اورد عن مقدم مقدم يتحقق في ضمن غير العدد
 امثلة ثلاثة فقط **قوله** مطمح بمعنى القصد **قوله** وكر بعضها اي كره بعض
 اقسام المقادير هو الزيد **قوله** الزيد بالفارسية تم اندوذة **قوله**
 اي اثنين جنسا اي مدلول القيد **قوله** ما يشابه اجزاء اي يشترك اجزاء في
 اسم الكل ان كان له اجزاء ويقع حال كونه مجردا عن التاء على القليل والكثير وانما قلنا

أن كان له اجزاء فلا يخرج عن التعريف مثل البرية **قوله** والصريح يقال ليس للصريح اجزاء

لأننا نقول ان الصرب عبارة عن الثابتات المتعددة فكما يطلق لفظ الذر على المجموع كذلك يطلق

على الواحد **قوله** حصص الجنس هي عبارة عن الجنس المقيد بالخصوصيات **قوله** ان النصوص

بأرجحية اعترض على هذا التقدير بأنه يلزم جواز افراد القيم على تقدير قصد النوعين من الجنس

او النوع او الشخصين اللذين كل واحد منهما نوع ولا حرم من آخر والارم بط والمزوم مثله

وهو كون المراد بالانواع حصص الجنس **قوله** اي يورد القيم على ما فوق الواحد اي يورد

القيم لفظا يصح اطلاقه على ما فوق الواحد **قوله** اي المفرد المقدر تاما الخ في عبارة

المصاحم لان لم يفرق بين الشاخص عليهما احد مما يكون لفظا كان ناقصا وجزءا ملتبسا وصغيرا

الى المفرد المقدر وتبينهم القوة تاما وصغيرا رجعا الى المفرد المقدر **قوله** فانه لما لم يخ

هذا دليل على كون القيم ملتبسا بتبين او بين التنئية او على صحة القول بتلبس التنئين

او بين التنئية **قوله** اما في الاضافة فلا يلزم اح الى ما عدم جواز اضافة الاسم

التام في صرحه عما ميته بالاضافة الى القيم لئلا يلزم اضافة المضاف اعترض عليه بأنه

اردت بقولكم لئلا يلزم اضافة المضاف انه يلزم اضافة مع وجود المضاف اليه فلو

ممنوع لم يجوز اضافة باسقاط المضاف اليه كما جاز اضافة الاسم التام بالتبوين او بين

التسمية الى القيم باسمه لفظها وان اردت به انه لئلا يلزم اضافة ذات المضاف الى القيم فلو

مسلم لكن عدم جواز هذه الاضافة هم فان قلت اننا نختار الشئ الاول و اردنا بقول الله

اما في الاضافة انه اما عدم جواز اضافة الاسم التام بالاضافة مع وجوه المضاف اليه فمخ

المحد و رقت ان الاسم التام بالتبوين او بين التنئية ايضا يجوز اضافة مع وجود

وتبين التنئية فلا وجه لتخصيص عدم جواز الاضافة الى القيم بالاسم التام بالاضافة

قوله لا يعلم الخ اذا عرفت هذا فاعلم ان عشرين اذا اضيف الى رمضان جعل
 رمضان تميزا يكون الاضافة بمثابة معناه بالفارسية يستعملون ان رمضان است بمعنى است
 رمضان واذا اضيف اليه وجعل غير التميز يكون الاضافة بمعنى من معناه بالفارسية
 رزقي كما ان رمضان است **قوله** والتعقيل في حق التميز اضافة الخ وهذا المبدأ
 مركب في خفض غير المقدار والكثرة بالنسبة الى خفض غير المقدار واستدلال
 على الجزء الاول بقوله ليس الغرض مع الحقه وعلى الجزء الثاني بقوله ولتقص غير المقدار عن
 التميز واذا قصر عليه لم يحتج الى نصب التميز واحتل جعل العبارة على الجزء الاول وجعل كل
 من الدليلين دليلا عليه واحتل جعلها على الجزء الثاني وعلى هذا التقدير لم يكن الدليل
 الاول مفيدا للطلب **قوله** من نسبة جعل الجار والمجرور متعلقا بقوله يرفع ويحتل
 ان يكون متعلقا بالتميز اي القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقتضى التميز
 نسبة مقدرة **قوله** كان الطرح اي كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في جمل
 نسبة في جملة او باعتبار نسبة في جملة **قوله** ورضه عنها يستلزم الرفع عنه
 رفع اللزوم يستلزم رفع اللزوم **قوله** اي مما يشابهها عطفت على جملة ويمكن
 عطفت على نسبة اي القسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة مشابهة النسبية التي في الجملة
 وعلى هذا الاعتبار يكون هذا كغيره مما ضاهاها باعتبار لفظ فاللغوي في الرفع صرفه **قوله**
 لا في حقه غير الخ بالفارسية رويان ساجته متدا است رويان ان روي حشوها يعني رويان
 ساجته متدا است حشوها رويان **قوله** فهو ناظر الى كل اي فقول المماثلة
 ودارا وعلم ناظر الى كل من المماثلين المذكورين غير محقق بالاختصاص **قوله** كان
 عين اضافي والمراد بالاضافي ما كان تعقله بالقاسم الى تعقل التميز **قوله**

عطف على قوله في جملة او ماضاهما احتمال ان يكون كلمة او من كلام المصنف ووجه
 الجمع معطوف عليه واحتمل ان يكون من كلام الشارح و اشار الى كون جملة معطوف
 عليه على هذا هي ان يكون ماضاهما معطوف عليه قيل على الاحتمال الثاني بان قوله
 ماضاهما ان كان معطوف عليه لزم تكرار في لان تقدير كلام المصنف او في اضافة تكلد
 والثاني عن نسبة في اضافة وقيل على الاحتمال الاول بان كون الجمع معطوف عليه غير
 ظاهر **قوله** والذكر في الاصل اللين الخ هذا اشارة الى المناسبة بين المنقول عنه
 هو اللين وبين المنقول اليه هو الخ لئلا يعلم ان اللين بالنسبة الى الخبر الكثير منقول
 عنه واما بالنسبة الى الادراسر هو بالفارسية رحيتم باران است منقول اليه لان الدر
 في الاصل بمعنى الادراسر ثم نقل الى اللين لانه في نوعا من الادراسر ثم الى الخبر الكثير لان اللين
 خبر الكثير للعرب **قوله** حديق بامر الخيل بالفارسية نيك شناس دكرار
 است يعني است شناس نيك فيكون معنى قولنا نيك دكر فارسا بالفارسية من
 الله تعالی است نيك او از روی نيك شناسائی مر است يعني نيك شناسائی
 او است را از الله است **قوله** واما الفارسية بالكسر فمن التقرس هو الفات
 في بودن از احوال باطن فيكون معنى قولنا نيك دكر فارسا بالفارسية مر خدا است
 نيك بسيار از روی نيك شناسائی او از احوال باطن **قوله** اذا اردت ان متعلق
 الطيب من كل الخ في قوله من كل الدنيا وقوله في اخر خبر بالفات مر كما هك اراده كرهه شوق
 كه متعلق طيب است كه از هر يك از زيد بن يا از زيد بن نفع و غير است ان علم **قوله** اي
 كانت الصفة صفة الخ والشارح ارجع ضمير طبقه الى ما انتصت منه على التقديرين هما
 اضافة المصدر الى الفاعل و اضافة المصدر الى المفعول ويجوز ارجاع الضمير على التقديرين

المتنوع إلى الصفة لأن ثابتها غير حقيقي وكل ثابت كذلك فيكون ثابتا كذا وثابتته

قوله ويجوز أن يكون بمعنى السهم الفاعل ويجوز أن يكون بمعنى السهم المفعول أيضا

قوله فمن قال بالفارسية قولت وتوانا است ويا الزوي كويتك

قوله لا حال الفروسية أي لا مدح في حال الفروسية بغيرها **قوله** إذا

تدريج الخ أو قد يعنى حال الفرو بغيرها المقامات وهذه التركيب تدريج غير التفسير فيكون

المقصود من هذا التركيب مدح في حال الفروسية **قوله** أي الفخري بغيرها بالفارسية

روان شديد شتم أي زعين **قوله** وأمثله الأماو ماو بالفارسية بمتناظر

أزوي أي ملاء بالفارسية بمرساخت طرف رآب **قوله**

قاله فاعل معنى أي قاله فاعل لقوله أمثلة معنى مجوز **قوله** وبهذا تدفع

أي بالتعظيم المذكور وهو كون الفير فاعلا للفعل نفسه أو فاعلا له إذا جعلته

لأزما أو متعديا **قوله** الفير سلمي بالفراي حبيتها البيت معناه بالفارسية

أما دوزخي انداز نسلي نسيت جدائي حبيش رايو دوزخي انداز دوزخي انداز

نسيت بشأن كه ان شان اين است كه خوش شود نفس نسلي بفراي فيكون ضمير كاد

هذا التصدير ضمير بشأن وما بعد التصدير له **قوله** أي وما كاد الحبيب نفسا يطيب

بالفارسية أرى أن الله تزدك نیست حبيب كه خوش شود حبيب أي نفسا

قوله وما قيل يحتمل الخ اعلم أن قوله البيت مفعول ما لم يسم فاعله لقوله

يحتمل وهذا الفعل مع المفعول في محل الرفع بانه فاعل لقوله يحتمل الخ قوله يحتمل أن

يعمل الخ مفعول لما في ما قيل وهو وقع ميتا وقيل مع ضمير صلتة وقوله فكلف

ذلك الموصول وقوله غير قاصح في التمسك أي هذا الاحتمال غير قاصح في التمسك لأن

هو الاحتمال الاول والاحتمال الآخر غير ظاهر فيصح جعل الظاهر تسكاً ودليلاً لانه يقيد الظن

وقيل بعد الكتب الخفية ظنية **قوله** وما كان معلوميته الخ هذا جواب دخل مقدّم

هو ان المصراع يعرف المستثنى وقسم الى متصل ومنقطع والاشياء ما لم تعرف كيف تقسم الى

شيء فقوله الخ صفة لقوله معلومية لا لقوله بهذا الوجه وقوله كافية خبر للفظ كان اذا

عرفت هذا فاعلم ان لفظ للمستثنى مشترك بين المتصل والمنقطع وهما معلومان بهذا الوجه

المذكور في الشرح وهذه العلومية كافية في التقسيم فتقسم الى كل منهما تقسيم الكل الى

الجزئى كما ابتداء من هذا الى الفهم هذا على تقدير كون لفظ المستثنى المعلوم بهذا الوجه

المذكور في الشرح وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى مشتركاً باشتراك اللفظ واما اذا كان

له مفهوم عام يتناول المتصل والمنقطع فيكون هذا المفهوم مقسماً لكونه معلوماً بان

المذكور في الشرح **قوله** كان لكل واحد الخ هذا الدليل كما بينت المدعى فان عدم

اجزاء الاحكام على شي لا بعد معرفة لا يقتضى تعريفه لجواز ان يكون الشيء معلوماً بوجبه لا يكون

تعريفه واجزاء الاحكام على ذلك الشيء **قوله** من متعدد خبر نيابة فاعل متعدّد

ماى من شيء متعدد خبر نيابة **قوله** والمستثنى المنقطع هذا التعريف ليس بما يع

على كل من الحيوان والناطق في جاء في القوم الا الحيوان الناطق **قوله** يستفطن له من

الفظن بمعنى العلم وضمير له راجع الى الموصول **قوله** وهذا بالفارسية جستن **قوله**

ليلا يد هل عنه اى عدم دخول الواقع بعد الا التي للصفة في المستثنى ويفهم منه انه

لا يرقيد قولاً لا لقوله غير الصفة لانه المبتدى عنه وحكم على وجوب نصبه لان ظاهر

تعريف قسمي المستثنى عام **قوله** ولا حاجة ههنا الى قيد الخ وبعض الشارحين
من منسوب قول المص وهو منصوب على المنصوب بطريق الاستثناء ثم زاد قيد الآخر

وهو ان يكون الكلام للوجه تاما لا يخرج مثل قرآن الا يوم كذا والشاح رح رد هذا
 الجمل بقوله ولا حاجة الى قوله فانه من غير ان يكون الظرف لا على الاستثناء هذا بل
 على خروج نحو قرآن الا يوم كذا على تقدير اعتبار القيد المذكور **قوله** لانه الكلام
 الخ دليل على قوله ولا حاجة الى قيدا اخر **قوله** لانه شئ اى لان المستثنى الخ
قوله اوله اى المستثنى **قوله** الى ما سباليه وهو المستثنى منه
قوله يطريق البروقية اى طريق العكر والامل **قوله** اشم يصح حقه
 مستند اكان مثل المثال المذكور في الشرح او غير جعد مثل جاءني زيد لا بعد **قوله**
 كقول تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم وعاصم اسم النقي الجسور وقع مستثنى
 منه وجيزا موجودا والمراد من قوله من امر الله طوفان نوح وقوله من رحم الله
 اى عاصم من جرد في هذا اليوم من طوفان الامس رحمه الله اذ عرفت هذا فاعلم ان وجه
 صحة حذف هذا الاسم وهو عاصم ان حذف اسم لا يلقى الجسور يثبت في كلام العرب
 مع حذف خبره او عدم وجود قرينة دلالة على خصوصية حذف لفظ عاصم وذهب كثير
 الى ان الاستثناء متصل فيهم من قال ان عاصما بمعنى المعصوم ومنهم من قال ان
 عاصما بمعنى ذو عصمة بان العصمة واقعة بملكه كما ان المصروف يقال له ذو صفة ومنهم
 من قال ان من رحم بمعنى الرحم وهو الله تعالى لا عاصم من جرد في هذا اليوم من الطوفان
 الا الرحم ومنهم من قال بتقدير الخاف وهو اما الرحمة والتقدير لا اخرج منه
 والمعنى لا عاصم من جرد في هذا اليوم من الطوفان لا اخرج الله واصافة الرحمة
 الى الله من قبيل اضافة للعلق او المكان والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان
 رحمته الله تعالى المؤمنين وهو السفينة **قوله** عن خات الديار وما الانيس **قوله**

الذي بار فاعل خلت **قوله** او يحذف من ولو قليلا واعلم ان الفعل المتعدي يخرج
للمرأة احذف حرف الجر واوصل الفعل الى المفعوله فيعتقد بنفسه سمي هذا الحذف

قوله لان ما فيها اعترض عليه بان هذا الدليل لا يثبت لكان لا يجوز ان يكون ما
او ما عدا الكا ولا بالصدر من ما فان كان ما بعدهما **قوله** اي وقت خلوعهم او

خروجهم منهم والاولى على تقدير ارجاع الضمير الى المستثنى منه والثاني على تقدير ارجاع
الضمير الى مصدر الفعل المقدم وجاز ان يكون الضمير ارجعا الى اسم الفاعل من فعل

مقدم او الى بعض مطلق من المستثنى عنه والشراح لم يتعرض على هذين الاحتمالين
قوله وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم مثل قوله وقت خلوعهم او خلوجهم

من التعرض على الاحتمالين وعدم التعرض على الاحتمالين **قوله** اي جاءوا خاليا بعضهم
وهذه الاحتمال اخرى خاليا الجائي منهم زيد **قوله** ومجاوز بعضهم او مجيئهم

عمر او ههنا احتمال اخرى مجاوزة عنهم **قوله** جاء في القسم ليس
زيدا معناه جاء في القسم ليس الجائي منهم زيدا وليس بعضهم زيدا ولا يحتمل ارجاع الضمير

الى القسم او الى مصدر الفعل المقدم لان المقصود من هذا التركيب ان تصاف زيد عن الجيئ
وهو لا يفهم من هذا التركيب احد من الاحتمالين لجواز ان لا يكون القسم او مجيئهم زيدا

وكان دخلوا في القسم ومقتضاها الجيئ **قوله** سمي اهلك لا يكون بشر او
فاعل لقوله سمي سمي اهلك لا يكون الجائي من الاهل او البعض منهم بشر

ولا يحتمل ارجاع الضمير الى الاهل او الى مصدر الفعل المقدم لما ذكرنا في جاء في القسم
ليس زيدا **قوله** لا يستعمل هذه الافعال اي ما خلا وما عدا وليس ولا يكون
لا يقال ان الهمزة لم تجوز استعمال ليس ولا يكون غير المستثنى مثل ليس زيد قائما وثل

لا يكون عنده قاعداً لا نقول ان المراد ان هذه الافعال اذا استعملت في المستثنى لا
لا في المستثنى المتصل بالغير المفعول **قوله** ولا يصرف فيها بان جعل لم يكن وكانا وكانا
وجعل است و ليست جعل يخلو وجعل احد ولا مستثناء او بان يستعمل هذه الافعال
في المستثنى المنقطع او المتصل بالمستثنى المفعول **قوله** حاله بالغير المفعول واعلم
ان الشايع جعل قول المفعول فيما بعد الاحالة من القصر المجرور وجاز ان يكون بلا عن قوله
قوله والمحال انه قد ذكر الخ اعلم ان قول المفعول وذكر المستثنى منه في بعض النسخ
بغير قد وفي بعض النسخ بغير منه وعلى التقديرين لا بد من التقدير على الاول وقد يرد
وعلى الثاني قد يرد منه **قوله** لانه فرع له الخ على ضيغة المجهول من التفعيل اي
لان المستثنى فرع لاجله العامل عن العمل في المستثنى منه ظاهراً ايما قلنا ظاهراً لان عامل
المستثنى عامل في المستثنى منه المحذوف ويمكن ان يقال ويختص ذلك المستثنى
باصم المفعول لانه فرع عن المستثنى منه اي عن دخوله في المستثنى منه ظاهراً وعلى هذا
التقدير لم يكن المراد بالفرع المفعول ايما قلنا ظاهراً لان المستثنى داخل في المستثنى
منه حقيقة **قوله** الا ان لا يستقيم المعنى وهل يستثناء من مفهوم الكلام اي
يعرب على حسب العامل في الترجيح وقت من الاوقات لا وقت استيعام المعنى **قوله**
بحر ذلك يحرك فله الاسفل عند المصنع لا التماسح لا يقال ان هذا المثال ليس بما نحن
فيه لانه ليس المستثنى في هذا الكلام مفعولاً وما نحن فيه الكلام الذي كان للمستثنى فيه
مفعولاً لا نقول ان المراد ان هذا الكلام لو حذف المستثنى منه يستقيم المعنى مع انه
كلام صحيح **قوله** ولناقل الى قوله وايضا اعتراض على قول المفعول وغيره على
الى قوله الا ان لا يستقيم المعنى **قوله** وايضا لا يصح مثل الخ اعتراض على من

يقول لنا ضرب من لازيد يبين قولنا فقلت الا ان كذا **قوله** واجيب بان المعتبر الخ هذا

جواب عن الاعتراض الاول فقوله على العموم اي على تقدير عموم المستثنى منه **قوله**

لان اشترط الجميع افراد الجنس في انتقاء تعلق الفعل بها اي بالافراد ومخالفة واحد من

الافراد في انتقاء تعلق الفعل بها **قوله** وبيان الفرق هذا جواب عن الاعتراض الثاني

قوله دخوله مقعول مالم يسيم فاعله لقوله ميقطع وضميره راجع الى المستثنى و

ضميره راجع الى بعض معين فقوله في الاول متعلق بقوله لظهور **قوله** فالظ

ان ذلك لا ياتي ان ذلك التركيب فالاولى ان يقال والظ مكان قوله فالظ **قوله** عدم

وجدان قرينة كذا اي عدم وجدان قرينة ظاهرة دالة على بعض معين **قوله** فالظ

فيه اي ضمير بني لازيد **قوله** لان نفي النفي اثبات اي يستلزم الاثبات **قوله** فيكون

المعنى ثبت زيد دائما الخ لا يقال ضد اليتفرع على ما قبله فان كون ما زال بمعنى ثبت لا يستلزم

الدوام كما ان نفي المراد معنى ما زال ثبت دائما قيل على هذا التقدير ان الدليل هو ان نفي النفي

اثبات لا يستلزم المدح فان قيل ان المراد نفي النفي اثبات سبيل الدوام قلت هم ويمكن

اثبات هذه المقدمة كالمسبوحة بان نفي هذا النفي نفي جنس الزوال ولما كان منبذيا الا اذا

كان جميع افراده متنفيا ومتى كان جميع افراد جنس زوال جميع الصفات الغير العلم متنفيا عن زيد

كان زيد دائما على جميع الصفات الاعلى صفة العلم **قوله** قال الشارح الرضى يمكن الخ

المعنى على هذا التقدير زيد دائما على جميع الصفات الممكنة ان يكون زيد عليها الغير المناقضة لصفة

العلم **قوله** او يحل ذلك على المبالغة الخ فيكون المعنى على هذا التقدير يمكن ان يحصل

فيه جميع الصفات الا صفة العلم بالفارسية زيد كمال بي مناسبتى دارد يعلم باقن طوركه

ممكن است كه همه صفات حاصل شود در غير از صفة علم **قوله** المراد كل من يتصور

الح بالفارسية م كسيكه مقصور يرد از وی زندن لاشا یا یان تزد مزامگر زید که تزد

قوله اول المقصور الح بالفارسية یا مقصود از ضربتی الازید، بمبالغة كودن است

در غلو کردن و قهر و رفتن آن جماعتی که جمع شده اند ایساها نیز چنین کرده و واقع است بر تو

تو کنی معنی ضربتی الازید علی هذا التقدير بالفارسية غلو کرده اند همه عالم بر زده شده

مگر زید **قوله** فعلى للوضع أى يحل انما قد والمتعلق متأخر القصد المحصر واللام

يلزم فى الكلام خلل وهو حذف كلمة مصدر بكلمة اخرى وأدخل الكلمة التى وقعت

فى المصدر على كلمة اخرى بعد الحذف وفيها عن فيه الكلمة المحذوفه يحل وبالكلمة التى

فى صدر الجذوف قبل الحذف هى الفاء وأدخل هذه الفاء بعد الحذف على كلمة **قوله**

ما زید شيئاً الا شئى بالفارسية نیست زید شئى الا شئى که اعتبار کرد و تشدید

است ویرا **قوله** لا يخفى انه لو جعل الح بالفارسية بوشيد لا ينسب له

اگر گویانید مشرود مستثنى منه را شئى که عام تر باشد ازین که زیاده باشد

بر وی صفتی که غیر از شئییه باشد یا نباشد پس هر آینه می باشد ادق و

هر آینه می باشد الاطلاق الادق فلا زیاده التوجيه والتأمل فى الادرک واما الالطفا

فلهما احتياجه الى قوله لا يعاباه **قوله** وفى الصور من الاخيرین اعلم قبل

الشرح تقریر الدلیل ان قول المصنف وما ولا لا تقدر ان عام لم یخرج ال على تركیب الدلیل

والشاح صرح به فقول الشاح لو ایدل شرط وجزاءه قوله فلا یدرج من یقید

فاستمع تقریر الدلیل لانه لو ایدل المستثنى على اللفظ وقيل لا اخر فيها الاعتراف

بالنصب لا يفتح شبهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا ففى النص الجامل

بالعامل فلا بد من تقدير الحقيقة على من غلب حكمه على من ذهب ليعمل فيه هذا

العمل ولكن في قوله ما زيد بشئ الا شئ لوجه المستثنى على المستثنى منه لا بدح من
تقديره كذا الذي حقيقة او حكما العمل فيه والثاني باطل لان ما ولا لا تقديران حقيقة اذا
لم يكن العمل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرية حكمه
اليه فانه في قوة التقدير حال كونه عامين في المستثنى المحمول على المبدل بعد لا اي بعد
الاشياء يعنى بعد ما صار الكلام مشتملا على تناقض النفي بالا اذا عرفت هذا فاعلم ان
ذكر قوله اذا لم يكن المبدل الا بتكرير العامل بعد قوله فلا بدح من تقديره لا حقيقة
وذكر قوله اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرية حكمه اليه فانه في قوة
التقدير بعد قوله او حكما في قوله او حكما العمل فيه بولي واعلم ان في عامل المبدل
منه هذين احدان العامل فيه هو العامل في المبدل منه ولم يكن مقدر في المبدل
والثاني ان العامل فيه مقدر فيه مثله قولنا سلب يد توبه يكون تقديره على الثاني
توبة واما على الاول فلا يكون كذلك **قوله** واجاز بعضهم النص بها والظاهر
ان يقال واجاز في بعض استعمالهم لوقوعه في مقابلة قوله في اكثر استعمالهم
قوله اي واقعة بعد متعده ولما كان الظن التابع تابعا نحويا ومن الجمع
بها اصطلاحيا ولم يكونا مرادين فزاد الشارح قوله اي واقعة بعد متعده **قوله**
فوجبان يكون الخ لا يقتضي ان هذا لا يقتضي على ما قبل لان كون الشئ بعد متعده
لا يقتضي كون شئ آخر موصوفا له فضلا ان يكون هذا الشئ موصوفا من ذكره لانا
نقول ان كلمة الفاء ليست للتعقيب بل للتفسير فالمعنى اذا عرفت هذا فوجبان
يكون موصوفا من ذكره لانه لا يكون اظهر في كونه صفة **قوله** ليلو في حاله
الخ هذان الضميران اجعان الى كلمة **الاقول** واما بعض منه اي من المنق

لا على الجنس المستغرق **قوله** لانه ان كان الخ فخر المقيدة ممنوعة لمحو
ان يكون المقدس محصورا يا احد من الزميرين ولا يكون المستثنى داخل فيه غيره عشر
درام الاجار او يخرجوا في رجال الاجار **قوله** انما يصار للبعض الاستثناء الخ
اي لا يقتدر الاستثناء على الباعث وجودها **قوله** ما جاء في ما به رجل الازيد
انما يقتدر الاستثناء على الباعث لان دخول زيد وعدم دخوله في المستثنى منه عند
الخطاط غير معلوم ومعلومية احداهما شرط الصحة الاستثناء **قوله** غير
ما جاء في رجال الا واحد الخ فبقوله واحد مستثنى متصل مخرج من متعدد جزئية اي
واحد من افراد الرجل فبقوله رجلا مستثنى متصل مخرج من متعدد جزئية وقوله
الاجار مستثنى متقطع اعترض عليه بان قوله رجلا في قوله جاء رجالا ان كان غير
محصورا يصح ايراد من امثلة الجنس المستغرق كما اورد في سابقنا وان كانت
محصورا يصح ايراد من امثلة غير المحصور كما اورد في لاحق **قوله** عن
الانظام اي عن هذا الصورة البديعية **قوله** لعدم دخول الله في الحقيقة يقين
لا يقال ان كان عدم دخول الله في الحقيقة يقين يصح جعله مستثنى متقطع فلم يصح
قوله يقتدر الاستثناء لانا نقول قوله يتقيد بتعلق بقوله يدخوله لا بقوله عدم
فلم يتحقق شرط الاستثناء وهو كون المستثنى داخل في المستثنى منه يتقيد او
كونه غير داخل فيه يتقيد **قوله** واذا لم يكن فيها الله غيما لا يحجب
ان لا يتعدى الالهة لا يقال ان اللزومة ممنوحة ان لا يكون في السماء ولا في الارض
وكان الالهة متعددا يا كان اثنين فلم يثبت لهذا الآية على هذا التقدير ايضا
ونحن انما نقول ان المراد بالجمع ما فوق الواحد **قوله** لصحة الاستثناء

الحمد للاستثناء **قوله** وعليه أكثر

دليل أكثر للتأخير أو على جواز وقوع الاستثناء ذهب أكثر المتأخرين

قوله ولا يخفى ما فيه أخوه بعد إريك الألفردان بالفارسية هو برادر كذا

كندة استأورا برادر او مرأينه سو كند زندگانی بدرت كه غير فردان است **قوله**

بقول الشاعر ولم يبق سوى العبد دناهم كما دنا بالفارسية بأعنا غراز دشمن كردم ببا

اسماها چنانكه كرده بودند ايشاها **قوله** استنكار لرفعها از جهت ناخوش شمردن

رفع سورا **قوله** ومثل هذا الخ فقوله مثل مبتدأ واسم الإشارة إشارة الى سورا

وقوله فيما عاين متعلق بخبر مبتدأ محذوف اي وهو عينا علي الضمير المحذوف وراجع الى الاستنكار

وقوله كذا وخبر مبتدأ هو قوله مثل قوله ببعده المسند لرفعها الى عن دخولها **قوله**

ان يكون اسنادها الى اسمها واقعا الخ اي يكون اسنادها واقعا الى اسمها من حيث انه اسمها

قوله على اسمها وخبرها اي يعتبر على اسمها وخبرها **قوله** ولا يشك ان

ذلك الخ اعلم ان ذلك اما إشارة الى قوله اسنادها الى اسمها واما الى قوله واقعا وعلى الاول

فلا يشك ان اسناد المسند الى اسمها من حيث انه اسمها وعلى الثاني فلا يشك ان وقوع اسناد المسند

الى اسمها انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر لا يتصور الا بعد معرفة الشئيين اسما وخبرا بعينه بالذات

وبالنسبة الى الزمان **قوله** فالاسناد الواقع الخ فقوله المقدم صفة الاسناد قوله فالاسناد

في المقام ان الاسناد الواقع بين الاسم والخبر انما يكون بعد دخول كان او احد الخ ليعاين يكون مقاما

على انها تدخل الجملة الاسمية لانقول ذلك الاسناد قد غير **قوله** بان يقال الخ قيد

المتقى وهو يقتض **قوله** اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها فعلى

لا خبر كان واخواتها عطف على قوله خبر كان اي عامل خبر كان واخواتها **قوله**

هذه اللاحق تبايناً إلى حد فت اللاحق الجارية عن المعترجة بمعنى انه الشرطية بطريق
 القياس والقاعدة لا بطريق الشاذ **قوله** فصار ما انتي منطلقاً إلى الفارسية
 أنتم به ليكنه أكرامى روى بروم من **قوله** ولا يعبدان يقال للرجل ^{سعد}
 أن يقال اسم له هو للضرب بها لفظاً كالمصاف وشبهه أو محلاً كما هو مبنى منه
 على الفتح وأما ما هو من رفع وليس سماً لها لعدم علمها فيه فجاز أن يقال اسم **قوله**
 وحده الأحوال مترادفة أى هذه الأحوال الأربعة وهي قولك يلها وقوله يكره وقوله
 مضاعفاً وقوله مشبهاً به الأحوال مترادفة والمراد بالأحوال المترادفة الأحوال التى كانت
 مشتركة فى ذى الحال **قوله** أو الأول منه الأول وهو يلها حال باعتبار حال من غير
 إليه **قوله** أو من الضمير المجرى ودخولاً فى هذا التقدير يكون يلها حالاً باعتبار
 حال من متعلق ذى الحال فيكون المعنى حال كونه لا يلها المسند إليه أياها بالثانية حال
 بوجه لفظ لا واقع بعد نزوى بى فاصله **قوله** بل كان مفرداً جديداً
 الشرط الأخير فقط ولما كان قول السراج أى مسند إليه بعد دخولاً غير واقع على
 الأحوال المذكورة مشتملاً على الإجمالىين أحدهما انتقاء جميع الشرط المذكورة وثالثها
 انتقاء بعض الشرط المذكورة وكان المراد هو الثانى فقال قدس سره بل كان مفرداً
 بانتقاء الشرط الأخير فقط **قوله** أى يلها نكرة غير مضاف ولا مشبهاً به
 تفسير قوله بل كان مفرداً بانتقاء الشرط الأخير فقط **قوله** ليرتب عليه هذا
 متعلق بالمحدد أى بما فسرنا قولنا بل كان مفرداً بانتقاء الشرط الأخير فقط بقولنا
 يلها نكرة غير مضاف ولا مشبهاً به ليرتب عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به
قوله نفسه بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارعاً له هذا القول بعد قوله بل كان

مفردا بانقاء الشرط الأخير فقط غير ما ذكرناه فيهم من قول الشافعي ان المراد باللفظ

ما ليس بمضاف ولا مضارع له **قوله** او تقدير اي مثل رجل من رجل في الدار

تقدير اي جاء رجلان في باب البيت ثم دخل احد هما في البيت ثم خرج مكان الرجل الآخر

فقال هل من رجل في الدار فقال لا رجل في الدار **قوله** ولم يبين المضاف الخ

اي ولم يبين للمضاف والمضارع له مع انها متضمنان معنى من **قوله** لكن

مطلقا لا بعينه اي لكن يجب تكرير اسم لا باعتبار نوعه اي يجب تكرير نوع اسم لا

لاستخصه **قوله** ليكون كالعوض الخ يعني انه لما كان في صورة تكرير اسم لا

نفى وان المعهودات واذا في الصورة ايضا نفى المتعمد جعل تكرير اسم باعتبار

نوعه واجبا ليكون كالعوض عما في التكرير من معنى نفى الاحاد **قوله** وهذا

التبليل اشار الى قوله ليكون مطابقا **قوله** كنية يضم الكاف وسكو التو

قوله ولا مثل اي حسي لها اي ولا مثل اي جنس لهذه القضية ليفرق بين

الحق والباطل **قوله** او بتاويله بفيضل ايتاويله يفرق بين الحق والباطل

قوله فكأنه قيل لا فيحصل اي يفرق **قوله** مثل لا حول ولا قوة معناه

بالعزسية ينسب يارنشتن ارنكلامه مكر بعصمت الله وينسب توانائي طاعت مكر

متوفيق الله **قوله** فيما تكررت فيه اي في التركيب الذي تكرر لفظه لافيه **قوله**

انها بحسب الترجية تزيد عليها اي انما قلنا لا بحسب الترجية فان الوجوه بحسب

الترجية تزيد على خمسة لانك اذا افتحتها يحتمل ان يكون لاف الوضعين لنفي الجنس

وان يكون الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتها يحتمل ان يكون لاف النوع

ملغاة من العمل ويحتمل ان يكون الاول للتبرئة اي لنفي الجنس والثانية زائدة وانما

ففتح الاول ورفع الثانیة فيحصل له الرفع محمول على موضع اسم لا التثنية ولا لانداء وان يكون بمعنى الينى ورفع على انداءه وان يكون للتعبيرية مفعلة عن

العمل **قوله** او عطف جملة على جملة عطف قوله عطف مدح على مدح الى الاحول

١١ - **قوله** الا باس يمكن ان يناقش من الشايع فيسرى على تقدير عطف مدح على مفرد

يقوله اي الاحول ولا قوة موجود الا باس وعلى تقدير عطف جملة على جملة بقوله ان

لاحول الا باس ولا قوة الا باس فلم لم يقيده قولنا لاحول ولا قوة الا باس على تقدير عطف

مفرد على مفرد بان يقيدهما خبر واحد وعلى تقدير عطف جملة على جملة بان يقيدهما

مهما خبر على جهة **قوله** على ضعف متعلق يقوله رفع الاول العمل على القول

على ان لا معنى ليس فانه يبرز ان يكون رفعه كالفاء عمل على التثنية ليس بالتكرير ان يكون

اسميا لا بكونها بمعنى ليس هذا صحيح على تقدير جعل قول الشايع على ان لا معنى ليس

وجبه الضعف وقوله فان عمل لا معنى ليس قليل دليلا على كون قوله على ان لا معنى ليس

وجبه الضعف واما اذا جعل قيدا وجعل قوله فان اذ وجبه الضعف فلا يصح **قوله**

لا شراحة الى اخره هذا دليل على قوله بانه يفرق بين يكون رفعه كالفاء عمل لا ان يكون

مفعلة قوله كالفاء التي لشيء للبشر التكرير فقط **قوله** وقد حصل التكرير

اي في صورة رفع الاول وفتح الثاني **قوله** ولا يدخل اليه هذا جواب يدخل مقيد

ان شرط صحة العمل لا التي لشيء للبشر التكرير وتوافق الاسمين بعدهما في الارباع

متفق لوجه التماس فيكون رفع الاسم الاول ملزوما لرفع الاسم الثاني واذ

لم يرفع الاسم الثاني حينئذ على التفتح فلم يرفع الاول كالفاء عمل لا التي لشيء للبشر

قوله فهذا اي فهذا التبركيب على الترجيح الاول وهو رفع الاول على ان لا معنى ليس وفتح

الثاني

لا يكون لا التثنية بل التثنية بعين الجمله على الجملة **قوله** ان يكون قوله لا الله منصوبا ومرفوعا
ن ذلك ان الشبهة بليس يقتضيه نصب خبره **قوله** التي لتفي الجنس يقتضيه رفع خبره فلو جعل التركيب من قبيل

مرفوعا **قوله** ان يكون قوله لا الله خبرا لما فيكون مرفوعا ومنصوبا **قوله** على التوجيه الثاني
وهو من الاول وفتح الثالث لفاء على لا التي لتفي الجنس التكرير **قوله** واما العرض بالفارسية

فيكون انما هو الانزول عند اعلم ان الا في هذا التركيب لا يكون للعرض الا اذا كان عدم النزول
خبره وقيل المجزأ انشائية فعوله نزول مصدر وقع موقع اسم **قوله** وتبعه عطف على

الجملة كذا وضهير المنصوب راجع الى السيرة وقوله الجزولي فاعل تبع وقوله والضم عطف على الجزولي
قوله ورد ذلك الانداسي رفع فعل ماض وذلك مفعول ولا انداسي فاعل **قوله**

وجود التخصيص بالجنادين المعجزتين **قوله** الا زيدا تكلم تقديرا لا تكلم زيدا يكلمه
قوله الماء اشبه بالفارسية كاشكي ابودي في شاميد ويرا **قوله** حيث لا يترجى

بما هو في قوله يقال الاماء الخ حيث يترجى ويرجى فعل مجعول من الترجي وقوله ماء بالرفع مفعول
الميم فاعله **قوله** واما قول ما في قول الشاعرا ارجل جزا الله لان الهمزة غير عمل لا يبنى
على الارباب **قوله** وهي عند يونسرا **قوله** ارجل جزا الله خير لا التي دخلت همزة الاستفهام

في النجاة فعل هذا التقدير يكون معنى قوله لماذا دخلت عليها همزة لم يتغير العمل انه اذا دخلت
لن تنذر في الا في سبعة الكلام **قوله** وما بعد الى التعت الثاني ولبعد الثاني **قوله**

من حال من غير معنى في قوله مبني ومعرف فيكون الحال مقدم على ذي الحال **قوله** وهذا القيد
في قول القائل بليته بفتح القيد لا هو لا والرفع القيد المذكور ولا في العبارة ايهام ولطافة اذا عرف هذا فاعلم

في القيد من حال اول اذا قري بالرفع وجعل صفة لقوله نعم اما اذا قري بالجر وجعل صفة لقوله **قوله** من الاول
على من الاول **قوله** والاتصال عطف على قوله الاتحاد اي لكان الاتصال بين التعت والمنعوت

